وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة كربلاء

كلية الإدارة والاقتصاد

قسم الاقتصاد

# تقييم السياسات الاستثمارية في قطاع النفط والغاز العراق حالة دراسية

رسالة مقدمة

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة كربلاء، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تقدم بها الطالب

عدنان محمد علوان عبد الحسين

بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتور

سرمد عبد الجبار هداب الخير الله

1446هـ

2024م

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ أَلَمْ تَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ
وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُۥ ظَٰهِرَةً وَبَاطِنَةً ۗ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِى
ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَٰبٍ مُّنِيرٍ ﴿٢٠﴾ ﴾ لقمان: ٢٠

صدق الله العلي العظيم

(إقرار المشرف)

اشهد إن أعداد الرسالة الموسومة ب (تقييم السياسات الاستثمارية في قطاع النفط والغاز العراق حالة دراسية) التي تقدم بها الطالب (عدنان محمد علوان عبد الحسين) قد جرت تحت إشرافي في جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصاد.

المشرف أ.م. د سرمد عبد الجبار هداب الخير الله

التاريخ / / ٢٠٢٤

توصية رئيس القسم

(بناءً على توصية الأستاذ المشرف أرشح الرسالة للمناقشة)

أ.م. د خضير عباس حسين الوائلي

التاريخ / / ٢٠٢٤

## إقرار الخبير اللغوي

اقر بان الرسالة الموسومة ب (تقييم السياسات الاستثمارية في قطاع النفط والغاز العراق حالة دراسية) قد جرت مراجعتها من الناحية اللغوية حتى أصبحت ذا أسلوب لغوي سليم وخالٍ من الأخطاء اللغوية ولأجله وقعت

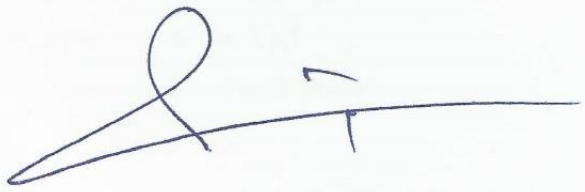

م.د. محمد سلام مظهر العامري

٩ / ٥ / ٢٠٢٤

# اقرار لجنة المناقشة

نشهد بأننا اعضاء لجنة المناقشة ، الموقعون ادناه ، اطلعنا على الرسالة الموسومة بـ (تقييم سياسات الاستثمارية في قطاع النفط والغاز – العراق حالة دراسية ) وقد ناقشنا الطالب (عدنان محمد علوان) في محتوياتها وفيما له علاقة بها ، وجدنا بانه جدير لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد بتقدير ( جيد جداً ) .

أ.د عامر عمران كاظم
جامعة كربلاء – كلية الادارة والاقتصاد
رئيساً

أ.د. سلام منعم زامل
جامعة واسط – كلية الادارة والاقتصاد
عضواً

أ.م .د زينب هادي نعمة
جامعة كربلاء كلية الادارة والاقتصاد
عضواً

أ.م.د سرمد عبد الجبار هداب
جامعة كربلاء – كلية الادارة والاقتصاد
عضواً- ومشرفاً

## اقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءاً على إقرار المشرف العلمي والخبير اللغوي على رسالة الماجستير قسم الاقتصاد للطالب (عدنان محمد علوان عبد الحسين) الموسومة ب (تقييم السياسات الاستثمارية في قطاع النفط والغاز العراق حالة دراسية) أرشح هذه الرسالة للمناقشة.

أ.د علي احمد فارس

رئيس لجنة الدراسات العليا

معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

## مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء على توصية لجنة المناقشة

أ.م.د هاشم جبار الحسيني

عميد كلية الإدارة والاقتصاد

## الإهداء

أهدي هذا العمل إلى مقام إمامي صاحب العصر والزمان (عجل الله فرجه)

إلى مقام المرجعية العليا

إلى والدتي الحنونة حفظها الله ورعاها وأطال الله عمرها الشريف

إلى والدي المرحوم تغمده الله برحمته الواسعة

إلى بلدي العزيز العراق العظيم

إلى عائلتي الكبيرة المتمثلة بالإخوة والأخوات الذين وقفو بجاني طيلة مدة الدراسة والبحث

إلى عائلتي الصغيرة زوجتي وبناتي

إلى كل شهداء وجرحى العراق

**الباحث**

## الشكر والتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد الله رب العالمين والصلاة والسلام علي خير خلق الله أبي القاسم محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين، الحمد لله الذي جعل الحمد مفتاحاً لذكره وسبباً للمزيد من فضله ودليلاً على آلائه وعظمته والحمد الله الذي تجلى للقلوب بالعظمة واحتجب عن الأبصار بالعزة.

أتقدم بالشكر والامتنان إلى كل من ساندني ووقف بجاني في إتمام هذا البحث المتواضع وأخص بالذكر الأستاذ المساعد الدكتور (سرمد عبد الجبار) والذي كان له الفضل في إتمام البحث هذا.

كما أتقدم بخالص شكري إلى السيد عميد كلية الإدارة والاقتصاد المحترم والسيد رئيس قسم الاقتصاد المحترم لرحابة صدرهم ورعايتهم الأبوية لطلبة الدراسات العليا ومساندتهم لي تعزيزاً للمسيرة العلمية فجزاهم الله خير جزاء المحسنين، كما أقدم شكري وامتناني إلى رئيس اللجنة والسادة أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بالموافقة والقبول على مناقشة الرسالة وإبداء الملاحظ القيمة، كما أتقدم بجزيل شكري وتقديري إلى أساتذة قسم الاقتصاد ولما بذلوه من جهد وأخص بالذكر الأستاذ المساعد الدكتور محمد ناجي محمد الزبيدي.

كما أتقدم بشكري وتقديري إلى الأستاذ المساعد الدكتور سلطان جاسم سلطان النصراوي الأخ والصديق الذي لم يتركني طيلة مدة الكتابة ووقوفه معي في إتمام هذا البحث.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى كل من مكتبة العتبة الحسينية المقدسة ومكتبة العتبة العباسية المقدسة ومكتبة كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد ومكتبة كلية الإدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية لما قدموه من مساعدة في كتابة بحثي هذا.

كما أقدم شكري وامتناني إلى الأخ والزميل (أمير أزهر عبد الرسول السعدي) الذي وقف بجانبي في إتمام رسالتي جزاه الله خيرا.

كما أقدم شكري وامتناني إلى كل من ساندني وساعدني ولو بكلمة واحدة في انجاز رسالتي وإلى كل من نسي لساني وقلمي ذكرهم ومد يد العون والمساعدة لي فجزاهم الله خير جزاء المحسنين.

**الباحث**

## المستخلص

توصل البحث إلى أن السياسة النفطية في العراق مرت بتغيرات كبيرة إذ إن بداية استغلال الثروة في العراق يعود إلى عقد العشرينيات من القرن الماضي من خلال عقود الامتيازات للشركات النفطية، إذ كان لمحدودية الإنتاج والفوائد حنها العامل الرئيسي الذي جعل القطاع النفطي يراوح محله إلى أن قانون رقم 80 لسنه 1961م الذي تم بموجبه استبعاد معظم الأراضي غير المستغلة تحت امتياز الشركات النفطية وشكل نحو 95 % من مساحة العراق إلا أن صدور قانون تأميم شركة نفط العراق بداية السبعينيات بعد انتقاله إيجابية لاستغلال الثروة النفطية من قبل شركة النفط الوطنية أو الوضع لم يتم على ما يرام أن دخول العراق بحروب عبثية وما يتبعها من عقوبات ومضار اقتصادية ثم احتلال البلد في عام 2003 حدد كل إمكانيات القطاع النفطي المادية والبشرية مما أدى إلى

تراجع كبير وبعد تغيير النظام البائد وتطبيق النظام الديمقراطي في العراق عاد التركيز والاهتمام بوضع سياسة نفطية تحقق أكبر المنافع والفوائد للبلد من هذه الثروة ولذلك تم استثمار من خلال جولات التراخيص وعلى رغم السلبيات التي رافقها إلا أنها النمط الاستثماري المناسب حاليا في العراق ومن أجل استشراق سياسة نفطية يتطلب توسعت استغلال حقول النفط الحالية ناهيك انها ناجحة في العراق في ريادة الاستكشافات المستقبلية واعتماد سياسة نفطية ديناميكية.

من حيث الاعتماد على الشركات الأجنبية وتطوير شركة النفط الوطنية العراقية يضاف إلى ذلك يتطلب الاهتمام بثروة الغاز وعدم هدرها، لأنه يشكل خسارة كبيرة للبلد وعليه يجب تطوير صناعة الغاز فضلاً عن تطوير صناعة التكرر البتروكيميائيات والحد من استيراد المشتقات النفطية وان من أولويات السياسة النفطية توسعت منافذ التصدير مع البلدان المجاورة واتباع سياسة تسويقية ناجحة للتعامل مع مختلف دول العالم بما يحقق أكبر المنافع الاقتصادية من الثروة النفطية في العراق.

وقد تعددت العوامل المؤثرة في جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية لأي اقتصاد ويتوقف ذلك على تكامل مجموعه من العوامل المترابطة فيما بينها إذ إن بعض هذه العوامل تكون اقتصادية أو تسويقية من حيث يعود بعضها الآخر إلى البيئة الاستثمارية وتوافر الأيدي العاملة المؤهلة والقدرة على استخدام التكنولوجيا المتطورة فضلا من المناخ القانوني والتشريعي وعوامل ترتبط بتوفير المناخ الأمني للاستثمارات ولا يتحقق ذلك لا من خلال بيئة تنافسية تقدم التحفيزات والتسهيلات بشكل يفوق المقدمة بالدول الأخرى.

وأن النفط العراقي بحكم احتياطاته الضخمة وإنتاجه المستقبلي وحجم الصادرات المتوقعة لدول العالم سيؤدي دوراً مهماً في مستقبل العراق المنظور وعلى المسرح النفطي العالمي، فأن قيام هذه المشاريع الاستثمارية الضخمة هي التي ستؤهله ليتصدر الدول النفطية المصدرة للنفط على مدى العقدين ولا يمكن تحقيق ذك إلا بمشاركة فعالة من الشركات النفطية العالمية يتم ضخ رؤوس الأموال المطلوبة والخبرات والتكنولوجيا على اتفاقيات متزنة ولا تزيد من خلالها العبء على العراق بل يجب أن تهدف الشركات من وراء تحقيق سياسة متوازنة بين الأرباح وعملية البناء لاستكمال المشاريع الافقية والعمودية في آن واحد للصناعة النفطية ،كما بينت الدراسة أن الاقتصاد العراقي يعاني من مجموعة من الاختلالات الهيكلية كاختلال الهيكل الإنتاجي واحتلال هيكل الموارد المالية وهيكل التجارة، الخارجية وغيرها فضلا عن الفقر والبطالة التضخم وانتشار الفساد وانهيار البنى التحتية وغيرها فهو يعتمد على النفط بالدرجة الأولى .

## المحتويات


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| الآية الكريمة | أ |
| الإهداء | ب |
| الشكر والتقدير | ت |
| المستخلص | ث-ج-ح |
| المحتويات | خ- د- ذ |
| قائمة الجداول | ر- ز |
| المقدمة | 1 |
| أولاً: أهمية البحث | 1 |
| ثانياً: مشكلة البحث | 1 |
| ثالثاً: فرضية البحث | 2 |
| رابعاً: أهداف البحث | 2 |
| خامساً: منهجية البحث | 2 |
| سادساً: هيكلية البحث | 2 |
| **الفصل الأول**<br>**الإطار النظري والمفاهيمي للسياسات الاستثمارية للنفط والغاز** | 3 |
| المبحث الأول: السياسات الاستثمارية المفاهيم ونظريات | 4 |
| أولاً: مفهوم السياسات الاستثمارية | 4-6 |
| ثانياً: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى الدولة الأم | 6-7 |
| ثالثاً: أهمية الاستثمار النفطي الأجنبي | 7-9 |

| | |
|---|---|
| رابعاً: أهم نظريات الاستثمار الخارجي | **9-14** |
| **المبحث الثاني: عقود الاستثمارات النفطية المفاهيم والأنواع والمميزات والأركان** | **15** |
| أولاً: تعريف عقود الاستثمارات النفطية: | **15-17** |
| ثانياً: أنواع العقود الاستثمارية وأهم خصائصها | **17-24** |
| ثالثاً: عناصر عقد الترخيص البترولي | **24-25** |
| رابعاً: أركان عقود الاستثمار النفطي | **25-27** |
| خامساً: مميزات عقود الاستثمار | **27-29** |
| سادساً: خصائص الاستثمار النفطي الأجنبي | **29-46** |
| **الفصل الثاني**<br>**واقع السياسات الاستثمارية النفطية في العراق** | **47** |
| **المبحث الأول: واقع الاقتصاد العراقي ودور النفط فيه** | **47** |
| أولاً: واقع الاقتصاد العراقي | **47-49** |
| ثانياً: السمة الريعية للاقتصاد العراقي | **49-50** |
| ثالثاً: دور النفط في الاقتصاد العراقي | **50-56** |
| **المبحث الثاني: السياسات الاستثمارية النفطية في العراق** | **57** |
| أولاً: واقع الاستثمار النفطي في العراق | **57-62** |
| ثانياً: نظرة على أنواع العقود التي مارسها العراق قبل جولات التراخيص | **63-76** |
| ثالثاً: العقود النفطية في العراق | **76-77** |
| رابعاً: جولات الاستثمار ودورها في تنمية الصناعة النفطية | **77-94** |
| **الفصل الثالث**<br>**تحليل وتقييم العقود الاستثمارية والخيارات المستقبلية** | **95** |
| **المبحث الأول: تحليل العقود الاستثمارية** | **95** |

| | |
|---|---|
| اولاً: برنامج الاستثمار النفطي والمؤشرات الأساسية | **95-97** |
| ثانياً: برنامج الاستثمار النفطي والسير في الإطار الصحيح | **97-101** |
| ثالثاً: أساليب تطوير إنتاج واستهلاك وتصدير الغاز في العراق | **101-102** |
| رابعاً: أساليب العراق الداعمة لعملية الاستثمار في قطاع الغاز في العراق | **102-103** |
| خامساً: نظرة للسياسة الاستثمارية في قطاع الغاز العراقي | **103-106** |
| سادساً: معايير تسويق الغاز الطبيعي في العراق | **106-107** |
| سابعاً: الاحتياجات الاستثمارية المستقبلية المتوقعة وأهمية النفط المستقبلية في الصناعة النفطية | **107-110** |
| ثامناً: الاحتياجات الاستثمارية المستقبلية في الصناعة النفطية | **110-120** |
| **المبحث الثاني: الخيارات المستقبلية لقطاع النفط والغاز** | **121** |
| أولاً: الخيارات المستقبلية لاستثمار وتطوير قطاع النفط العراقي | **121-124** |
| ثانياً: إصلاح الحقول المنتجة وتطوير الحقول المكتشفة | **125** |
| ثالثاً: الحصول على تكنولوجيا متطورة لتطوير القطاع النفطي | **125** |
| رابعاً: الإصلاح الإداري والقانوني للقطاع النفطي | **126** |
| خامساً: خطوط الأنابيب المقترحة وتسويق النفط العراقي | **126-127** |
| سادساً: تأسيس أكاديمية متخصصة بالبترول العراقي | **127-133** |
| الاستنتاجات | **134-136** |
| التوصيات | **137-138** |
| المصادر | **139-147** |

## قائمة الجداول


| رقم الجدول | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| (1) | أسماء الشركات البترول العالمية | 19 |
| (2) | مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي للمدة (1990 – 2012) بالأسعار الجارية (مليون دينار عراقي) | 52 |
| (3) | تطور الأهمية النسبية لمجمل القطاعات الاقتصادية في الناتج المجلي الإجمالي للمدة من 1988 –2009 | 53 |
| (4) | الموازنة العامة للعراق للمدة (2003 – 2012) مليون دينار عراق | 54 |
| (5) | الحقول المطروحة في جولة التراخيص الأولى | 65 |
| (6) | الحقول المطروحة ضمن جولة التراخيص الثانية | 68 |
| (7) | الحقول المطروحة في جولة التراخيص الثالثة | 69 |
| (8) | المواقع المعروضة في جولة التراخيص الرابعة | 71 |
| (9) | كمية الإنتاج والتصدير وأسعار وإيرادات النفط الخام في العراق للمدة (2000 – 2015) | 79 |
| (10) | تطور الناتج المحلي الإجمالي في العراق حسب الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة (2007 = 100%) مليار دولار | 83–84 |
| (11) | متوسط حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العراق بالأسعار الثابتة (1 يناير 2007) مع نسبة التضخم والرقم القياسي للأسعار (2000 – 2015) ألف دينار | 85 |
| (12) | الصادرات والاستيرادات السلعية للعراق (2000 – 2015) مليون دولار | 86 |
| (13) | جدول إنتاج النفط الخام للاستهلاك الداخلي والتصدير (ألف برميل يومياً) | 96 |
| (14) | صافي أيراد المبيعات المحلية والصادرات (مليون دولار) من النفط الخام | 96 |
| (15) | إنتاج النفط واستهلاك الغاز للمدة (2003 – 2014) ألف برميل يومياً / مليون | 98 |
| (16) | التقديرات المستقبلية لإنتاج النفط واستهلاك وإنتاج وتصدير الغاز الطبيعي مليون ب / ي مليار $م^3$ ومليون $م^3$ | 100 |

| | | |
|---|---|---|
| **(17)** | مجموع الاستثمارات النفطية العالمية المتراكمة المتوقعة حسب المناطق للمدة (2001 – 2030) مليار دولار | **111** |
| **(18)** | الطاقة خطوط أنابيب النفط العراقي الخاصة بالتصدير في حالة اكتمالها | **127** |
| **(19)** | صافي إيرادات المبيعات المحلية والصادرات من النفط الخام (مليون دولار) | **128** |

## المقدمة

يحتل الاستثمار النفطي في العراق أهمية خاصة بوصفة من الدول التي كانت تتبنى منهجاً قائماً على رفض التعامل مع الاستثمارات الأجنبية إلا ضمن حدود معينة، في حين حصل تغير في طبيعة النظام السياسي بعد عام 2003 تركت تداعياتها على الاقتصاد، إن العراق يمتلك الكثير من الفرص الاستثمارية الملائمة التي يمكن ان تطال عدة قطاعات حيوية ومنها القطاع النفطي وبشكل خاص في مجال الصناعة النفطية التي تحتاج اليوم إلى صيانة واسعة بعد تأثيرات الحروب والأزمات الاقتصادية التي كانت سبباً في تراجع هذه الصناعة، يعد العراق من بين دول الشرق الأوسط الأكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة إذ سيكون العراق موقعاً لمنافسة الشركات متعددة الجنسية، خصوصاً في القطاع النفطي إذا ما سمحت الحكومة العراقية بذلك من حيث استمرار ارتفاع أسعار النفط العالمية فقد تدر ارباحاً كبيرة وتكاليف الإنتاج المنخفضة أو الأقل من بين دول العالم من حيث الاحتياطي النفطي الضخم الذي يعد محفزاً لإقامة صناعات نفطية كبيرة، فضلاً عن استمرار الطلب العالمي المتزايد على النفط كمصدر رئيس للطاقة لعدم وجود بدائل ناجحة.

### أولاً: أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في تقييم السياسات الاستثمارية للعراق واتجاهاتها ومدى تأثرها بالظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية، التي شهدها العراق بعد عام 2003، فضلاً عن معرفة الأدوات والإجراءات الكفيلة التي بدورها أسهمت في عمل سياسة استثمارية ناجحة في العراق وجذب الكثير من الاستثمارات المهمة التي ترفد الاقتصاد العراقي حاضراً ومستقبلاً.

### ثانياً: مشكلة البحث:

تمثل مشكلة البحث بعدم القدرة على تطوير القطاع النفطي، دون تطوير وتفعيل السياسات الاستثمارية، فضلاً عن عدم كفاية الواردات المالية المحلية اللازمة للقيام بعملية الاستثمار وللازمة لتطوير القطاع الاستخراجي، كذلك ضعف الجانب التكنولوجي والتقني للمستوى الذي يحتاجه قطاع النفط.

**ثالثاً: فرضية البحث**

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان اعتماد تبعية جانب الاستثمار الأجنبي له دور في تطوير قطاع النفط والغاز في الدولة من خلال المساهمة في رفع الطاقة الإنتاجية وإدخال التكنولوجيا، ومن ثمّ المردود الريادي على واقع الاقتصاد العراقي.

**رابعاً: أهداف البحث**

يهدف البحث إلى

1- تحليل واقع الاقتصاد العراقي ودور النفط

2- تحليل واقع السياسات الاستثمارية في العراق

3- تقييم العقود الاستثمارية النفطية في العراق

4- عرض مجموعة من الخيارات المستقبلية لتطوير قطاعي النفط والغاز في العراق

**خامساً: منهجية البحث**

يتبع البحث المنهج الوصفي المستند إلى المعلومات الرسمية التي تصدر في تقارير وزارة النفط العراقية وبيانات صندوق النقد الدولي ومنظمة أوبك، وتقارير البنك المركز العراقي، وتناول البحث كافة الجوانب المتعلقة بالاستثمارات النفطية الأجنبية والشركات الوطنية.

**سادساً: هيكلية البحث**

يتكون البحث من ثلاثة فصول يتناول الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للسياسات الاستثمارية في العراق، أما الفصل الثاني فقد تناول واقع السياسات الاستثمارية في العراق، في حين تناول الفصل الثالث تحليل وتقييم العقود الاستثمارية والخيارات المستقبلية.

# الفصل الأول

## الإطار النظري والمفاهيمي للسياسات الاستثمارية للنفط والغاز

**تمهيد:**

يسعى البحث إلى توضيح وتحليل السياسات الاستثمارية للنفط والغاز وإبراز السياسات الأكثر مواءمة وتجانساً مع الوضع الاقتصادي والسياسي الراهن والذي يخدم المصالح العراقية ،إذ يعمل على توضيح مراحل وطرق الانتقال بين السياسات الاستثمارية عبر الزمن من قبل الحكومة العراقية و الاقتصاد النفطي ،ومنذ أول ظهور للنفط وكيفية استغلاله والمنافسة الأجنبية الاستعمارية له ، وأن الغاية من دراسة المراحل التاريخية ،تدلنا بالمحصلة على بيان أفضل السياسات المستخدمة مع الظروف الحالية والمتطلبات التي يسعى لتحقيقها ، كما توضيح أهمية النفط والغاز كأداة للنهوض بالاقتصاد وتوجيهه نحو تنمية مختلف القطاعات ولتحسين الواقع الاقتصادي بعيداً عن العقود المجحفة التي استخدمت بحقه لسنين طويلة ، أن للاستثمارات للنفط والغاز أهمية بالغة وكبيرة في خدمة الدولة واعمارها من جهة وإثراء المستمر من جهة أخرى، فالدولة النفطية، التي تحتاج إلى موارد هائلة من الأموال، والخبرة التقنية الحديثة من أجل انجاز مشاريعها وزيادة نموها وزيادة مستوى الرفاهية. لذا تعد عملية الاستثمار في قطاع النفط والغاز من العمليات الهامة في تغير جذور الاقتصاد ريعي إلى جعل النفط والغاز جسراً لتنمية القطاعات كلها.

## المبحث الأول: السياسات الاستثمارية المفاهيم والنظريات

يهدف الاســـتثمار في قطاع النفط والغاز إلى تأهيل القطاعات النفطية كافة وتنمية القطاعات المترابطة معها أيضاً وذلك باستغلال الاستثمارات الأمثل وتوظيفها بالطريقة المثلى وبمشاركة الشركات النفطية الأجنبية بناءً على اتفاقيات متزنة تسـهم في بناء الشـركات على مسـتوى الأفقي والعمودي وتطوير المشـاريع النفطية. أن هذه التكاملية بين الاستفادة من الثروة النفطية والغازية والايدي العاملة وجذب الاستثمارات شكل حلقة متكاملة تسهم في استقرار العراق وتنمية اقتصاده ،لذا يتطلب البحث في السياسات الاستثمارية السليمة التطرق إلى جميع أوجه الســياســـات التنموية المتعلقة بإدارة الموارد الاقتصـــادية بالأخص المورد النفطي الناضـــب وبالأطر التنظيمية لعلامات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك 'فإذا كان توافر الموارد هو العامل المؤثر في الاستمارات حجماً فإن سياسات تخصـــيصـــها وإدارتها هي العوامل المؤثرة في فعاليتها وكفاءتها فضـــلاً عن الأوضـــاع الاقتصـــادية والقانونية والسياسية[1].

### أولاً: مفهوم السياسات الاستثمارية [2]:

السـياسـة الاسـتثمارية للدولة تعتمد على تدفق عمليه المقابلة أي هو جزء من الكيانات الاقتصـادية في نطاق زيادة الناتج المحلي الإجمالي للبلد، نتيجة الأنشطة الاستثمارية الاقتصادية هو تحقق عدد من التدابير على اســتخدام أنواع مختلفة من الاســتثمارات المالية والمدى الحقيقي القريب والبعيد والقطاع الخاص الأجنبية والدولة وتتم الاستثمارات العامة تحت إشراف العنصر الرئيس الا وهي الدولة والتي يمكن أن تعمل في مثل هذه الطريقة للمنظم أو للمشاركين في الأسواق المالية أو الاستثمارية فضلا عن مدير عملية الاستثمار في البيئة الحالية ذات أهمية كبيرة هي الأساسية والاستثمار والإقليمية والأهداف والأساليب وأشكال وأهداف تتغذى لنسبة هي نفسها في المناطق ومع ذلك هناك أهداف وغايات مشتركة لهذا السياسة والمناصب وهي:

- من خلال تحسين هيكل الاستثمار يزيد من كفاءتها ويوسع بشكل كبير نطاق هذا النوع من الموفقات.
- خلق الشروط المسبقة للنمو الاقتصادي أمر ضروري لمقومي المناخ الاستثماري.

---

([1]) ولاء لؤي طارق، مستقبل النفط في العراق بين الاستثمار النفطي والاستثمار الأجنبي، رسالة ماجستير (بحث غير منشور)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة النهرين،2021.

([2]) نبيل جعفر عبد الرضا، إطار عمل السياسات الاستثمارية في العراق ورقة سياسية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2014.

– تحديد الأولويات الصحيحة في اختيار الشركات التي لديها أهمية إستراتيجية بالنسبة للاقتصاد الإقليمي وتتطلب زيادة رأس مال الإضافي، والسياسة الاستثمارية للدولة لديها عدد كاف من المشاركين في أنشطة متعددة الأوجه لبناء السياسة، الاستثمارية للدولة ولبناء رأس المال الوطني هذه الضاهر هي متنوعة جداً ومتعددة لذلك فمن الضروري النظر في مفهوم الاستثمار.

1– مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر [1].

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر الأكثر مثاراً للاهتمام لإنتاج أشكاله ومصادره وتأثيراته في اقتصاديات الدول الحاضنة ولاسيما النامية منها وسيلتزم هذا الاستثمار السيطرة والإشراف على المشروع من قبل المستثمر الأجنبي وهذه بمشاركة متساوية وغير متساوية مع رأس المال الوطني أو المحلي وهو قد يمارس بإنشاء مشروع جديد أو يكون بإعادة شراء كلي أو جزئي لمشروع قائم.

عرف الاستثمار الأجنبي المباشر على وفق منظور للأنظمة التجارية (W.T.O) بأنه يحصل عندما يقوم مستثمر في بلد ما بامتلاك أصل موجود في بلد آخر مع توفر النسبة لديه في إدارة ذلك الأصل.

في حين يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه توظيفات أجنبية في موجودات رأسمالية ثابتة في دول معينة كما ورد في منشورات الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (NCTAD) وان الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على علاقات طويلة الأمد تعكس منفعة المستثمر في دولة أخرى يكون له الحق في إدارة موجوداته والرقابة العليا من الدولة الأجنبية.

كما عرفه الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ( الأوتكتاد الاستثمار الأجنبي المباشر ) بأنه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى تعكس مصالح دائمه ومقدره على التحكم الإدرارين بين شركه من بلد الأمم ( البلد الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة ) وشركة أو وحدة إنتاجيه من بلد آخر البلد المضيف المستقبل للاستثمار وأيضاً يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه " توظيف الأموال أجنبية غير وطنية في موجودات

(1) منصور عبد السلام الصرايرة، النظام القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر دراسة في قانون الاستثمار الكويتي، رسالة ماجستير (بحث غير منشور) في القانون الخاص، جامعة الشرق الأوسط، 2012، ص13.

رأسمالية ثابتة في دولة معينة وينطوي على علاقة طويلة الأجل تعكس منفعة المستثمر الأجنبي والذي قد يكون فرداً أو شركة أو مؤسسة الذي له الحق في إدارة موجوداته من بلده أو بلد الإقامة الذي هو فيه [1].

يتضمن التعريف جملة من المضامين منها انه استثمار في موجودات ثابتة في طبيعتها وبالتالي فإن إدارتها تكون مباشره من قبل المستثمر الأجنبي وأن تحويل هذه الاستثمارات يتم من خلال رأس المال الذي يقدمه المستثمر الأجنبي وأن هذا المستثمر الأجنبي يكون أما شخصاً طبيعياً أو معنوياً (منظمة أو مؤسسة أو شركة) [2].

ويمكن تعريف الاستثمار الأجنبي بإنه قيام المستثمر الأجنبي (الوطني أو المعنوي) بتوظيف أمواله النقدية أو العينية في أي نشاط اقتصادي أو مشروع استثماري في أي بلد آخر عبر البلد الذي يقيم فيه وفق للقوانين السائدة في ذلك البلد [3].

**ثانياً: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى الدولة الأم:**

لقد حصلت العديد من الدراسات التطبيق المقارنة إلى نتائج كثيرة ومتباينة تبين أن عوامل الطرد هي السبب في حدوثه ونمو ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر وأوضح كوشبلن عام ١٩٩٥ إن الشركات متعددة الجنسيات غالباً ما تستثمر في الدولة التي اعتمدت على الدولة الأم في الإقتراض والتصدير أو التكنولوجيا أو الواردات أو المساعدات بكل اشكالها.

وقد أكد lopez في دراسته عام ١٩٩٩ معلى أن التطورات التي حدثت في الهياكل المالية في العديد من الدول الصناعية أدت إلى المزيد من تدفقات رؤوس الأموال باتجاه الدولة النامية بهدف تحقيق عائد أعلى من خلال الاستفادة من العديد من المزايا المكانية في تلك الدول [4].

وقد أشار كل من kwang and singh عام ١٩٩٥م إلى بعض العوامل الهامة كمحددات تدفع له المزيد من خروج الاستثمارات الأجنبية من الدولة الأم إلى الدولة المضيفة والمتمثلة فيما يلي:

---

([1]) قاسم أحمد كريم، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة إنتاجية النفط العراقي للمدة 2004–2014، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد الثامن العدد الأول، جامعة قناة السويس، 2017.

([2])رويدة ثامر عبد الحليم، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2003–2019)، بحث الدبلوم العالي في اقتصاديات الاستثمار ودراسات الجدوى، (بحث غير منشور)، جامعة كربلاء، 2021، ص5–6.

([3]) الهيئة العامة للضرائب، الاعفاء الضريبي عامل جذب للاستثمار الأجنبي في العراق، 2011، ص 1.

([4])مرادي عبد القادر، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، جامعة خميس مليانة، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 4 العدد 7، 2012، ص236.

أ- عدم توفر المناخ الاستثماري الذي يشجع على استثمار فائض الأموال في الدولة الأم.

ب- عدم وجود استقرار في دولة الأم الأمر الذي يدفع بالشركات إلى البحث عن ظروف أفضل في الدول الاخرى للتغلب على عدم ملاءمة المناخ الاستثماري في الدولة الأم، أما فيما يعتلق بأهداف الدولة الأم فكثيراً ما نجد أن حكومات الشركات الأجنبية تستهدف من جانب خلق فرص جديدة للعمالة في الخارج فتح أسواق جديدة للتصدير أو نشر ثقافاتها وانظمتها السياسية والاجتماعية في دول اخرى أو محاولة ممارسة بعض أنواع من الضغوط الاقتصادية والسياسية لإقحام الدول المضيفة على الدخول في إطلاقات اقتصادية ومن جانب اخر [1].

وفي هذا الإطار سوف يقتصر التحليل على تناول أهم المحددات التي تؤثر في اختيار مواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة والمتمثلة فيما يلي:

1- المحددات السياسية القانونية.

2- المحددات الاقتصادية.

3- المحددات الخاصة بالسياسات الاقتصادية الكلية.

4- المحددات البيئية والمؤسسية.

**ثالثاً: أهمية الاستثمار النفطي الأجنبي:**

يعد القطاع النفطي وقطاع الغاز من أهم أوجه النشاط الاقتصادي في الدول المنتجة للنفط والغاز المصاحبة له إذ إنه يقوم بدور مهم على صعيد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تلك الدول، لكونه القناة الرئيسة التي يتدفق عندها رأس المال والخبرة العلمية والفنية فضلاً عن امتلاك تكنولوجيا آلات حديثة، وما يترتب على ذلك كله من امتصاص البطالة عبر خلق فرص عمل بأعداد كبيرة داخل البلد المضيف للاستثمار. هذا وللاستثمار تاريخ طويل في العالم، بدء من الامتيازات التي كانت تمنح للشركات الكبرى المحمية من قبل الدول الاستعمارية كما كان الحال عليه مع شركات النفط التي كانت تعمل في العراق قبل تأميمه [2].

---

([1]) جمال محمود عطية عبد، تأثير الاستثمار النفطي الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة تطبيقه على الاقتصاد المصرفي، جامعه حلوان، كليه التجارة ادارة الاعمال رسالة دكتوراه (بحث غير منشور)، القاهرة ٢٠٠٢ ص ٥٥.

([2])عبد العزيز الدخيل، تقرير مركز الاستثماري للاستثمارات والتمويل بعنوان الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة ،2004، متوفر على الرابط www.alriyadne.com

أهمية الاستثمار النفطي الأجنبي

كما أن الكثيرين يرون أن ثمة أهمية بالغة للاستثمار النفطي الأجنبي إلا أن هناك من يرفض فكرة الاستثمار النفطي الأجنبي، وفيما يلي نعرض أسباب هذين الاتجاهين المتعارضين.

1- الاتجاه الإيجابي المؤيد للاستثمار النفطي الأجنبي [1]:

تمثل هذا الاتجاه بالدول غير المشددة في تعاملها مع الأجانب، لكنها في الوقت نفسه لا تتساهل في تعاملهم إلى الحد الذي يسمح لهم بالاستثمار في جميع القطاعات الاقتصادية دون قيد أو شرط وإنما تحاول الموازنة بين رغباتها في الاستفادة من الاستثمار النفطي الأجنبي وحرصها على الاحتفاظ بالسيطرة الوطنية على ثروتها النفطية.

ويستند أنصار هذا الاتجاه في دعم موافقتهم المؤيدة للاستثمار الأجنبي إلى عدة أسباب أهمها الآتي:

أ- إن الاستثمار الأجنبي يساهم في سد العجز في ميزان المدفوعات الذي يحصل عند بدء عملية التنمية الاقتصادية من خلال الإيرادات العائدة من الاستثمار النفطي.

ب- إن استثمار النفط الأجنبي يساهم في زيادة الاتفاق المحلي على أنشطة البحوث من خلال المواءمة بين الاحتياجات المحلية والتكنلوجيا العالمية المصحوبة بعنصر التدريب الكفوء مما يؤدي إلى تطوير الإنتاجية وتحسينها.

ج- إن استثمار النفط الأجنبي يساهم في نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية المضيفة للاستثمار، إذا ما وضعت تلك الدول قواعد قانونية لتنظيم العلاقة العلمية بين الشركات الأجنبية وبين مراكز البحوث المحلية.

د- إن الاستثمار النفط الأجنبي يخلق نوعاً من المنافسة بين الشركات الأجنبية وبين الشركات المحلية الأمر الذي يؤدي إلى تحفيز تلك الشركات على البحثً والتطوير.

هـ- إن استثمار النفط الأجنبي يساهم في وصول الدول النامية إلى الاسواق الدولية وذلك من خلال علاقتها بالشركات المتعددة الجنسيات.

---

([1]) فتحي محمد سليمان، إدارة خطر سعر الصرف للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية مختارة للمدة 1980-2000، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية (بحث غير منشور)، جامعة الموصل،2004، ص7.

و- إن استثمار النفط الأجنبي يساهم في تقليص مستويات البطالة، وهذا ما ستتم الإشارة إليه في العديد من الاتفاقيات النفطية بين الدول المضيفة والشركات الأجنبية بإعطاء الأولوية للعمالة الوطنية.

2- الاتجاه السلبي الرافض للاستثمار النفطي الأجنبي يرى اصحاب هذا الاتجاه ضرورة التشدد تجاه المستثمرين الاجانب، بداعي دعم الاستقلال السياسي والاقتصادي معتمدين في ذلك على الادخارات المحلية في التنمية الاقتصادية الوطنية، التي كانت سابقاً مستعمره للبلدان النامية وتستغل ثروتها الأمر الذي ادى تبني هذا الموقف السياسي ويستند أنصار هذا الاتجاه في دعم موقفهم غير المؤيد للاستثمار النفطي الأجنبي للأسباب الأتية [1]:

أ- الأثر السلبي على ميزان المدفوعات وإن الاستثمار الأجنبي سوف يؤدي إلى زيادة تدفق العملات الأجنبية إلى خارج البلد.

ب- الأثر السلبي على نقل التكنولوجيا إن التكنولوجيا المصدرة إلى الدول المنتجة للنفط وأن تكون تكنولوجيا متقدمة ومرتفعة الثمن، أي أن ما يتم تصديره من آلات والمكائن والمعدات، هو في الواقع ليس له قيمة اقتصادية وفنية مع ذلك يباع لها بأسعار باهظة.

ج- الأثر السلبي على فرص العمل يرى أصحاب هذا الاتجاه ان الاستثمار النفطي الأجنبي يساهم في خلق البطالة وتزايد معدلاتها، سبب استعمال آلات ومعدات حديثة ومتقدمة تكنولوجياً الأمر الذي يؤدي بتلك الشركات إلى الاستغناء عن عدد كبير من العاملين لعدم الحاجة إليهم.

د- الأثر السلبي على المنافسة بين الشركات الأجنبية والمحلية وأن استخدام الشركات الأجنبية لوفرت الأموال التي تساعدها على زيادة إنتاجيتها مما يجعلها تتفوق على إنتاجيات الشركات الوطنية، ويجعلها في وضع احتكاري يصعب على الشركات الوطنية منافسها.

**رابعاً: أهم نظريات الاستثمار الخارجي:**

1- النظرية التقليدية (الكلاسيكية).

2- النظرية الحديثة.

3- نظرية الميزة الاحتكارية.

---

([1]) نبيل جعفر عبدالرضا، عقود التراخيص النفطية قيود جديدة على الاقتصاد العراقي، شركة الغدير للطباعة والنشر المحدودة، العراق البصرة ،2016.

4- نظرية عدم كمال السوق.

5- نظرية دأينغ الانتقائية (التوليفية) في الإنتاج الدولي.

6- الاستثمار المتقاطع (المتبادل).

لم تهتم النظرية الاقتصـــادية بالاســـتثمار الخارجي المباشـــر كثيراً إذ تفترض أن قيام التجارة الحرة بين دولتين ســـيلغي الحاجة إلى الانتقال رأس المال بينهما، كما أن النظرية التقليدية للتجارة الخارجية مبينة على صعوبة واستحالة انتقال عناصر الإنتاج بين الدول كإحدى فريضتها الأساسية ونظرت إلى المؤسسات متعددة الجنسية كمظهر للاستثمار الخارجي الضخم الذي تعده شيئاً مكملاً إن لم يكن تابعاً للتجارة الخارجية في السلع والخدمات، كان الاستثمار الخارجي بشكل أساسي استثماراً غير مباشر الذي هو مجرد شراء أو بيع أوراق مالية أو سندات أو قروض، الاستثمار غير المباشر: استثمار قصير المدى وحجم الاستثمار فيه قصير جداً مقارنةً بحجم الاستثمار المباشر وهو عادة لا يتعدى نسبة قليلة من ملكية المؤسسة ولا يشتمل ولا يتطلب أية نزاعات إضافية، بينما يتمثل الاستثمار المباشر قراراً والتزاماً بعيد المدى لرأس المال الذي لا يمكن استعادته قبل مرور مدة طويلة، لإن الاستثمار المباشر هو امتلاك الأصول ملموسة لا مجرد أوراق ويتضمن انتقال قدرات إدارية ومعرفة تقنية، و في النصف الثاني من القرن العشرين بدأت الصور تتغير وأصبح حجم الاستمارة المباشر بين الدول كبيراً

**1- النظرية التقليدية (الكلاسيكية)** [1].

تقتصـــر هذه النظرية ان الاســـتثمارات الأجنبية المباشـــرة تنطوي على الكثير من الفوائد التي تعود في معظمها إلى المؤسسات المستثمرة وتستند هذه النظرية إلى عدد من المبررات مثل:

1- ميل المؤسسات المستثمرة إلى تحويل القدر الأكبر من أرباحها إلى دولتها الأم بدلاً من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة

2- صغر حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدولة المطبقة بدرجة التي لا توافق في أغلب الأحيان على قبول هذا النوع من الاستثمارات.

---

([1]) ابن عاشور رتيبة، مقارنة النظريات للاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة الى نظرية الموائمة المؤسسية، مجلة الجزائر للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد13، 2022، ص236.

3-نقل المؤسسات المستثمرة لتقنيات لا تتلاءم ومستوياتها مع المتطلبات التنموية الاقتصادية والاجتماعية في الدول المضيفة.

4- تأثير وجود بعض المؤسسات المستثمرة بشكل مباشر على سيادة الدولة المضيف.

**2- النظرية الحديثة** [1]:

هذه النظرية مبنية على افتراض أن المستثمر والدولة المضيفة يربطهما علاقة ومصلحة مشتركة ويرى أصحاب هذه النظرية أن الاستثمارات المباشرة في الدولة المضيفة ستساعد على تحقيق الآتي:

1- الاستغلال الأمثل للموارد المالية والبشرية المحلية في الدولة المضيفة.

2- الإسهام في إنشاء في علاقات اقتصادية بين القطاعات الإنتاجية والخدماتية داخل الدولة المعينة مما يساهم في وجود تكامل اقتصادي.

3- تقل التقنية في مجالات الإنتاج والتسويق والادارة.

4- إيجاد أسواق للتصدير تنمي العلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى.

5- تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

6- الإسهام في تدريب القوى العاملة المحلية.

**3- نظرية الميزة الاحتكارية** [2].

تنطلق هذه النظرية من أن الدافع الأساس للاستثمار في الخارج هو القوة الاحتكارية وتفترض أن العمل في بيئة خارجية بعيدة عن المقر الأصلي للمنظمة شيء مكلف في حد ذاته وعوائقه ومحبطة وللتغلب على هذا التكاليف الإضافية والعوائق يجب أن تتأثر المؤسسة الأجنبية التي تستثمر في الخارج بمزايا تنافسية مثل امتلاك تقنية جديد غير معروفة أو إدارة مبدعة تساعدها في تحقيق عوائد تعوضها عن التكاليف الزائدة الناجمة عن العمل في السوق الخارجية يحصل الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير عندما تكون تنافسية احتكارية التي تعني وجود مزايا للمؤسسات الأجنبية ، الاستثمار في هذه النظرية جاء نتيجة للخل الذي منح

---

([1]) بكطاش فتحية، مقلاتي سفيان، مقارنة النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر، مجلد21، 2014، ص95.

([2]) سيف عبد الجبار محمد، مصطفى محمد رياض، الاستثمارات الأجنبية في العراق ودورها في التنمية الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الخاص لمؤتمر الكلية،2013، ص418.

المنافسة في السوق لإن المنافسة لو كانت تامة لعانى ذلك ان المعلومات متاحة للجميع ولا يمكن للمؤسسة ان تتأثر بتقنية أو براءة اختراع معين أو نظام إداري رفيع المستوى

**4- نظرية عدم كمال السوق: -**

أقترح Hymer النظرية 1960م تقوم النظرية على فرضية أن المعرفة المتقدمة تقود إلى تميز المنتجات وتساعد المؤسسة في التحكم بالسعر مما يؤدي إلى بنية التفوق على المؤسسات المحلية و سمحت المعرفة المتقدمة للمؤسسات في الاستثمار من أجل إنتاج سلع متميزة برغبتها المستهلك لتحل مكان السلع المحلية إذ يفترض غياب المنافسة التامة في أسواق الدول النامية أو المضيفة.

الخصائص الاحتكارية المختلفة للمؤسسات متعددة الجنسيات والمرتبطة بحالات عدم كمال السوق في الدول النامية

التكنولوجيا: - وتمثل في قدرة المؤسسات على ابتكار أنواع جديدة من السلع والخدمات وتنويعها واجراء بعض التحسينات بالإضافة إلى كون هذه المؤسسات تتميز بالقدرة على تخصيص مبالغ ضخمة في البحوث والتطورات في كافة المجالات.

التحويل: - وتشمل الاستخدام المكثف للتجهيزات الرأسمالية وآلات وتوافر رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار الإضافية والتوسيعات وإجراء البحوث وتوفير كافة التسهيلات الإنتاجية والتسويقية اللازمة.

التنظيم والإدارة: - وتشمل ليس فقط في توافق الخبرات والمهارات التنظيمية والإدارية في كافة المجالات بل في إمكانية هذه المؤسسات في نفل المعرفة والخبرات في هذه المجالات إلى الدولة المضيفة فضلاً عن عقد برنامج التدريب اللازمة لتنميه الموارد البشرية في الدول المضيفة وغيرها

التكامل: - ويمكن في مجالات الأنشطة الوطنية للمؤسسات بصيغة عامة

**5- نظرية دأينغ الأنتقائية (التوليفة) في الإنتاج الدولي**

تعزى هذه النظرية للاقتصادي الإنكليزي دأنييغ تؤكد على عناصر متعددة فهنالك المتغيرات المتعلقة بالدولة (الأجنبية) وتلك المتعلقة بالمؤسسة ومجموعة ثالثة أسمها عناصر الاستيطان وهي التي تحدد في النهاية أي شكل يتخذه استقلال المؤسسة لسوق الدولة الأجنبية فقد ميزة هذه النظرية انها تشبه إلى تعقد قرار الاستثمار

وتجعل المؤسسة تنظر إلى أكثر من اعتبار يتوقف الإنتاج الدولي للمؤسسات متعددة الجنسية على توفر ثلاثة أنواع من المزايا:

1- ميزه المؤسسة المستثمرة.

2-تمتلك مزايا احتكارية في مواجهه المؤسسات المحلية في البلد المضيف.

3_ وان تكون هذه المزايا قابل للنقل وتعرض المؤسسة المستثمرة التكاليف والمخاطر المرتبطة بالعمل في البيئة الجديدة.

بينما تتميز هذه البيئة من اختلافات عن البيئة الأصلية للمؤسسة مثل نقص المعلومات عن الاسواق (اختلاف الثقافات، العادات والتقاليد واللغة ....) اخفاء الميزة الذاتية يجب أن يحقق الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في صورة استثمار مباشر عائداً أفضل من البدائل الأخرى (التصدير أو بيع التراخيص أو الدخول في مشروعات مشتركة مع مستثمر محلي)

ويتم اللجوء إلى أحد البدائل المذكورة في حالة زيادة التكاليف والمخاطر المرتبطة بالعمل في الخارج عن العائد الذي يترتب على الاستخدام المباشر للمزايا الاحتكارية ميزة المكان يقصد به تمنح الدولة المضيفة ببعض المزايا المكانية عن الدول التي تنتمي اليها المؤسسة المستثمرة مثل انخفاض الأجور أو توافر مواد خام أو مصادر رخيصة للطاقة، كما يتوجب على السوق المحلي للاستثمار الأجنبي توفير عناصر مميزة ( الارض ، رأس المال المعرفة الفنية ، جوده العمل ، اقتصاد الحجم ) للمؤسسات الراغبة في الاستثمار المحلي لكي يتحقق الاستثمار الأجنبي المباشر لا بد من توافر الشروط الثلاثة السابقة مجتمعة كما يعني غياب احدهما للجوء إلى البدائل فغياب المزايا المكانية للبلد المضيف يعني وفقاً لهذا المنهج للجوء للتصدير أما تحقق المزايا الاحتكارية فقط فحين يتم اللجوء للتعاقدات والاتفاقيات ( لبيع التراخيص ) لتسويق هذه المزايا.

**6- الاستثمار المتقاطع (المتبادل)**

افترض غراهام وجود اتجاه للاستثمار عبر الشركات الأوربية والأمريكية في صناعات احتكار معينة ويتم تبادل الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول بشكل يتيح المعاملة بالأمثل في الأسواق المختلفة كان يتجه الأوربيون في الاستثمار إلى الولايات المتحدة الأمريكية مقابل استثمار الولايات المتحدة في واروبا.

ورى بأن مثل هذه الاستثمارات ستسمح للفروع الأمريكية للشركات الأوربية بالانتقام في السوق المحلية للشــركات الأمريكية إذا بدأت الشــركات التابعة الأوربية لهذه الشــركات ببعض التكتيكات العدوانية مثل تخفيض الاسعار في السوق الأوربية.

**المبحث الثاني / عقود الاستثمارات النفطية المفاهيم والانواع والمميزات والاركان**

**أولاً: تعريف عقود الاستثمارات النفطية:**

تقوم العقود النفطية كأي من العقود الاخرى على تلاقي إدارتين بقصـــد إحداث أثر قانوني معين بيد انها تهيمن بحقيقة هامة وهي التفاوت في المراكز القانونية لأطرافه والناجم عن حقيقة ان أحد الاطراف الذين يشــملهم العقد هو شــخص يتمتع بمزايا خاصــة وهو الدولة أما الطرف الثاني هو شــخص أجنبي لا يتمتع على الرغم من قوته الاقتصادية والمالية بأية سيادة أو ميزة هو يتمثل في المستثمر الأجنبي [1].

تعريف عقد الاســتثمارات النفطية لغوياً لم تتناول المعاجم اللغوية مصــطلح عقد الاســتثمار النفطي من الناحية اللغوية بشكل كامل وعليه يتوجب علينا تجزئة هذا المصطلح إلى مفرداته بغية الوصول إلى الفهم اللغوي الاجمل.

العقد لغة: لم تتناول المعاجم اللغوية مصــطلح " عقد الاســتثمار " هو الجمع بين أطراف الشــيء وربطها وعكسه الحل عقده يعقده عقداً وتقاعداً وعقدة وهو مصدر فعل عقد الشيء ويقال عقدت الحبل فهو معقود والجمع عقود [2].

واختلفت التسميات التي اطلقت على عقود الاستثمارات النفطية تارة يطلق عليها عقود البترول ومرة تعرف بعقود الامتيازات النفطية أو اتفاق الامتياز وأخرى الاتفاقيات والمعاهدات النفطية ومع ان كل اتجاه منها له ســنده في التسمية الا انه لفظ عقد هو الادق من بينها لأنه أكثر دلالة على المقصــود منه وكون عقد الاستثمار لم ترد له تسمية خاصة في القانون المدني فهو لا يعدو أن يكون اتفاقًا أبرم بين طرفين أو أطراف تسمية ارادة حرة لهؤلاء الأطراف وعلى قدم المســـاواة وفقًا لشـــروط لا يجوز أن تخالف النظام العام والآداب العامة وتحكم هذا الاتفاق القواعد العامة في القانون المدني والثابت حالياً إن الاســـتثمار النفطي يمكن إن يلعب دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية [3].

---

([1]) حاتم فارس الطعان، الاستثمار أهدافه ودوافعه، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الرابع، 2007.

([2]) ابو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منصور الافريقي المصري، لسان العرب، صادر بيروت، 2004 ص296.

([3]) عبد الرحيم محمد سعيد، النظام القانوني لعقود البترول، اطروحة دكتوراه (بحث غير منشور)، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 1982، ص2.

بالنسبة إلى الدول المنتجة والشركات الأجنبية إذا اتمت ضمن الحدود القانونية التي يخدم مصالح الاطراف التي تحوي جزء مهم من الطلب الكلي من ناحية أخرى لذلك كان لزامًا على الاقتصادين والقانونين ان يضع تعريفًا محدداً لهذا النشاط المهم وهذا ما يبين لنا إن الاستثمار عملية مركبة تجمع بين عناصر اقتصادية واخرى قانونية وعليه من الضروري الوقوف على تلك المفاهيم، وهذا ما نبحثه في النقاط الأتية:

تعريف الاقتصادي لعقد الاستثمار النفطي:

شغلت فكرة اهتمام الفقهاء الاقتصاديين مصطلح الاستثمار المستقطب في الدول النامية في العقد الخامس من القرن العشرين الذين قدموا كثيراً من التعريفات الاقتصادية المتعددة لعل أبرزها (يعرف الاستثمار الأجنبي على إنه: (استخدام الوسائل لتحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان الآخذة في النمو) [1].

وعرف أيضًا بأنه (انتقال رؤوس الأموال بين بلدين بقصد توظيفها في عمليات اقتصادية مختلفة لشراء أوراق مالية أو أموال منقولة تدر ربحاً، أو امتلاك عقارات تعطي ربحاً أو بقصد توظيفها في عمليات ائتمانية مثمرة الاقراض أو في عمليات غير مثمرة كحفظ النقود في مصارف أو اماكن تفادياً للأخطار التي تتعرض لها في ظروف التوتر السياسي والاقتصادي [2].

وذهب قسم آخر من الاقتصاديين ويعرف بإنه (عبارة عن عملية انماء للذمة المالية لبلد ما من خلال حركة رؤوس الأموال المملوكة له عبر الحدود ودخولها في مشروعات اقتصاديه تعمل على توفير احتياجات وتحقيق ارباح مالية) [3].

وعرفه معجم الاقتصاد والاعمال الانجليزي بأنه (شراء أي شكل من الاشكال الملكية والاحتفاظ بها لمدة طويلة نسبياً أما الفقه الاقتصادي العربي فقد تبنى عدة تعريفات للاستثمار الأجنبي منها (إضافة جديدة إلى الاصول الإنتاجية الموجودة في المجتمع بقصد زيادة الناتج في الفقرات التالية) [4].

---

([1]) صفوت عبد الحفيظ، دور الاستثمار الأجنبي في تطوير احكام القانون الدولي الخاص، دار المطبوعات الجامعية الإسكندرية 2005، ص21-22.

([2]) محمد يونس يحيى الصائغ، المركز القانوني للاستثمارات الأجنبية الخاصة في الدول النامية في ظل القانون الدولي المالي، أطروحة دكتوراه (بحث غير منشور) كلية القانون، جامعة الموصل، 2005، ص11.

([3]) حازم حسن جمعه، المشروعات الدولية وقواعد حمأيتها في القانون الدولي، اطروحة دكتوراه (بحث غير منشور)، كلية الحقوق جامعة عين شمس، 1980، ص1.

([4]) احمد صادق المشيري، الاستقرار والتطور في الاساليب القانونية المستحدثة من قبل الدولة الاخذة بالتصنيع، مجلة النفط العربي المجلد الثاني، العدد الأول، 1976، ص.64

تعريف الاستثمار إذ لم يشأ التضيق من مفهوم الاستثمار يوضع تعريف، إلا إنه ذكر على نحو من التفصيل مجالات الاستثمار التي يمكنها الاستفادة من احكامه وترك الباب مفتوح للسلطة التنفيذية للزيادة في نطاق الاستثمارات حسب ما تقضيه ظروف البلاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية إلا إن قانون الاستثمار المصري رقم 72 لسنة 2017 النافذ، عرف الاستثمار في المادة 1/1 بأنه (استخدام المال لإنشاء مشروع استثماري أو توسيعه أو تطويره أو تمويله أو ادارته أو تملكه بما يسهم في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة للبلاد) [1].

**ثانياً: أنواع العقود الاستثمارية وأهم خصائصها:**

الوقت المطلوب لإنتاج خمسة إلى عشرة آلاف برميل من النفط من باطن الأرض وإذا كان سعر البرميل من النفط الخام يساوي ($100) دولار فهذا يساوي مليون برميل ولا غرابة في الأمر والنفط يولد الكثير من الثروات. ولكن من المفيد أن تتذكر إن كل ذلك قد يبدأ بعملية التعاقد نفطياً [2].

فعقود النفط هي العملية التي تعبر عن كيفية تقسيم هذه الأموال ومن هي الأطراف المنتفعة بالإضافة إلى إن العقود هي التي تحدد من يدير العمليات وكيف يتم التعامل مع قضايا معينة مثل البيئة، والتنمية الاقتصادية المحلية وحقوق المجتمعات المحلية وهذه كلها مسائل تتوقف مباشرة على بنود العقود الموقعة بين حكومات العالم وشركات النفط، وفيما يلي بعض أهم أنواع العقود المستخدمة في عالم النفط [3].

**1-عقد الامتياز النفطي Licences / Concessions (التقليدي):**

كان هذا النوع من العقود هو المفضل في التعامل حتى مطلع السبعينيات من القرن المنصرم وقد شمل مناطق الإنتاج في أهم الدول المصدرة للنفط في منطقة الخليج العربي وإندونيسيا وفنزويلا.

---

([1]) محمد يونس علوان، النظام القانوني لاستغلال النفط في الأقطار العربية ودراسة مقارنة في العقود الاقتصادية الدولية كلية القانون، جامعة الكويت، 1982.

([2]) زيد محمد احمد، الاستثمار قراءة في المفهوم والانماط والمحددات، دار أمجد للنشر والتوزيع عمان، 2015، ص138.

([3]) عيسى محمد الغزالي، الاستثمار الأجنبي المباشر تعاريف وقضايا سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد الخامس السنة الثالثة ص 3.

وكانت شركات النفط العالمية الكبرى قد حصلت على أغلب تلك العقود مثل الحرب العالمية الثانية واحتفظت لنفسها بمزايا اقتصادية كبيرة من خلالها.

ومن أهم سمات وخصائص عقد الامتياز النفطي [1]:

**أ.** للشركة صاحبة الامتياز حق امتلاك واستكشاف وتطوير الثروات الهيدروكربونية في رقعة واسعة من مساهمة الدولة المعنية وفي بعض الأحيان تغطي مساحة دولة كاملة، مع عدم وجود شرط للتخلي الجزئي أو الكلي عن تلك المساحة خلال مدة التعاقد.

**ب.** تكون مدة التعاقد طويلة وقد تصل في بعض الحالات إلى (90) عاماً، تكون السيطرة الكلية طبقاً لهذه العقود بأيدي الشركات فهي تنفرد في البحث عن النفط وتتحمل وحدها مخاطر البحث بمعنى إنها لا تسترد شيئاً مما تنفقه على الاستكشاف إذا لم تعثر على النفط وفي حالة العثور على النفط بكميات تجارية، تقوم الشركة بإنتاجه وتسويقه إلى الأسواق العالمية.

**ج.** تدفع الشركة صاحبة الامتياز بموجب هذه العقود ضريبة دخل وضريبة ملكية Royalty للدولة المضيفة [2].

**د.** لا تكون الشركة ملزمة بتكرير النفط محلياً ولا باستثمار جانب من أرباحها في الدولة المضيفة.

**هـ.** لا تخضع الشركة الأجنبية بموجب عقد الامتياز للقضاء المحلي في الأمور الحيوية المتعلقة بنشاطها في مجال النفط وأحياناً في أي مجال آخر.

**و.** تنفرد الشركة بتحديد حجم الإنتاج ووقته حسب مصالحها التسويقية الخاصة ولا يحق للدولة صاحبة الأرض مراجعتها في هذا الأمر تكون ملكية الموجودات إلى الدول المضيفة بعد انتهاء مدة الامتياز وكذلك في حال عدم التجديد له، ومن أمثلة هذا النوع من العقود. عقد الامتياز المبرم بين الحكومة العراقية مع شركة نفط العراق (شركة البترول التركية سابقاً) [3].

---

([1]) حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2006، ص64.

([2]) وزارة النفط العراقية، دائرة العقود والتراخيص، التقرير السنوي للوزارة www.oil.gor.iq.

([3]) حافظ برجاس، الصراع العربي على النفط العربي، بيخان للنشر والتوزيع، لبنان، 2000، ص157.

عام 1925 م وتألفت هذه الشركة من تجمع عدة شركات مثل شركة البترول البريطانية ومجموعة شركات الهولندية، وشركة البترول الفرنسية والمجموعة الأمريكية. وكانت نسبة مساهمة بعض هذه الشركات (23.75%) ومدة العقد (75) عاماً. كما موضح في الشكل التالي:

جدول (1): أسماء الشركات البترول العالمية

| ت | اسم الشركة | الجنسية | نسبة المساهمة |
|---|---|---|---|
| 1 | شركة الانكلو الفارسي | بريطاني | 23.75% |
| 2 | شركة رويال شل | بريطاني – هولندي | 23.75% |
| 3 | شركة النفط الفرنسية | فرنسي | 23.75% |
| 4 | شركة أويل لوف نيوجرسي | أمريكي | 11.875% |
| 5 | الشركة موكوني فاكيوم | أمريكي | 11.875% |
| 6 | الشركة المساهمة (كولبنكيان) | برتغالي | 5% |

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، بيسان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، لبنان، 2000، ص157.

**2- عقود المشاركة في الإنتاج Production Sharing Contracts** [1].

بدأت عقود المشاركة بالظهور بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وتعد عقود المشاركة التي تم توقيعها في عام 1957 م بين شركات أجنبية كبرى وبين مصر وإيران الأولى في هذا المجال ومن أهم مزايا تلك العقود هي رغبة الدولة المضيفة في المساهمة في إدارة صناعتها النفطية بالخبرة والتكنلوجيا والمشاركة في الربح حسب العقد المبرم وأهم خصائص عقود المشاركة هي

أ. أن يقوم الشريك الأجنبي بتحمل مخاطر البحث والاستكشاف كما يقوم بالاتفاق على تلك العمليات ولا يسترد شيئاً مما ينفقه خلال مرحلة الاستكشاف إذا لم يتم العثور على النفط بكميات تجارية.

**ب.** يمنح حق البحث لمدة محددة قد تصل إلى سنين أو حسب الاتفاق بين الطرفين.

(1) المصدر السابق، ص 317.

**ت.** من المحتمل أن يتضمن العقد شرطاً للتخلي الإجباري عن نسبة معينة من المساحة الممنوحة وفقاً لجدول زمني معين.

**ح.** في حالة العثور على النفط وبكميات تجارية يتم التعاقد مع الشركة المستثمرة بمدة تتراوح بين (20 – 30) عاماً للتسويق وندخل الدولة المضيفة شريكاً من تاريخ الاكتشاف.

**خ.** تتحمل الشركة العالمية ضريبة دخل على صافي الأرباح وكذلك ضريبة ملكية Royalty تتقطع من إجمالي العائدات.

**ج.** يتم تقاسم الإنتاج وفق نسب معينة يتم الإنفاق عليها مسبقاً بعد استقطاع ضريبة الملكية وضريبة الدخل والكلف النفطية.

**هـ.** تعد جميع المعدات والمنشآت التي تم نصبها في موقع العمل أو في منطقة العقد مملوكة للدولة المضيفة.

**و.** الدولة المضيفة هي المالك للثروة الهيدروكربونية ولها حق السيطرة عليها.

**د.** للدولة المضيفة الحق أن تطلب نت الشركة المستثمرة تدريب كوادرها الفنية وتشغيل أيدي عاملة من شعب الدولة المضيفة.

**ذ.** عند اكتشاف النفط بشكل تجاري تدفع الشركة المستثمرة مبلغ محدود للدولة المضيفة وغير قابل للاسترجاع (هبة العقد). ومن أمثلة هذا النوع من العقود وجميع العقود المبرمة من قبل حكومة اقليم كردستان والشركات العالمية النفطية (العقد مع شركة (DNO) النرويجية في حفل طاوكي ازاخو، العقد مع شركة أكسن موبيل في حقل شيخان) [1].

### 3- عقود شراء المباع Buy Back Contracts :

وهي نوع من عقود استثمار لكن يتم استرجاع رؤوس الأموال للشركات مع هامش ربح بسيط وبعدها تكون الدولة مالكة للمنطقة بالكامل ومثال ذلك الجمهورية الإسلامية في أيران والتي تتعامل مع الشركات المستثمرة بهذا النوع من العقود وهي تعاني من أجل إقناع الشركات المستثمرة بالقدوم إليها ونضطر في كل مرة إلى تغير الشروط لصالح الشركات الراغبة من خلال مناقصات دولية للبحث والتطوير وذلك بسبب قلة هامش الأرباح المتأتية من

(1) دالترفان دي فأيغير، نفط الخليج بعد الحرب على العراق استراتيجيات وسياسات مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2006، ص58.

هذا النوع من العقود ورغم ذلك لم تستطع أن تحقق النجاح المطلوب في جذب الشركات للاستثمار في أيران وأهم سمات هذه العقود وأهم سمات هذه العقود:

**أ.** تعد هذه العقود عقود استثمار إذ يتم فيها استرجاع رؤوس الأموال للشركات المستثمرة مع هامش ربح بسيط خلال مدة محددة وفق الاتفاق المبرم بين الطرفين المتعاقدين.

**ب.** تكون الدولة المضيفة مالكة للمنطقة ومسؤولة عن إدارة العمليات النفطية بالكامل.

**ت.** قلة الشركات العالمية الراغبة في الاستثمار في هذا النوع من العقود.

**4- عقود الخدمة Savice Contracts :**

وهي عقود تتولاها الدولة المضيفة من الألف إلى الياء ويتم الاستعانة بشركة معينة لتقوم مقام المتعهد لتنفيذ أعمال البحث والتنقيب لصالح الدولة وهذه العقود لا تجلب الاستثمارات المطلوبة ولا ترغب الشركات عادة بالمجازفة في التنفيذ مع عدم ضمان انتفاعها من العمل لذا يتم إبرام هذه العقود عادة على شكل عقد لتطوير الحقول وزيادة الإنتاج لقاء مبلغ محدد لكل برميل من الإنتاج، ومن أهم خصائص هذا النوع من العقد [1].

**أ.** تحتفظ الحكومة بملكيتها للثروات الهيدروكربونية والسيطرة على العمليات النفطية كافة.

**ب.** تكون هذه العقود محددة بمدة زمنية قد تصل إلى (20) سنة قابلة للتمديد بموافقة الطرفين.

**ت.** تكون الشركة المستثمرة مسؤولي عن توفير كافة الخدمات والتقنيات والأجهزة اللازمة للتطوير مقابل أجور نقدية ولا تمتلك الشركة المقاولة أية حصص في الثروة الهيدروكربونية.

**ث.** لا توجد ضريبة ملكية Royalty وتكون أرباح الشركة خاضعة لضريبة الدخل والتي قد تصل إلى (35%) من الربح.

**ح.** نحدد نسبة من الواردات لاسترداد الكلف النفطية المعروفة من الشركة المستثمرة وخلال مدة محددة.

**خ.** تدار العمليات النفطية من قبل لجنة مشتركة برئاسة مالك الثروة أي (الحكومة).

**ج.** نسبة الربح للشركة تحدد من قبل الطرفين بعد إجراء المشاورات والمفاوضات حولها.

---

([1]) حسين عبد الله، مصدر سابق، ص70

وتعد العقود المقروضة أعلاه من أهم الأنواع المعمول بها في العالم وتعد العقود الموقعة بين العراق والشركات العالمية حالياً من نمط عقود الخدمة بينما يتعامل إقليم كردستان بمبدأ عقود المشاركة.

**5- مفهوم عقود التراخيص البترولية**

التعريف بعقود التراخيص البترولية يتطلب وضع إطار واضح للإحاطة بهذه العقود بيان المقصود بها من حيث تسميتها وتعريفها وعناصرها وأنواعها حتى لا يختلط في الأذهان مفهوم هذه العقود مع الأعمال الأخرى وعلى النحو الآتي:

المقصود بعقود التراخيص البترولية من حيث تسميتها:

لقد أثارت هذه العقود خلافاً واسعاً حول تسميتها على صعيد الفقه من جهة وبين الدول والشركات المرخصة من جهة أخرى، فقد كان مصطلح الامتياز البترولي إلى عهد قريب هو المصطلح الشائع إلا إنه هجر لكونه يعيد إلى الأذهان السيطرة الاستعمارية على الدول، لذا برزت مصطلحات جديدة مثل الاتفاقيات الدولية للتنمية الاقتصادية واتفاقيات التنمية الاقتصادية، وقد أنتقد جانب من الفقه هذه المصطلحات، لأنها تظهر هذه العقود وكأنها عقود معونة للدولة المتعاقدة، وأطلق عليه (العقود الاقتصادية الدولية) بوصفها تتدرج في إطار سياسية التنمية الاقتصادية للدول المتعاقدة والتي تحدد الحقوق والالتزامات المتبادلة بين الطرفين[1].

وانتقد جانب آخر هذه التسميات وفضل استخدام مصطلح عقود بترولية لأن مصطلح اتفاقية يطلق في نطاق القانون الدولي العام، إذ إن الغرض من استخدام هذه التسميات هو تدويل هذه العقود وتركيزها على الجانب الاقتصادي من خلال إظهار دور الطرف الأجنبي وحاجة الدولة إلى التنمية الاقتصادية فيها.

وعلى الرغم من تسميتها (عقود تراخيص بترولية) هي الأفضل من الناحية القانونية لأن التراخيص يشكل العمل القانوني الذي من خلاله تسمح الدولة المالكة للبترول بإدارة واستغلال مواردها البترولية، بناء على نوع معين من أنواع العقود التي يسمح القانون بإجرائها فاستغلال الموارد البترولية لا يتم إلا بترخيص، وتنظيم هذه الرخصة بحسب نوع العقد المعتمد من قبل الدولة (امتياز – مشاركة مقاولة) وهذا ما يؤكده مشروع قانون النفط والغاز العراقي لسنة

(1) سليم نعيم الخفاجي، حيدر طه ياسين، النظام القانوني لرقابة الإدارة على عقود التراخيص البترولية، دراسة مقارنة، كلية القانون، جامعة البصرة، مجلة دراسات البصرة، السنة الرابعة عشر، العدد 31 2019.

2011 فقد نصت المادة (15) على أن (تمنح تراخيص العمليات النفطية على أساس عقد تنقيب وإنتاج بين الوزارة وشخص عراقي وأجنبي ويؤكد ذلك أيضاً قانون النفط والغاز لأقليم كردستان العراق رقم (22) لسنة 2007 الذي عرف الإجازة في البند (22) من المادة الأولى بأنها (رخصة عقد نفطي .....) [1] .

المقصود بعقود التراخيص البترولية من حيث تعريفها:

1- عرف المشرع الجزائري هذه العقود بأنها (عقد يسمح بإنجاز نشاطات البحث و / أو استغلال المحروقات طبقاً لهذا القانون).

2- المشرع الليبي فقد عرفها بأنها (امتياز البحث عن النفط والتنقيب عنه واستخراج منه الغاز أو الزيت أو كلاهما بكميات قابلة للكيل أما بخصوص التشريعات البترولية في العراق فقد خلت من أيجاد تعريف لعقود التراخيص البترولية، كما إن مشروع قانون النفط والغاز لعام 2011 قد خلا أيضاً من وجود تعريف لهذه العقود، أما قانون النفط والغاز في إقليم كردستان رقم (22) لسنة 2007 فقد عرفها في البند (27) من المادة الأولى بأنها (عقد يبرم أو رخصة أو إذن أو أية إجازة تمنح بموجب المادة (24) من هذا القانون) وعلى صعيد الفقه فقد عرفها الفقيه (رسو) بأنها عمل إداري ذو طبيعة خاصة مركبة (لائحة – تعاقدية) يرتب لشخص طبيعي أو معنوي حق أو مهمة استثمار ثروة عامة بقصد تحقيق المصلحة العامة[2] .

وهناك من عرفها على إنها عمل قانوني مزدوج (رخصة – عقد) فالرخصة عبارة عن قرار إداري فردي منشئ، بيد إنه قرار مركب بموجبه تمنح الدولة الترخيص للشركة المتعاقدة لاستغلال البترول ضمن مساحة معينة خلال مدة زمنية وتنظيم الحقوق والنزاعات بين الطرفين بناءً على عقد من عقود القانون الخاص [3].

وبدورنا نتفق مع هذا التعريف إلا إننا نرى إن الرخصة تصدر بموجب قرار إداري في بعض الدول وفي دول أخرى تصدر بموجب قانون المصادفة. والعقد الذي ينظم الرخصة هو من عقود القانون العام لذا بمكننا أن نعرف عقد

---

([1]) عاطف سلمان، الثروة النفطية ودورها العربي، الدور السياسي والاقتصادي للنفط العربي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص116.

([2]) محمد يوسف علوان، النظام القانوني لاستغلال النفط في الأقطار العربية، دراسة مقارنة في العقود الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، مطبعة جامعة الكويت، الكويت، 1982، ص294.

([3]) سراج حسين أبو زيد، التحكيم في عقود البترول، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004، ص17.

الترخيص البترولي على إنه (عمل قانوني ذو طبيعة مركبة من رخصة وعقد إداري إذ تصدر الرخصة من السلطة المختصة وبإدارتها المنفردة بموجب عمل قانوني (قانون أو قرار إداري) وتمنح فيها حقاً خالصاً لها بإدارة واستغلال المرفق البترولي إلى شخص آخر ولمدة محددة لقاء عوائد معينة وتحت إشرافها ورقابتها وتنظيم هذا الحق بموجب عقد إداري يتضمن شروطاً تنظيمية وأخرى عقدية).

**ثالثاً: عناصر عقد التراخيص البترولي:**

من خلال ما سبق تبين إن هذه العقود تتكون من عنصرين هما الرخصة والعقد وعلى النحو الآتي:

1- الرخصة البترولية:

الترخيص كعمل قانوني هو إجراء لازم لصحة وقانونية التعاقد مع الغير ومنحه الصلاحيات اللازمة من أجل ذلك ومن ثم يترتب على أغفاله أو صدوره من جهة غير مختصة انعدام العقد ومن ثم فإن الترخيص البترولي يشكل العمل الأساسي الذي يصدر من الجهة المختصة، بوصفها الجهة المالكة للموارد البترولية أو المخولة بإدارة واستغلال المرفق البترولي، وتملك هذه الجهة الحق الحصري بإدارة واستغلال هذه الموارد بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر [1].

2- التنظيم العقدي للرخصة البترولية:

ينظم العقد بطريقة وكيفية الترخيص بالحق في إدارة واستغلال الثروة فيما إذا كانت إدارة العقد مقصورة على المرخص له من عدمه وفيما إذا كان الاستغلال لحساب الدولة أو المرخص له وكذلك فيما إذا كان المرخص له مخولاً بالقيام بكافة العمليات البترولية أو جزء منها، ففي عقود الامتياز يمنح الترخيص البترولي الحق الحصري والمطلق لحامل الترخيص في إدارة واستغلال وملكية البترول المنتج لحسابه بشكل منفرد دون قيد عن طريق تنفيذ كل العمليات البترولية بدءاً بالبحث والاستكشاف والتنقيب، ومن ثم الإنتاج والنقل والتسويق والتكرير أحياناً.

---

([1]) عبد الرحيم محمد سعيد، النظام القانوني لعقود البترول، أطروحة دكتوراه (بحث غير منشور)، جامعة القاهرة، كلية الحقوق بدون سنة، ص2.

وفي عقود المشاركة تقوم الدولة بمنح الترخيص الحصري بإدارة واستغلال وملكية البترول المنتج بشكل مشترك بين شركة اجنبية وإحدى المؤسسات العامة التابعة لها ويقوم الطرفان بتأسيس شركة مختلطة تقوم بدور المنفذ نيابة عنهما أو تقوم بمنح الترخيص الحصري لشركة اجنبية على أن تؤسس بعد اكتشاف البترول شركة مختلطة نصف أسهمها أو اقل أو أكثر إلى الجانب الحكومي، وقد تقوم بمنح الترخيص الحصري للمؤسسة الوطنية المكلفة بإدارة المرفق البترولي وتقوم هي باشتراك الشركة الأجنبية معها [1].

أما في عقود المقاولة فيبقى الحق الحصري بإدارة واستغلال وملكية البترول المنتج إلى الدولة ويمنح الترخيص للمقاول بالعمل لحساب الدولة وتحت إشراف الطرف الوطني فهو ليس صاحب امتياز يعمل لحسابه بشكل منفرد ولا شريك يعمل لمحاسبة بحسب نسبة مشاركته وإنما مجرد مقاول لدى الطرف الوطني لحساب الدولة ويتولى القيام بالعمليات البترولية لقاء بدل نقدي أو عيني [2].

**رابعاً: أركان عقود الاستثمار النفطي:**

تبرم عقود الاستثمار النفطي بصورة عامة بين طرفين: الأول هو الدولة المتعاقدة أو إحدى المؤسسات أو الشركات النفطية التابعة لها، أما الثاني فيتمثل بالشركة الأجنبية المستثمرة. وهي تنعقد كغيرها من عقود القانون الخاص بتوافر أركانها حتى تترتب عليها آثارها القانونية وهذه الأركان هي أركان العقد بشكل عام من تراض ومحل وسبب فضلاً عن استيفاء الشكلية في الأحوال التي تنص عليها القانون.

**1- أطراف عقود الاستثمار النفطي:**

تتميز عقود الاستثمار النفطي بالتفاوت وعدم التساوي في المراكز القانونية بين أطرافها فالغالب على هذه العقود إنها تبرم بين طرفين غير متكافئين. فالطرف الأول يتمثل في الدولة أو إحدى الشركات أو المؤسسات أو الهيئات العامة التابعة لها، في حين يتمثل الطرف الثاني في إحدى الشركات النفطية الأجنبية الخاصة التابعة لدولة أخرى وتعد الدولة بوصفها طرفاً في العقد من جهة شخص من أشخاص القانون الدولي العام لذلك تتمتع بمزايا خاصة ويمكن أن تكون شخصاً من أشخاص القانون الخاص من جهة أخرى إذا تعاقدت بوصفها شخصاً عادياً في

(1) عبد الحميد الأحدب، النظام القانوني للبترول في السعودية، الطبعة الأولى، مؤسسة نوفل، 1982، ص18.

(2) سليم نعيم الخفاجي، مصدر سابق.

حين إن شركة النفط الأجنبية باعتبارها شخصاً من أشخاص القانون الخاص لا تتمتع بأية مزايا على الرغم مما تتمتع به من قوة اقتصادية ومالية قد تفوق في بعض الأحيان قدرة الدولة ذاتها[1].

**2- التراضي في عقود الاستثمار النفطي:**

أستقر الفقه والقضاء على إن إعلان الدولة المتعاقدة أو إحدى الهياة أو الشركات النفطية التابعة لها من المناقصة لا يعد أيجاباً وذلك لأنه لا يشمل على جميع المسائل الجوهرية في العقد إذ ينقصه على الأقل عنصر المقابل فالداعي إلى المناقصة يسعى إلى الحصول على أكبر عدد من العروض المنافسة لكي يختار من بينها العرض الأفضل فضلاً عن إرادة الداعي إلى المناقصة ليست نهائية فهو لا يريد الحصول على قبول نهائي ينعقد به العقد وإنما يريد الحصول على عرض أفضل يجري التفاوض عليه وعليه فإن الإعلان عن المناقصة هو دعوة للتفاوض، أما أتقدم بعطاء في المناقصة فيعد أيجاباً لأنه متضمن جميع العناصر الجوهرية اللازمة للتعاقد شرط أن يأتي هذا العطاء خالياً من أي تحفظ وأما المصادقة على قرار إرساء المناقصة الصادر من لجنة تحليل وتقييم العطاءات من قبل الجهة المختصة فيعد قبولاً لأنها هي جهة التعاقد التي تملك وحدها إصدار هذا القبول ووجود التراضي مع وجود الأركان الأخرى كافياً لانعقاد عقود الاستثمار النفطي إلا إنه ليس بكافٍ لصحته بل لابد من أن يكون التراضي صحيحاً [2] .

أما عيوب الرضا في عقود الاستثمار النفطي فيجب أن يخلو رضا المتعاقدين – الدولة أو إحدى الشركات النفطية التابعة لها وشركة النفط الأجنبية – من العيوب التي تشوب الرضا وهي العيوب نفسها التي تشوب الرضا في القد المدني. وهذه العيوب كما وردت في القانون المدني العراقي هي الإكراه والغلط والغبن مع التغرير والاستغلال.

وتجدر الإشارة إلى إن التراضي إذا كان يتم في أغلب العقود عن طريق تبادل الإيجاب والقبول بين الطرفين بصورة بسيطة وعلى وجه السرعة، فإنه ليس كذلك في عقود الاستثمار النفطي نظراً للتفاوت وعدم التساوي في المراكز القانونية لأطراف هذه العقود، فهذه العقود عادة ما تبرم بين طرفين غير متكافئين هما الدولة أو إحدى الشركات أو المؤسسات أو الهيئات الأمة التابعة لها وبين إحدى شركات النفط الأجنبية الخاصة التابعة لدولة أخرى وهذا التفاوت

(1) بشار محمد الأسعد، عقود الاستثمارات في العلاقات الخاصة الدولية، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت،2006، ص245.
(2) فرج، مصادر الالتزام دراسة في القانون اللبناني والقانون المصري، دار النهضة الربية للطباعة والنشر، 1971، ص189.

يطغي على هذه النوعية من العقود ذاتية واستقلالية تؤدي إلى تميزها العقود الأخرى المعتادة التي تبرم في إطار العلاقات التجارية فضلاً عن الأهمية الكبيرة التي تحظى بها هذه العقود نظراً للمحل الذي ترد عليه وهو استغلال الثروة النفطية. فالغالب أن تلك العقود لا تتم إلا بعد المرور بمراحل عديدة فهناك مرحلة من المفاوضات التمهيدية تسبق إبرامها قد تستمر مدة طويلة نسبياً يتناول الأطراف خلالها تفاصيل تخص العقد يستلزم الاتفاق بشأنها وللبدء بهذه المفاوضات فإن الدولة المتعاقدة تبحث عن أفضل متعاقد من الشركات المستثمرة من إذ الكفاءة المالية والفنية والتكنولوجية متبعة في ذلك إحدى طرق التعاقد للوصول إلى صيغة عقد يحقق أهداف الدولة المرجوة من إبرام هذا العقد.

**خامساً: مميزات عقود الاستثمار** [1]:

تتميز عقود الاستثمار بعدد من السمات والخصائص التي تميزها عن سائر العلاقات التعاقدية الأخرى وتعطيها طبيعتها الخاصة، تلك السمات والخصائص التي تخلق وضعاً يكون فيه الطرف الخاص الأجنبي دائم المواجهة لسلطة حكومية دائمة التدخل بفضل نفوذها كسلطة سيادية لضمان أن يتحقق الهدف المنشود من تعاقدها مع المستثمر الأجنبي مما يخلق مشكلة أساسية ملازمة لهذه العقود ألا وهي كيفية التوفيق بين الأهداف والمصالح العامة التي تسعى الدولة المضيفة لتحقيقها وبين الأهداف والمصالح التي ينشدها المستثمر الأجنبي، ولما كان جوهر عقود الاستثمار يتمثل في كونها تبرم بين طرفين ينتمي كل منهما لنظام قانوني مختلف عن الآخر وكذلك في انتقال القيم الاقتصادية عبر الحدود بغرض تحقيق التنمية الاقتصادية للدولة المضيفة فإن أهم خصائصها تتمثل 1- نوعية الأطراف:

إن عقود الاستثمار تبرم بين طرفين ينتمي كل منها لنظام قانوني مختلف عن الآخر، الدولة من جهة والشخص الخاص الأجنبي التابع لدولة أخرى من جهة ثانية. فالدولة بوصفها شخصاً سياسياً فإنها تتمتع بمزايا استثنائية لا يتمتع بها الشخص الأجنبي المتعاقد معها والذي يعد كأصل عام شخصاً من اشخاص القانون الخاص [2].
ونظراً لحقيقة إن الدولة تتمتع سلطة تتضح وتمثل في ممارسة نفوذها على المستويات التشريعية والتنفيذية والقضائية فإنه يصبح من الضروري بالنسبة للطرف الخاص القائم بالاستثمار داخل الدولة المضيفة تأمين نفسه بعدد من الضمانات القانونية بغرض حمايته بقدر كاف من احتمال أن تضيع حقوقه أو أن يختل التوازن التعاقدي نتيجة

---

([1]) الواثق عطا المنان محمد احمد، عمار شاكر محمود فيصل، التكيف القانوني لعقد الاستثمار النفطي، المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية مجلد 4 العدد 15 ،2020، ص15.
([2]) حفيظة السيد الحداد، العقود المبرمة بين الدول والأشخاص.

تدخل الدولة كسلطة عامة في صورة إصدار قواعد تشريعية حديثة أو فرض إجراءات تنفيذية جديدة أو أن تقوم بأفعال قضائية دون أدنى احترام لحقوق المستثمر، لذلك فإن المستثمر الأجنبي يصر لعلاج عدم المساواة بينه وبين الدولة المضيفة على الحصول على عدد من الضمانات أثناء التفاوض على عقد الاستثمار لإمكان تجسيدها في صورة شروط تعاقدية.

2- موضوع العقد:

تتميز عقود الاستثمار بكونها ليست من قبيل العلاقات الاقتصادية تستهدف مجرد تحقيق الربح [1]، إذ إن الباحث وراء هذه العقود على اختلاف نماذجها هو تحقيق التنمية الاقتصادية للدولة المضيفة، عن طريق ما تقدمه هذه العقود بحكم طبيعتها إلى الاقتصاد المتلقي من أصول متنوعة منها رأس المال والتكنولوجيا والقدرات والمهارات الإدارية وهذه الأصول يمكن أن تقوم بدور هام في تحديث الاقتصاد الوطني وفي الإسراع بوتيرة النمو الاقتصادي ويترتب على ذلك ما يلي:

أ- مراعاة أهداف المصلحة العامة.

ب- التعاون المستمر بين الأطراف.

ج-الاستمرار على المدى الطويل.

ومع وضع هاتين السمتين الأساسيتين لعقود الاستثمار في الاعتبار يمكننا القول بأن هذه العقود تتمتع بطبيعة خاصة تقتضي مراعاة العديد من المبادئ العامة التي تستجيب لهذه الطبيعة الخاصة ذلك إن المستثمر الأجنبي يصبح من جهة مشارك بشكل غير مباشر في أداء مشروع قانوني عام محدد ومن جهة أخرى خاضع لبعض الشروط الإجبارية المحددة والتي تتيح للدولة امتيازات خاصة.

ونخلص مما تقدم إلى إن عقود الاستثمار تتمتع بطبيعة خاصة ترجع إلى طبيعة أطرافها وارتباطها بخطط التنمية الاقتصادية للدولة المضيفة الأمر الذي يستوجب الاعتراف لهذه العقود ببعض المبادئ العامة اللازمة لتحقيق الغرض المنشود من إبرامها بصرف النظر عما إذا كان يتوافر في العقد عناصر العقد الإداري من عدمه فالطبيعة الخاصة لهذه العقود كما نعتقد لا ترجع إلى كونها من عقود القانون العام أو عقود القانون الخاص وإنما تستمد هذه

(1)بشار محمد الاسعد، مصدر سابق، ص250.

الخصوصية من موضعها وارتباطها بخطط التنمية في الدولة المضيفة إذ إن ما تهدف إليه هذه العقود بشكل أساسي هو الإسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية للدولة المضيفة مما يكسبها بعداً عاماً يتمثل في الارتباط في المجتمع بمعنى إن هذه العقود لم تعد في مصلحة الأطراف وحسب وإنما في مصلحة المجتمع أيضاً لذلك فإن إرادة الأطراف وقت توقيع العقد لم تعد العنصر الوحيد الهام بل هناك أيضاً المصلحة العامة.

**سادساً: خصائص الاستثمار النفطي الأجنبي** [1].

يمتاز الاستثمار النفطي بعده خصائص نابعه من اهميته لكل الاطراف المشتركة في استثمار النفطي سواء اكانت للدولة المنتجة للنفط ومؤسساتها ام للأطراف المستثمرة الاخرى. والتي غالبا ما تكون عنصراً اجنبيا يتمثل بالشركات العالمية. هذا، وتتجلى اهميه الاستثمار النفطي من خلال الاتي:

1- يخفف العبء الاقتصادي عن الدول: ان تحلي معظم الدول عن سياستها الاقتصادية التدخلية بإدارة المرافق العام والدخول في نظام السوق المفتوح ساعد على تحقيق أكبر قدر ممكن من الدخل القومي والرفاهية الاقتصادية

2_ يساعد الاستثمار النفط الأجنبي علىً تدفق العملات الأجنبية إلى الدولة المضيفة ما يساعد على انتعاش قطاع الصناعة والاقتصاد الخاص.

3- يساعد الاستثمار النفط الأجنبي على حل مشكله البطالة وذلك من خلال خلق فرص عمل جديده عبر قيام الشركات بتوزيع منتجاتها اضافه إلى تدريب الأيدي العاملة الوطنية في كافة المراحل المشروع (التنقيب، الاستكشاف، الاستخراج، الإنتاج والتوزيع).

4- يساهم الاستثمار النفطي الأجنبي بنقل التكنولوجيا الحديثة وآلات ونصب المكائن الحفر والاستخراج في الدولة المضيفة، ما يعني تحقيق مكاسب اقتصاديه وارباح وفيرة، وعلاوة على تطوير الصناعة الاستخراجية ما يحقق قدراً كبيراً من المنفعة للدولة المضيفة وللشركة الأجنبية.

5- تمتاز الاتفاقيات الخاصة باستثمار النفطي الأجنبي لكونها ذات مده طويله الأمد كون التنقيب والإنتاج والاستخراج يستغرق فتره زمنيه طويله في غالبه الاحوال ما يتوجب ثباتا تشريعاً ينص عليه أغلب الاتفاقيات الاستثمار النفطي مع بيتن وتحديد الجهة القضائية المختصة عند حصول التنازع في تنفيذ بنود الاتفاقية وتفسيرها علما انه غالباً ما يلجأ إلى (شرط التحكيم).

6- يتميز الاستثمار النفطي الأجنبي بان المستثمر يتمنح سبعه تجاريه وامكانيه فنيه وليخالفه التنازل عن الاستثمار إلى شركه اخرى أو التعاقد من الباطن، مالم يتم الحصول على موافقه الدولة المضيفة للاستثمار النفطي.

---

([1]) حاتم فارس الطعان، اهداف ودوافع الاستثمار النفطي، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد 2006.

7- يعد الاستثمار النفطي الأجنبي من الاعمال التجارية طالما ان الأمر الذي يهدف اليه المستثمر للحصول على المنفعة والربح

8-يمتاز الاستثمار النفطي بإعطاء الدولة المصيفة حتى اقامه المشروعات والمرافق العامة ذات الأهمية البالغة وتزداد هذه الأهمية متى كانت الشركة اجنبيه الأمر الذي يؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات وخفض العجز في الموازنة العامة للدولة وتعزيز حصيلتها من النفط الأجنبي.

من الطبيعي بان لكل من مستثمر والبلد المضيف له عدد من الاهداف والدوافع التي تجعل كل منها يسعى إلى العمل مع الطرف الاخر لتحقيق تلك الاهداف والدوافع من أجل الحصول على مصلحه وعاده ما يقوم البلد المضيف بالقيام بالعديد من الاجراءات ومنها الإدارية والقانونية لترغيب المستثمرين في القيام بعمليه الاستثمار فيما يلي بيان هذه الاهداف والدوافع.

**أ. اهداف المستثمر:** - [1].

(ومن الاهداف التي يأمل تحقيقها من قبل المستثمر ما يلي)

1- من الاهداف التي يسعى المستثمر إلى تحقيقها الحصول على المواد الخام من الدول المستثمرة فيها لأجل استخدامها في صناعتها.

2- الاستفادة من القوانين المشجعة للاستثمار والاعفاءات الضريبة المقررة التي تمنحها الدول المضيفة للمستثمرين من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية اليها.

3- أيجاد اسواق جديده لمنتجات وبضائع الشركات الأجنبية خاصه لتسويق فائض كبير من السلع الراكدة والتي لا تستطيع هذه الشركات تسويقها في موطنها.

4- الاستفادة من ميزه هامه في الدول النامية وأغلب الدول المستثمرة فيها إذ ان اجرة الأيدي العاملة عاده ما تكون منخفضة بألسنة للدول المتقدمة صناعيا وكذلك تكلفه الحصول على المواد الخام وتكلفه النقل ضئيلة وبالتالي عامل مشجع أيضا للاستثمار وهدف يسعى المستثمرين الحصول عليه.

5- ومن اهداف الشركات الأجنبية المستثمرة تحقيق الربح في الدول المضيفة تفوق بكثير ارباحها من عملياتها داخل موطنها

6- سهوله قيام الشركات الأجنبية منافسه الشركات المحلية من إذ جوده الإنتاج وانخفاضها الاسعار وانواع الخدمة وذلك سبب تملكها للتكنولوجيا المتقدمة ووفرة رأس المال لديها.

7- تستفاد الشركات الأجنبية من استخدامها في الدول المضيفة من قله المخاطر إذ انه كلما توزعت وانتشرت الاستثمارات على عدد أكبر من الدول كلما قلت بالتالي مخاطر هذه الاستثمارات.

وهذه مجموعه من الاهداف التي يسعى المستثمرين لتحقيقها من خلال قيامهم بالاستثمار خارج موطنهم الأصلي

---

([1]) طارق الحاج، علم الاقتصاد ونظريته، دار النشر والتوزيع، الاردن عمان، 998 ، ص 123.

**ب. دوافع البلد المضيف للاستثمار النفطي** اما الدول المستثمرة فيها من وراء قبولها وتشجيعها الاستثمارات الأجنبية فيمكن تلخيصها كما يلي: – [1].

1– الاستفادة من التقدم التكنولوجي المتطور وفن الإدارة الحديثة التي تمتاز بها الدول المتقدمة مع توظيف الخبرات الادارية النادرة في الكثير من الاحوال وهذا أحد اهداف الرئيسية التي صيغت في قانون الاستثمار رقم (5) لسنه 1997 بشأن تشجيع الاستثمار الأجنبي.

2– يجلب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار بالدول النامية بالتحديد محاوله منها للقضاء أو التخفيف من مشكلة البطالة وذلك بتشغيل عدد من العاملين في المشروعات التي يتم انشاؤها.

3– بالاستثمار تحاول الدول المضيفة الرفع من سنه الصادرات النفطية وزيادتها وتحسين ميزان المدفوعات للدولة المستثمرة فيها خاصه عند قيام المشروعات النقطية.

4– تدريب العاملين المحليين على الاعمال الفنية المتطورة.

ان اهداف المستثمر التي يبغي الي تحقيقها الحصول على المواد الأولية والاعفاءات من خلال تفعيل النصوص القانونية في قوانين الاستثمار لحمايته القانونية والمحافظة على رأس ماله ومعداته.

وكذلك البلد المضيف الذي يسعى إلى تحقيق التقدم الصناعي والرقي في المجتمع.

نتناول هذا الموضوع حول تحليل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية بشكل عام عن دراسة العوامل التي تدفع الشركات الأجنبية أو المستثمر الأجنبي علىً الاستثمار في الدولة ما دون غيرها ليقوم بإنتاج نفس المتبع أو متبع جديد في السوق المحلي للدولة الأم.

وبشكل عام يمكن القول بان هناك الكثير من العوامل المؤثرة على قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة المضيفة بمعنى ان قرار المستثمر الخاص بالاستثمار في بلد دون اخر هو داله في الكثير من العوامل بعضها يرجع إلى المضيفة مثل مناخ الاستثمار السياسي و الاقتصادي والثقافي ، اما البعض الاخر فيرجع إلى المستثمر الأجنبي ذاته ، فضلا عن وجود بعض العوامل الاخرى نرجع إلى الحكومة الأم وطبيعة السوق في الدول التي تنمني اليها الشركة ، كان تشجع الحكومة الأم للاستثمار في الخارج لتحقيق عدد من الاهداف السياسية والاقتصادية أو تبع السوق المحلي وارتفاع درجه المنافسة فيه وتجد الإشارة إلى ان الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل في اطار الاسواق التي تتسم إلى حد كبير بالمنافسة الاحتكارية أو احتكار القلة لذا ينبغي عند تحليل

(1) حسني علي ضريوش واخرون، الاستثمار بين النظرية والقطبين، دار زهران للنشر والتوزيع الاردن – عمان، 1999ص 184.

مسببات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الاخذ بنظر الاعتبار طبيعة اسواق عناصر الإنتاج والمتبع والهياكل الداخلية للشركات القائمة بالاستثمار من ناحيه وخصائص الاسواق و كافه الظروف المحيطة بالدولة من ناحيه اخرى

وفي هذا الإطار، وحتى يمكن التعرف على اهم العوامل والدوافع المحددة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر فقد تم تقسيم هذا الموضوع إلى الاجزاء التالية:

– محددات الاستثمار الأجنبي المباشر لدى المستثمر الأجنبي والدولة الأم

يشير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأوتكتاد ) في تقرير الاستثمار في العالم 1998 الي ان ثمة عوامل تؤثر على المستثمر الأجنبي صارت شديده التعقيد وانتهى إلى ان القدرة التكنولوجية والقدرة على الابتكار في دولة اجنبيه هي العامل الحاسم ، كما أكد على انهاء من ضع الانسان فهي اصول مختلفة created assetsوملكيه تلك النوعية في الاصول هو اساس قدره الشركة على المنافسة في العالم المفتوح[1].

وتشير أحد الابحاث إلى ان اهم محدودات القرار الاستثماري تلك المبينة على اساس الوضع الداخلي للشركة المتعددة الجنسيات من إذ مدى الإمكانيات المتوفرة لديها وكميه المعلومات المتوفرة لدى الجهاز المكلف بدراسة امكانيه الاستثمار في الخارج ومدى الاستعداد والرغبة للاستثمار في الخارج وتهديف الهدف وكيفية الوصل اليه ومتابعته ويجدر الإشارة إلى ان هناك شبه الاتفاق بين معظم الكتاب علىً بعض المحددات والدوافع الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر سواء بالنسبة للدول النامية أو الدول المتقدمة والتي تتناول اهمها: – [2]

١– العائد على الاستثمار

٢– سعر الفائدة

٣– التكنولوجيا

---

([1]) محمد يسوني، دور السياسة الاقتصادية تجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع دراسة القطاع الصناعة في مصر سياسة الانفتاح الاقتصادي، اطروحة دكتوراه (بحث غير منشور) جامعة شمس كلية التجارة، 1987، ص 81.

([2]) عبد السلام ابو القحف، مقدمه في ادارة الاعمال الدولة، سكنيه ومطبعه الاشعاع الفنية، الاسكندرية، الطبعة الرابعة، 1998، ص 28.

**الخصائص العامة لعقود الاستثمارات النفطية:**

يشـــترك عقد الاســـتثمار النفطي بمميزات مع بقية العقود الاخرى كونه عقدا يخضـــع لنظرية الالتزام في القانون المدني ومن هذا المميزات:

1- عقد الاستثمار النفطي عقد ملزم للجانبين:

ظهرت هذه العقود إلى حيز الوجود بعد اكتشاف النفط وتطور صناعته، وتعد من العقود الحديثة نسبيا إذا ما قورنت بالعقود الاخرى المدنية والتجارية سواء على نطاق المعاملات الداخلية أو المعاملات الدولية الخاصة [1].

من حيث المحل أو الموضوع الذي تنصب عليه هذه العقود، وان الاهداف المنشودة من عقود الاستثمارات النفطية تتمثل المساهمة باستغلال الموارد النفطية من خلال البحث والتنقيب عن النفط واستخراجه وتصنيعه وبيعه بالاستعانة بالقدرات التكنلوجية والمالية والادارية للشركات الأجنبية [2].

وهو من العقود التي تبرم في العادة أي كانت صـورته بين طرفين رئيسـين هما الدولة النفطية من جهة ( طرف واحد) والشركة أو مجموعة شركات نفطية ( ائتلاف نفطي ) من جهة اخرى وعقد الاستثمار النفطي المبرم بين الطرفين ينشـئ منذ اللحظة الأولى لأبرامه التزامات متبادلة على عاتق الدولة النفطية والشـركات النفطية على حد ســـواء ، أي ان عقد الاســـتثمار النفطي بالرجوع إلى النظرية العامة للالتزام هو من العقود الملزمة للجانبين والتي يقصد بها تلك العقود التي تنشئ منذ اللحظة الأولى إبرامها التزامات متبادلة في ذمه كل من عقدية فيصبح كل طرف دائن ومدين في نفس الوقت[3].

2- عقد الاستثمار النفطي عقد معاوضة:

ان عقود الاسـتثمار النفطي أياً كانت صـورته نجد ان كل طرف من اطرافه بأخذ شـيئا مقابلا لما اعطاه، الدولة النفطية المسـتثمر في ثروتها النفطية تبرم العقد الاسـتثماري النفطي وتلتزم فيه بمنح الشـركة النفطية مبالغ نقدية محددة أو حصـــص عينية من الناتج النفطي وغيرها من الحوافز المالية والاعفاءات الضـــريبية والجمركية لتحصـل مقابل ذلك على تنقيب واسـتكشـاف وإنتاج حسـب العقد أما المسـتثمر فهو يقوم بتنقيب والاسـتكشـاف

---

([1]) سراج حسين ابو زيد، التحكيم في عقود البترول، دار النهضة العربية القاهر، 2010 ص17.

([2]) شريف محمد غنام، مدى مسؤولية الشركة الأجنبية عن ديون شركاتها الوليدة، درأسة في بعض جوانب الافلاس الدولي لمجموعة شركات متعددة الجنسيات مجلة الحقوق الكويتية مجلة الحقوق الكويتية، العدد الأول الطبعة السابعة والعشرين إذار 2003، ص34.

([3]) عبد المجيد الحكيم وآخرون، الوجيز في نظرية الالتزام ج1 مصادر الالتزام، العانك لصناعه الكتب القاهرة، ص25-24.

والإنتاج والتصـــدير أو التطوير البنية التحتية حســب العقد مقابل حصــوله على عائد نقدي أو عيني. أي ان كل طرف فيه – الدولة والشركة المستثمرة يأخذ مقابلا لما يعطي [1].

3–عقد الاستثمار النفطي عقد احتمالي [2].

تشترك عقود الاستثمارات النفطية حاليا حال بقية العقود الاخرى بالخضوع لأحكام النظرية العامة للعقود ويقتضـــي ذلك لانعقاد عقد الاســـتثمار النفطي ان تتفق ارادتين أو اكثر لأحداث الأثر القانوني المطلوب ،إذ ان اساس أي عقد هو الارادة المشتركة لطرفيه فهذه الارادة المشتركة هي التي توحد العقد وتقسيمه كما انها هي التي تحدد اثاره من إذ المدة الزمنية كون هذه العقود التي يدخل عامل الزمن احد عناصـــره الجوهرية لكون البحث والاستكشاف والتنقيب والإنتاج والتكرير وتطوير الحقول والاستغلال والتصدير تستغرق وتحتاج فترات من الزمن في الاعم الأغلب وذلك يمكن القول انه عقد احتمالي ويقصد به هو ذلك العقد الذي لا يستطيع اطرافه وقت ابرامه تحديد ما ســـيحصـــل عليه كل من اطرافه من عوائد ونتائج ماليه وعينية وانما يترك ذلك لاحقا لتحديد النتائج النهائية.

4– عقد الاستثمار النفطي من العقود المحددة [3] .

ان أطراف عقود الاستثمارات النفطية غالبا ما يتم ابرامها بين احدى الدول المنتجة للنفط أو احدى الهيئات التابعة لها إذ غالبا ما تراعي الدول المنتجة للنفط ما تتمتع به الشــركة المســتثمرة من ثقه وخبره وســمعه تجاريه وفنيه وامكانيه تقنيه في هذا المجال وما إلى ذلك من أجل التعاقد وإذا كان عقد الاستثمار النفطي المبرم مع الشركات الأجنبية من قبيل عقود لتطوير البنى التحتية وتحديثها عندئذ بعد هذا العقد الاســـتثماري في هذه الحالة من قبيل العقود المحددة وذلك لان الشرك تستطيع تحديد القيمة الكلية للعقد مع كلف استثماريه وارباح صافيه وما سيلحقها من خسائر وفق الجدوى الاقتصادية التي تعدها لكل جوانب المشروع وكذلك تفعل الدول المنتجة.

---

([1])حسن علي الذنون، النظرية العامة للالتزامات، الكتاب الأول مصادر الالتزام بغداد، 1976ص16.

(2) الواثق عطا المنان، مصدر سابق، ص15.

([3])عوض الله شيبه الحمد، عقود الشركات الصناعية بين الدول والشركات الأجنبية الخاصة درأسة تطبيقية على العقود المصرية والأجنبية في إطار القانون الدولي الخاص والقانون التجاري الدولي دار النهضة العربية، 1992، ص 124.

**الخصائص الخاصة لعقود الاستثمارات النفطية:**

سبق وان بينا انه عقد الاستثمار النفطي خصائص عامة الا انه يحمل بين طياته وبنوده خصائص خاصة وينفرد ويتميز بها عن بقية العقود ومن هذه الخصائص:[1].

1- عقد الاستثمار النفطي من حيث المحل: نتبع خصوصيه وأهمية عقد الاستثمار النفطي من حيث خصوصية وأهمية المحل الذي يرد عليه وهو الموارد والثروات النفطية الوطنية المملوكة للدولة النفطية ولذلك نجد ان أغلب القوانين والتشريعات المتعلقة بالثروة النفطية في الوقت الحاضر تنص صراحه على ان أية تعاقدات أو اتفاقيات نفطية يجب ان لا تتضمن المساس بملكية الثروة المستثمرة في النفط ثروة مملوكه للدولة النفطية ولا يجوز المساس بهذه الملكية وهذا ما يميز التعاقدات الحالية عن الامتيازات النفطية القديمة.

إذ تمر العقود على اختلاف صورها بمرحلة سابقة ابرامها وهي مرحلة المفاوضات الممهدة للاتفاق وابرام العقد وعقد الاستثمار النفطي كسائر العقود يمر بفتره مفاوضات تسبق ابرامه الا ان ما يميزها انه تتسم بطول مدة اجرائها، استكشاف وتنقيب وإنتاج استغلال – واستثمار ..... الخ مما يعني اشتمالها على دراسات طويله ودقيقه واستشارات متخصصه لمناقشة واتمام الاتفاق وصياغة البنود بكل تفاصيلها خصوصا وان مرحلة المفاوضات لم تعد مرحلة تبادل وجهات النظر فقط وانما اصبحت مرحلة لها نظامها القانوني الخاص وتخضع لمبدأ حرية التعاقد وسلطان الارادة ومبدأ حسن النية كما ان مرحل المفاوضات اثرها في حالة قيام نزاع في المستقبل فعندئذ يمكن الرجوع إلى مرحلة المفاوضات لمعرفة جذور ملابسات النزاع ولا تعد مسألة الوقت الطويل في ابرام عقد الاستثمار النفطي تؤثر على تلك العقود بل هي ميزه وسمه من السمات التي تختص بها لما لها من أثر ايجابي على العملية التعاقدية وحقوق والتزامات الطرفين عند تنفيذ العقد فقد تمتد مرحلة المفاوضات إلى اربع أو خمس سنين أو اكثر وسنتطرق إلى أهمية محل عقد الاستثمار النفطي .

2- عقد الاستثمار النفطي من حيث خصوصية الاطراف.

ان المتبع عقود الاستثمارات النفطية يجدها على اشكال وانواع مختلفة قد لا يشاركها فيها سائر العقود مما يكتسبها ذاتية خاصة إذ تبرم العقود بين شخصين من اشخاص القانون الخاص أو العام أي انه في الأغلب يتم التعاقد بين شخصين من مركز قانوني واحد اما الخاص أو العام ، بينما عقد الاستثمار النفطي يتميز عن غيره

(1) سجاد خالد عبد الرحمن، تغير الظروف وأثره في عقود الاستثمارات النفطية مكتبة القانون المقارن ،2020 ط،1، ص18.

من العقود الاخرى ويمنحه خصوصية والأهمية هم اطراف العقد في طرفاه ليسوا في مركز قانوني واحد وهما ( الطرف الوطني) ويتمثل في الدولة النفطية أو الشخص المعنوي الذي يمثل الدولة التغطية في عقد الاستثمار النفطي من الوزارات أو مؤسسات أو شركات نفطية وطنية وفي هذه الحالة يكون الطرف الوطني يتمتع بالشخصية القانونية العامة ( شخص من اشخاص القانون العام)[1].

اما الطرف الاخر هو ( الطرف الأجنبي) الذي يتمثل بالشركة الأجنبية المستثمرة ففي معظم الاحيان هذا الشخص المعنوي الأجنبي شركه خاصه أي بالرجوع إلى عقود التراخيص النفطية العراقية نجد ان مما يؤثر عليها من سلبيات من قبل المختصين في القانون والنفط والاقتصاد انها عقود تم ابرامها على عجاله وان جميع مراحل التعاقد برمتها تمت في غضون (18)شهر تسفر تلك المدة الوجيزة والتي تعد سابقة في مجال التعاقد النفطي على مستوى العراق و العالم عن توقيع (14) عقدًا لاستثمار حقول رئيسيه تمثل (85٪) من اجمالي الإنتاج النفطي العراقي.

3- عقد الاستثمار النفطي من حيث الشروط والاثار:

إذ ترتب هذه العقود حقوق والتزامات متبادلة على عاتق الاطراف وتتميز هذه العقود عن بقية العقود الاخرى سواء المبرمة في إطار المعاملات الداخلية أو المبرمة ضمن المعاملات الدولية الخاصة إذ يشتمل على مجموعه من الشروط الاستثنائية في الشركة النفطية الأجنبية تحتاج إلى مجموعه من الضمانات للإقدام على الاستثمار بهذا الحجم المالي والتقني والبشري الكبير [2].

لذا نجد ان أغلب عقود الاستثمار النفطي على وجه الخصوص تضم بنوداً تنص على شروط استثنائية منها (شرط الثبات التشريعي) وبالتالي هذا الشرط هو بمثابة حماية للشركة من أي تعديلات قانونية في الدولة النفطية للمس بحقوقها الناشئة عن العقد، وشرط (عدم المساس) ويراد به التزام الدولة النفطية وضمانها عدم اجراء أية تعديلات على العقد الاستثماري النفطي بإرادتها المنفردة مستخدمه امتيازات سلطتها العامة ضمن قانونها الوطني [3].

---

([1]) عبد الحميد الحكيم واخرون مصدر سابق

([2]) شريف محمد غنام، مصدر سابق ص34

(3) ذكرى محمد حسن، نصير جبار، الحماية المدنية للمستهلك من الشروط المألوفة في العقود التجارية بحث منشور في مجلة المحقق المحلي للعلوم القانونية والسياسية كلية القانون، جامعة بابل المجلد الأولى، العدد1، 2009، ص36

4-عقد الاستثمار النفطي من حيث اعتماد الية التحكيم لحل المنازعات.

ان من اهم سمات عقد الاستثمار النفطي حرص الشركات الأجنبية النفطية على اعتماد شرط التحكيم كألية لحل أي نزاع قد ينشأ من منازعات في المستقبل سواء كان التحكيم شرطا أو مشاطره أو استبعاد الفضاء الوطني للدولة النفطية وتهدف أغلب الدول على اعتماد التحكيم كألية لحل منازعات الاستثمار النفطي الهادفة من وراء ذلك تشجيع الاستثمار الأجنبي وتسهيل التعاقد النفطي وهذا ما يتيح للشركات المستثمرة في الدولة النفطية استبعاد القضاء الوطني للدولة النفطية صاحب الاختصاص الاصيل في حل المنازعات وذلك لخشية تلك الشركات من عدم حيادية القضاء الوطني ومحاباته للدولة النفطية على حساب المستثمرة[1] .

5- الشروط الاستثنائية في العقود (الشروط التي يكثر ادراجها في عقود معينه لدرجه انه أصبح من المعتاد القول بوجودها والاخذ بحكمها حتى لو لم تذكر صراحة فيها تولد شعور لدى عاقدي هذه العقود متى ما (انفقت مع اراده كل منها ونية عند إبرام العقد) توجد مجموعة من المؤشرات الاقتصادية التي يمكن من خلالها معرفة مدى نجاح السياسة الاستثمارية المتبعة في اقتصاد ما، ويمكن توضيح تلك المؤشرات فيما يلي [2] .

1-مؤشر القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني:

هذا المؤشر بين إنه كلما زادت القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني. كلما كانت السياسة الاستثمارية سياسة ناجحة والعكس صحيح. ويمكن الاستدلال على ذلك باستخدام مؤشرين هما:

أ- معدل نمو الصادرات، أي كلما زاد معدل نمو الصادرات من سنة لأخرى كلما دل ذلك على قوة القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، معدل العائد على الاستثمار، كلما زاد معدل العائد على الاستثمار كلما كان الاقتصاد الوطني اقتصاد يتمتع بالقدرة التنافسية لتحقيقه المزيد من الأرباح والعكس صحيح. ويجب في كل الأحوال أن يكون متوسط

ب - معدل العائد على الاستثمار أكبر من سعر الفئة في السوق.

2- مؤشر القدرة على إدارة الاقتصاد الوطني:

---

([1])عمر بن ابو بكر باخشب، التحكيم التجاري الدولي في عقود امتيازات النفط مع الشركات العامة في مجلس التعاون الخليجي، مجلة جامعة الملك بن عبد العزيز الادارة الاقتصاد، لعدد 2 المجلد 15، 2001، ص172.

([2]) ميثم عبد الحميد روضان، تطور العوائد النفطية وإمكانيات الطاقة الاستيعابية للاستثمار في الاقتصاد العراقي للمدة (1970 – 2010)، رسالة ماجستير (بحث غير منشور)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 2014، ص28-30.

كلما تميزت هذه القدرة بالكفاءة كان الاقتصاد الوطني جاذباً للاستثمار ويستدل على ذلك من خلال مؤشرين هما:

عجز أو فائض ميزان المدفوعات إذا كان عجزاً متزايداً في ميزان المدفوعات، كان ذلك دليلاً على عدم أو ضعف كفاءة إدارة الاقتصاد الوطني ومن ثم يكون ذلك الاقتصاد اقتصاد طارد للاستثمارات، بينما إذا أتجه نحو الانخفاض تزايدت جاذبية الاقتصاد للاستثمارات، وكذلك الحال في حالة حدوث فائض. وإن مؤشر العجز هنا يأخذ الصورة الآتية:

$$\text{مؤشر العجز في ميزان المدفوعات} = \frac{\text{عجز ميزان المدفوعات}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100$$

فكلما ارتفعت النتيجة كلما كان حجم العجز أكيد وبالتالي انخفاض جاذبية الاقتصاد للاستثمار والعكس صحيح.

عجز الموازنة العامة، أي كلما كان عجز الموازنة العامة آخذاً بالتزايد بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، كلما دل ذلك على ضعف كفاءة الاقتصاد الوطني. وكان دليلاً على أن الاقتصاد الوطني هو اقتصاد طارد للاستثمارات. ويمكن استخراجه على النحو الآتي:

$$\text{مؤشر العجز في الموازنة العامة للدولة} = \frac{\text{عجز الموازنة العامة}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100$$

3- مؤشر قوة الاقتصاد الوطني واحتمالات نموه:

كلما زادت قوة الاقتصاد القومي وزادت احتمالات نمو وتقدمه كان هذا الاقتصاد جاذباً للاستثمار والعكس صحيح، ويستدل على ذلك من مؤشرين هما:

معدل النمو الاقتصادي، فكلما زاد هذا المعدل من سنة لأخرى، كلما دل ذلك على قوة الاقتصاد القومي والعكس صحيح.

معدل التضخم، أي معدل ارتفاع المستوى العام للأسعار، فكلما أرتفع هذا المعدل كلما دلَّ ذلك على ضعف الاقتصاد القومي، والعكس صحيح.

إن جاذبية الاقتصاد المعني تعتمد على المؤشرات المذكورة آنفاً. فكلما كانت هذه المؤشرات إيجابية كلما كان الاقتصاد جاذباً للاستثمار، وبخلافه فإن الاقتصاد سيكون طارداً للاستثمار الأمر الذي يتطلب اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة النقاط السلبية.

4- مؤشر درجة الانفتاح الاقتصادي [1]:

أي كلما زادت درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي وزادت نسبة مؤشر الصادرات إلى الناتج أو الدخل القومي عبر الزمن من سنة إلى أخرى، فإن ذلك يدل على نجاح السياسة الاستثمارية المتبعة ولكن بشرط أن يكون هناك تنوع في التصدير وليس الاعتماد على سلعة واحدة، وبالعكس صحيح في حالة زيادة الاستيرادات نسبة إلى الناتج، فإن ذلك يدل على فشل سياسة الاستثمار، إلا إذا كان ذلك الاستيراد يتمثل بالآلات والمكائن فإن سياسة الاستثمار تعد سياسة ناجحة.

معايير تقييم السياسات الاستثمارية:

هناك مجموعة من المعايير التي يمكن أن تستند إليها صاحب القرار الاستثماري في اتخاذ المشروع الاستثماري الذي يمكن أن يتم توجيه الموارد الاقتصادية نحو هذا المشروع وتتمثل تلك المعايير فيما يلي[2]:

1- معيار القيمة المضافة:

يقصد به مدى مساهمة الاستثمار في تحقيق إضافة مهمة إلى الدخل القومي. ويجب من خلال شبه القيمة المضافة للمشروع في كل سنة من عمره الافتراضي إلى إجمالي القيمة المضافة (الناتج المحلي الإجمالي) للاقتصاد القومي، فكلما زادت هذه النسبة كان المشروع مهم أكثر في القيمة المضافة ويحقق هدف تعظيم الناتج المحلي الإجمالي، والعكس صحيح. ويتم حساب القيمة المضافة بالطريقة الآتية:

---

([1]) ميثم عبد الحميد روضان، مصدر سابق، ص28-30.

([2])عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي (تحليل كلي) الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2003، ص179.

القيمة المضافة = قيمة الإنتاج بسعر السوق – (مستلزمات الإنتاج + الإهلاك) + الضرائب (–) الإعانات

ويتم بعد ذلك حساب نسبة القيمة المضافة للمشروع إلى القيمة المضافة الإجمالية (الناتج المحلي الإجمالي)

$$\text{معيار القيمة المضافة} = \frac{\text{القيمة المضافة للمشروع (في كل سنة من العمر الأفتراضي)ا}}{\text{القيمة المضافة الإجمالية (الناتج المحلي الإجمالي)}}$$

2–معيار التوظف [1]:

ويهتم هذا المعيار بالتعرف على عدد العاملين الوطنيين الذين سيوظفهم المشروع ونسبهم إلى إجمالي العمالة في المشروع كما يهتم بمعرفة متوسط أجر العامل الوطني مقارنة بأجر العامل الأجنبي الذي يوظفه المشروع ولذلك فإن تطبيق هذا المعيار يتطلب توافر عدد من البيانات هي العدد الإجمالي للعاملين في المشروع، عدد العمالة الأجنبية في المشروع، إجمالي قيمة الأجور التي تدفع للعاملين في المشروع العام ويتجه المشروع نحو تحقيق هدف التوظف كلما ارتفعت نسبة العمالة الوطنية إلى إجمالي العمالة الكلية في المشروع للعاملين سنوياً طوال العمر الافتراضي.

3– معيار دعم ميزان المدفوعات [2]: يقيس هذا المعيار أثر المشروع الاستثماري على ميزان المدفوعات ومدى مساهمته في تحقق هدف توازن ميزان المدفوعات ويتم تطبيقه من خلال المعادلة التالية:

أثر المشروع على توازن ميزان المدفوعات = (الصادرات السلعية والخدمية + المتحصلات من النقد الأجنبي) – (الاستيرادات السلعية والخدمية + المدفوعات من النقد الأجنبي) فإذا كانت النتيجة بالسالب فإن المشروع الاستثماري يكون له أثر سلبي على توازن ميزان المدفوعات. أما إذا كانت النتيجة موجبة فإن المشروع الاستثماري يكون له أثر ايجابي على تحقيق هدف توازن ميزان المدفوعات.

---

([1]) ربيع خلف صالح، أيهاب عبادي محمد، القطاع النفطي في العراق الواقع والافاق دراسة تحليلية اقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية الإدارية، جامعة بغداد، المجلد 19، العدد74، 2013، ص244.

([2]) عبد المطلب عبد المجيد، السياسات الاقتصادي على مستوى الاقتصاد الكلي (تحليل كلي) مجموعة التيل العربية لطباعة والنشر والتوزيع القاهرة،2003، ص179.

ويلاحظ هنا في هذا المجال إن المعيار قد يطبق بشكل جزئي في الدول التي تعاني من عجز مزمن في الميزان التجاري والذي يسبب احتلالاً هيكلياً قي ميزان المدفوعات ومن منطلق اهتمام سياسات الاستثمار بعلاج هذا العجز لما يحمله من احتلال هيكلي في ميزان المدفوعات بأخذ الصورة التالية:

أثر المشروع على الميزان التجاري = الصادرات السلعية للمشروع – الاستيرادات السلعية للمشروع فإذا كانت النتيجة سالبة فيكون للمشروع أثر سلبي على هدف توازن ميزان المدفوعات لأنه يعمق الاحتلال الهيكلي الذي يعاني منه، أما إذا كانت النتيجة موجبة فإن المشروع يكون له ثر إيجابي تجاه تحقيق توازن ميزان المدفوعات وبالتالي يعالج الاحتلال الهيكلي الذي يعاني منه.

متطلبات الاستثمار الأجنبي المباشر:

1- المتطلبات السياسية وتشمل:

أ- قرار الحكومة: غالباً ما يكون قرار الحكومة في الموافقة على الاستثمار الأجنبي والذي تتخذه الإدارة العليا مبنياً على أساس المصالح والقيم الوطنية العامة وهذا العامل يرتبط بتنظيم المجتمع وكفاءة الحكم وإن وجود درجة عالية من هذه الكفاءة يمثل حماية للدولة المضيفة وضماناً للمستثمر في آن واحد[1].

ب- الاستقرار السياسي: وهو العامل الأساسي الذي يحتل المراكز المتقدمة في حسابات المستثمر الأجنبي من بين العوامل السياسة. والذي له تأثير فعال على اتخاذ قرار الاستثمار وهذا يفسر عدم نجاح العديد من الدول في جذب الاستثمار الأجنبي وذلك لما تعانيه هذه الدول من عدم استقرار في الجانب السياسي إذ إن التغيرات المفاجئة في التوجيهات السياسية والاقتصادية للنظام السياسي المتغيرة وغير المستقرة. وردود أفعال الأنظمة السياسية أحياناً عوامل مهمة تؤثر على مصالح وقرارات المستثمر الأجنبي في النهاية[2].

ج- القيود السياسية والأمنية: يواجه المستثمر الأجنبي بعض المخاطر السياسية التي تتخذها بعض الحكومات والتي تتمثل بالإجراءات التي تضعها حكومة الدول المضيفة كقيام الحكومة بتزويد الشركات الأجنبية بيانات

(1) نور عبد الستار إبراهيم محمد الشمري، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة واسط، كلية الإدارة والاقتصاد، 2012.
(2) منظمة الخليج للاستشارات الصناعية والاستثمار الأجنبي في دول المجلس واقعه وسبل تطويره، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة وسائل تشجيع الاستثمار الأجنبي الخاص في دول مجلس التعاون الخليجي، قطر، الدوحة، للمدة 21 – 22 ديسمبر، 1996.

ومعلومات غير كافية وغير دقيقة بحجة قدرتها من جهة وتكاليفها الباهظة من جهة أخرى. وذلك لأغراض سياسية مختلفة وهذه المعلومات تكون أقل بكثير مما يحتاجه المستثمر الأجنبي لتنفيذ مشروعاته والاستمرار بها، كما إن المستثمر الأجنبي قد يواجه إجراءات معادية ولا سيما من أولئك اللذين تتعارض مصالحهم السياسية والاقتصادية سلباً نتيجة لظهور الشركات الأجنبية فضلاً عن فئة أخرى من المواطنين يدفعهم الشعور الوطني إلى الوقوف بالضد أمام دخول الشركات الأجنبية وهذا يظهر بشكل واضح من الدول النامية [1].

2- المتطلبات الاقتصادية وتشمل:

أ- البنى التحتية: تعد البنى التحتية والمتمثلة بالطرق والجسور ووسائل النقل والاتصالات الحديثة والموانئ وغيرها من الشروط المهمة لجذب المستثمرين للاستثمار داخل البلد المضيف إذ تعد البنى التحتية غير الملائمة وغير الكافية عائقاً أساسياً أم اجتذاب الشركات الأجنبية[2] .

ب- السياسات الاقتصادية: تظهر السياسات الاقتصادية تجاه الاستثمارات الأجنبية بأشكال وصور مختلفة فهناك دول ترحب بشكل كامل بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية إليها والتعاون مع الشركات الأجنبية من دون قيود أو عراقيل أمام هذه الاستثمارات ودول أخرى تتبع سياسة الترحيب المقيد، فهي ترحب بالاستثمارات الأجنبية وفي الوقت نفسه تعمل على وضع بعض القيود على عمل الشركات الأجنبية مثل وضع القيود على أشكال الملكية وحجم رأس المال الأجنبي وتحويلات الأرباح إلى الخارج وهناك دول تتبع سياسة المنع الجزئي أي إنها ترحب بالاستثمارات الأجنبية ولكن في قطاعات اقتصادية محددة وتمنع الاستثمارات في قطاعات أخرى، ونجد دولاً تتبع سياسة المنع الكلي أي إنها لا تسمح للاستثمارات الأجنبية داخل الدولة. وكلما زادت درجة الانفتاح الاقتصادي وكبر حجم الاستثمارات الأجنبية في أي دولة فإن فاعلية السياسات الاقتصادية التي تتبعها الدول تجاه الاستثمار الأجنبي سوف تقل وذلك لأن الشركات الأجنبية هي الوسيلة التي تتسلل عبرها السياسات الاقتصادية من بلد إلى بلد آخر.

(1) مأيكل تانز وآخرون، من الاقتصاد القومي إلى الاقتصاد الكويتي، دور الشركات متعددة الجنسيات، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1981، ص32 – 33

(2) مأيكل تانز وآخرون، نفس المصدر، ص 79.

تبين إن أدوات السياسات الاقتصادية يمكن أن تستخدم لخلق حزمة من عناصر الجذب أو عناصر الطرد للاستثمار الأجنبي المباشر إذ يمكن تكييفها إذ تشكل حزمة من عناصر الجذب عن طريق توفير جملة من الحوافز ومن هذه الحوافز الاعفاء الضريبي كلياً أو جزئياً المفتوح أو لمدة معينة والسماح بإعادة تصدير رأسمال المشروع في حالة فشله أو تحويل كل أو جزء من أرباحه في حالة عمله ونجاحه أي الدولة الأم والسماح بتحويل أجور ورواتب ومكافآت الخبراء والعمال الأجانب إلى الخارج فضلاً على منح بعض المزايا للمستثمر الأجنبي من مثل منح مساحة أرض المشروع مجاناً أو مقابل بدل رمزي ويمكن أن يشمل المستثمر بحق الحماية للسلع التي ينتجها عن طريق عدم استيراد مثيل لها أو استيراد المثيل مع فرض رسوم كمركية عليه إذ يصبح عاجزاً عن منافسة المستثمر الأجنبي هذه كلها عناصر جذب تساهم في زيادة عرض وتدفق الاستثمار الأجنبي[1].

هذا ويمكن تكييف أدوات السياسات الاقتصادية إذ تشكل حزمة من عناصر الطرد للاستثمار الأجنبي المباشر حين تعرض شروطاً وقيوداً على ولوج الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الفرص الاستثمارية في دولة لا ترحب به فتعمل عن طريق سياساتها الاقتصادية على تحجيمه وتقييده ومن ثم تعد عناصر طرد له.

أ- معدل التضخم: يعد التضخم مؤشراً على ضعف الاقتصاد فهناك علاقة سلبية بين تزايد معدل التضخم وتزايد تدفق رأس المال الأجنبي وهناك دراسات عديدة أثبتت بأن الدول التي تتمكن من تقييد التضخم فيها على أن لا تتجاوز معدلاته (20%) تحقق نجاحاً ملحوظاً في جذب الاستثمار الأجنبي[2] لا سيما وإن المعدلات التضخم تأثير مباشر في سياسات التسعير وحجم الأرباح ومن ثم حركة رأس المال إذ إن ارتفاع معدل التضخم يؤثر في تكاليف الإنتاج التي تعنى بها الشركات الأجنبية مؤدياً إلى فساد المناخ الاستثماري ويدخل الاستثمار منطقة الخطر سواء أكان للاستثمارات المحلية أو الأجنبية.

ب- معدل النمو ومستوى التنمية الاقتصادية: وتساهم معدلات النمو المرتفعة للبلد المضيف إلى استقطاب التدفقات الاستثمارية فالدولة التي تنجح لتحقيق معدلات نمو مرتفعة تكون ناجحة بجذب استثمارات أجنبية أكثر وتمثل تجارب كل من الصين وجنوب شرق آسيا مثالاً لذلك إذا أرتبط حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها بمعدلات

(1) عوفي محمد الفخري، التزظيم القانوني للشركات متعددة الجنسية والعولمة، منشورات بيت الحكمة، الطبعة الأولى، بغداد، 2002، ص90 – 91.

(2) عمر محمد صفر، العولمة والاستثمار الأجنبي المباشر حالة دول شمال أفريقيا، الدار الجامعية، بيروت، 2007، ص53.

النمو المرفقة فيها والتي عدت العنصر الأكثر أهمية في جذبها. أما عن أهمية مستوى التنمية الاقتصادية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر فإن تجربة الدول المتقدمة كانت مثالاً لذلك إذ تدفق إليها أكثر من ثلثي الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً[1].

3- المتطلبات الاجتماعية وتشمل:

أ- التركيبة الاجتماعية: تعد أكثر الدول نجاحاً في استقطاب الاستثمارات الأجنبية هي الدول التي فيها نسبة التعليم مرتفعة، إذ نلاحظ إن هناك علاقة قوية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى أي دولة ونسبة المتعلمين فيها وهذه الحالة تعكس لنا مدى رغبة المستثمرين في الحصول على أيدي عاملة متدربة ورخيصة وعالية الإنتاجية[2].

ب- العامل الثقافي بين الدولة الأم والدولة المضيفة: إن اهتمام المستثمر الأجنبي وبالعادات والتقاليد السارية في البلد المضيف للاستثمار تعد أحد عوامل نجاح استثماراته أما إذا لم يفهم المستثمر عادات وتقاليد البلد المضيف فإن ذلك يجعله يخوض نوعاً من العامرة بسبب الخوف من ممارسات رجال الأعمال تجاه استثماراته لأنه لا يعرف طبيعة التكوين الاجتماعي والثقافي في البلد المضيف[3] .

4- متطلبات طبيعية: أن توافر الموارد الطبيعية في البلد المضيف يعد عاملاً مهماً من مراحل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وإذ إن البلد الذي تتوافر فيه مثل تلك الموارد يمثل موقعاً مهماً لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وبشكل كبير وذلك من أجل ضمان استمرار الحصول على هذه الموارد الطبيعية بشكل سلس ودون عقبات وبأسعار منخفضة ولوحظ إن (60%) من الاستثمار الأجنبي المباشر كان يتجه إلى القطاع الأولي الغني بالموارد الطبيعية حتى منتصف القرن العشرين.

(1) الأونكناد، اللجنة المعنية بالشركات المتعددة الجنسية، مناقشات بشأن دور الشركات متعددة الجنسية في الاقتصاد العالمي والاتجاهات السائدة للاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية، منشورات الأمم المتحدة الدورة 19، بند (3) في جدول الأعمال المؤقت للمدة 5 – 15 أبريك 1997، ص13.

(2) نور عبد الستار إبراهيم محمد الشمري، مصدر سابق، ص38.

(3) معهد العربي للدراسات المالية والمصرفية، سوق المال الناشئة والتدفقات المالية للأقطار النامية الدخول إلى أسواق الأسهم الناشئة متطلبات المستثمرين الدوليين، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد الأول، العدد (2)، السنة الأولى، الأردن، عمان، 1993، ص29.

أ- الموقع الجغرافي: في هذا الشأن نجد إن قرار المستثمر الأجنبي غالباً ما يرتبط بقضية اختيار الدولة المطبقة التي ستكون مقراً لاستثماراته أو مركزاً للتصدير وممارسة الأنشطة الإنتاجية والتسويقية أو لتوفير فرص جديدة في الدول المجاورة، إذ إن الموقع البيئي للدولة أو قربها من الأسواق العالمية سيهل على المستثمر الأجنبي عملية التصدير إليها والاستيراد منها بأقل التكاليف وعليه فإن الموقع الجغرافي المتميز يجعل من الدولة المضيفة مركزاً لخدمة حركة التجارة الخارجية والاستثمار الدولي [1].

العائد على الاستثمار: يعد أحد عامل الهامة ولرئيسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لأن المستثمر الأجنبي لا يقوم بالاستثمار في الخارج إلا توقعاً للعائد الأعلى بعد تعديله بمعدل المخاطر التجارية وغير التجارية ومع الأخذ بالمحددات الأخرى الخاصة بمناخ الاستثمار والقدرة التنافسية في الاعتبار عند اتخاذه القرار بالاستثمار في الدولة المعنية[2].

1- إصلاح النظام المالي والمصرفي:

إن إصلاح النظام المالي يهيئ استقرار السياسة المالية والتي تعمل على استقرار النظام الضريبي على أرباح المستثمر وتشكل عاملاً من عوامل الجذب الاستثماري وتهيئ البيئة الاستثمارية المناسبة.

أما القطاع المصرفي الذي يعمل بكفاءة عالية لخدمة الأهداف الاستثمارية فسيؤدي إلى خلق أنظمة عالية ومصرفيه تنافسية تؤدي إلى استقرار معدلات التضخم واستقرار أسعار الصرف واللذين يعدان من العوامل التي تساهم في اجتذاب المستثمرين. إن إصلاح النظام المالي والمصرفي يتطلب الإجراءات التالية[3]:

أ- وضع آليات للتعاون بين المصارف الوطنية والمؤسسات المالية الاستثمارية العربية والدولية.
**ب** - الاستفادة من الخبرات والكوادر المصرفية العربية والعالمية واستخدام التكنولوجيا المصرفية المتطورة.

---

([1]) خديجة مجاهدي، الاستثمار الأجنبي مزاياه ومعوقاته دراسة في ضوء احكام قانون ترقية الاستثمار، المجلة الجنائية القومية، المجلد 63، العدد 3، 2020.

(2)صفوت عبد السلام عوض الله، منظمة التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة للآثار المحتملة لاتفاق الترميز (Trims) على تطور حركة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية ومؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، ص1781.

(3) حميد عبد الحسين العقابي: دراسة عن الواقع الاقتصادي والاستثماري في العراق في ظل المرحلة الحالية، مركز العراق للدراسات، مجلة رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي، ص179.

**ح**- دعوة المصارف الوطنية بقطاعيها العام والخاص والمؤسسات المالية العربية والدولية لتنفيذ وظائف غير تقليدية كالاستشارات المالية والاستثمارية لتمارس دورها في تطوير الخدمة المصرفية.

**خ**- دعوة المصارف والمؤسسات المالية والاستشارية لرفع رؤوس أموالها وتخفيض المخاطر والتزاماتها بما يتفق والمعايير العربية والدولية.

**ج**- تشجيع التعاون والربط بين أسواق المال الوطنية والعربية والدولية من خلال الاتصال وتوفير المعلومات عن المستثمرين العرب والأجانب.

# الفصل الثاني

# واقع السياسات الاستثمارية النفطية في العراق

## المبحث الأول: واقع الاقتصاد العراقي ودور النفط فيه

### اولاً: واقع الاقتصاد العراقي :

يتسم الاقتصاد العراقي بكونه اقتصاداً ريعياً يعتمد على إنتاج وتصدير النفط الخام في توليد الناتج المحلي الإجمالي وفي تمويل الموازنة العامة ومصدرا" للعملات الأجنبية وبذلك فأن الاقتصاد العراقي اقتصاد وحيد الجانب ويعاني من اختلالات هيكلية كبيرة في ظل غياب شبه كامل للقطاعات الأخرى مثل الصناعة والزراعة والتجارة. وهو بهذا المعنى اقتصاد مكشوف على الخارج ويتأثر بالتقلبات الاقتصادية الدولية، أن هدف ذلك ان أي تقلبات تحدث في أسعار النفط العالمية ينعكس بشكل مباشر على مجمل الأوضاع الاقتصادية المحلية، كما ان التغيرات في أسعار السلع المستوردة إلى البلد تنعكس بشكل مباشر أيضا على المستوى العام للأسعار، ان مثل هذا الوضع يتطلب العمل على معالجة هذه الاختلالات الهيكلية لتحقيق التنويع في الهيكل الاقتصادي وارسائه على أسس صحيحة للانطلاق نحو التنمية الاقتصادية المستدامة لتحقيق الأهداف المستوردة ضمن إطار استراتيجية تنموية منظومة من السياسات الاقتصادية والأدوات والإجراءات التي تتناغم مع تلك الاستراتيجية [1] .

ويقف العراق على مفترق طرق. فبعد مرور زهاء عقدين من الزمن على حرب 2003 ما زال البلد عالقاً في واقع الهشاشة ويواجه حالة متزايدة من انعدام الاستقرار السياسي والاضطرابات الاجتماعية المتصاعدة. وفجوة متزايدة العمق ما بين الدولة والمواطن وفي خضم عدد من الازمات الاقتصادية. مع كل ازمة تظهر فرصة للإصلاح وذلك من خلال تشغيل القطاعات الأخرى والمتمثلة بالقطاع التجاري القطاع الزراعي والقطاع الصناعي والذي بدوره يدعم الاقتصاد الوطني من خلال الوصول إلى نقطة معينة من الاكتفاء الذاتي وتشغيل الأيدي العاملة وبالتالي

القضاء على البطالة وزيادة ايرادات الميزانية بمصادر تمويل شتى فبالنسبة للقطاع التجاري كان اعتماد العراق على الاستيراد من الدول الخارجية دون الاخذ بنظر الاعتبار الرسوم الكمركية هذا كله كان له تأثير كبير

---

([1]) رواء غازي عبد الواحد، واقع الاقتصاد العراقي الحالي دراسة تحليلية، رسالة ماجستير محاسبة مالية (بحث غير منشور)، جامعة المستقبل.

على زيادة المصاريف. وأيضا عدم تشجيع القطاع الخاص المحلي والأجنبي والمختلط في العراق كان له أثر كبير في تدهور الاقتصاد العراقي وانعدام الاستثمار عمل على تخفيض السلع والخدمات المنتجة وارتفاع نسبة البطالة.

وبالنسبة للقطاع الزراعي فبعد تغير النظام في 2003 فقد العراق الكثير من موارده قسم منها نتيجة الواقع الأمني وقسم منها نتيجة ظروف الجفاف التي تعرضت لها المحاصيل الزراعية. وبالتالي انعكس ذلك على الموارد الطبيعية من مياه واراضي صالحة للزراعة بسبب عدم صيانة مشاريع الري مما أدى إلى تصحر الكثير من الأراضي وتدنى الإنتاجية الزراعية. كما ان سوء الإدارات الرسمية واستشراء الفساد المالي في أجهزة الدولة قد أدى إلى خسارة معظم العوائد المتحققة من الصادرات النفطية في تحقيق تنمية القطاعات الإنتاجية ومنها القطاع الزراعي. الأمر انعكس سلبا" على الواقع الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع العراقي تمثلت هذه التداعيات بتفاقم العديد من الظواهر السلبية. وفي مقدمتها ارتفاع نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر. وارتفاع معدلات البطالة. اما في القطاع الصناعي فيعاني قطاع الصناعة في العراق واقعا" مريرا" في جميع مفاصله وشلل شبه تام لجميع المنشآت الصناعية والمصانع الكبيرة والمعامل الصغيرة للقطاعين الحكومي والخاص.

ومن اهم الأسباب التي أدت إلى فشل القطاع الصناعي في العراق هي [1].

1- عدم حماية الصناعة الوطنية والمنتجات المحلية من المنافسة مع مثيلاتها المستوردة وفتح أبواب الحدود على مصراعيها امام الاستيراد العشوائي لجميع أنواع السلع في ظل شبه غياب لدور الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية وغياب القوانين والتشريعات التي تنظم العملية الاستيرادية في البلاد.

2- اهمال تأهيل المنشأة الصناعية الكبيرة والمصانع والمعامل والتي طالها التدمير والنهب والتي تعتبر عماد الصناعة العراقية.

3- عدو الاهتمام بمجال البحث العلمي الذي يعد من اهم العوامل للنهوض بالقطاع الصناعي وتطويره وفق أحدث التطورات التكنولوجية في العالم وعدم وضع التخصيصات اللازمة.

4- ضعف الاستثمار في الجانب الصناعي وعدم وجود تخطيط استثماري حقيقي للنهوض بهذا القطاع الحيوي حيث يقتصر الاستثمار على قطاعات معينة مثل السكن والخدمات والكهرباء والنفط والجانب الصحي.

---

([1]) أكرم علي الشاهين، عقود التراخيص النفطية واثارها وابعادها الاقتصادية على مستقبل الصناعة النفطية في العراق، مجلة الدراسات المستدامة السنة الثالثة المجلد الثالث العدد 4، 2021.

ان الوقوف امام كل هذه التحديات لتحقيق اتصال سليم يمكنه من الاندماج الصحيح في منظومة الاقتصاد العالمي، يحتاج إلى وقفة جدية لتحليل طبيعة وسمات الاقتصاد العراقي وما خلفه النظام السياسي في العقود الماضية من ارث ثقيل شكلت الاختلالات الهيكلية وتخلف البنية التحتية وعدم استقرار البيئة المالية والنقدية معضلة شبه عقيمة امام قاطرة التحول والنمو وجعلته اسيرا" لآراء وتوجهات المنظمات الدولية وتوجهات العولمة.

يحتل العراق المركز الخامس عالمياً باحتياطي نفط يبلغ 148 ملياراً و800 ألف برميل. وهو ثاني أكبر بلد منتج للنفط الخام في منظمة البلدان المصدرة للبترول " أوبك" بعد السعودية بمتوسط إنتاج يبلغ 4.6 ملايين برميل يومياً في الظروف الطبيعية، وهو يعتمد على إيراداته للتمويل ما يصل إلى 95% من نفقات الدولة ويخطط للوصول إلى إنتاج 8 ملايين برميل يومياً خلال العقدين المقبلين، ويعد النفط المحرك الرئيسي لأغلب نشاطات العراق الاقتصادية إنتاجياً وتجارياً ومالياً [1].

والمقصود بالاحتياطي النفطي بشكل عام (كمية الثروة النفطية الكامنة تحت الأرض والمكثفة علمياً والمقدرة كمياتها على ضوء المعلومات المتوفرة من عملية البحث في المنطقة المعلومة موضوعة الاستقلال او البحث مع أمكانية استخراج تلك الثروة الكافية في باطن الأرض بوسائل ومعدات الإنتاج المتوافرة، وتتغير كمية الاحتياطي من النفط الخام من عام إلى أخر تبعا للاكتشافات المستمرة لحقول جديدة لم تكن معروفة من قبل وكذلك لعدة عوامل تؤثر فيه.

## ثانياً: السمة الريعية للاقتصاد العراقي

الاقتصاد العراقي هو الاقتصاد ريعي في عائداته النقدية اعتماداً شبه مطلق على ربح النفطي في غياب أي أنشطة إنتاجية أخرى تسهم في الإيرادات العامة نتيجة لضعف ومحدودية قاعدة الإنتاج السلعي، ربما يتنافى هذا الأمر مع حقيقة اقتصاد السوق الذي يقتضي ان يكون النشاط الخاص هو مصدر الاقتصادي [2].

---

([1])عصام الجلبي، صناعة النفط والسياسة النفطية في العراق، في برنامج مستقبل العراق بعد انتهاء الاحتلال أعمال ندوة دراسات الوحدة العربية حول مستقبل العراق، بيروت، 2005 ص30.

([2]) فلاح خلف علي الربيعي، هوية النظام الاقتصادي في العراق بين الدولة الريعية والدولة التنموية، مجلة المستقبل العربي، العدد 484، ص20.

ان هذا الاعتماد شبه المطلق على الربح الخارجي جعل الدولة تنظر إلى إيرادات النفط بوصفها ريعاً خارجياً مكتسباً تحصل عليه من بيع النفط في الأسواق الخارجية وكأنه هبة خارجية مستمرة ومنتظمة ولا يتولد من العمليات الإنتاجية الداخلية للاقتصاد الوطني، ظل اعدام الترابطات الإنتاجية بين إنتاج النفط وبين قطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى، لذلك فان الاقتصاد العراقي يعتمد كلياً على إيرادات النفط وبنسبة تتجاوز 95% من الموازنة العامة [1].

ومن أبرز مظاهر السمة الريعية للاقتصاد العراقي ما يأتي [2].

1- هيمنة القطاع النفطي على تكوين الناتج المحلي الإجمالي التي تجاوزت نسبتها أكثر من 95% في مقابل تراجع مساهمة الناتج غير النفطي، وبخاصة قطاع الزراعة والصناعة التحويلية الذي لم تتجاوز مساهمتها 5% وهذا ما عمق الاختلالات الهيكلية التي تواجه الاقتصاد العراقي.

2- ارتفاع معدلات الانفاق الحكومي بدون الحاجة إلى فرض الضرائب.

3- ارتفاع الأهمية النسبية للصادرات النفطية تصل في العراق إلى أكثر من 95% من اجمالي الصادرات.

4- ارتفاع الأهمية النسبية للإيرادات النفطية التي تشكل أكثر من 85% من إيرادات الموازنة العامة.

5- الاعتماد شبه المطلق على الاستيراد نتيجة لانحصار القدرات الإنتاجية للقطاعات السلعية.

**ثالثاً: دور القطاع النفط في الاقتصاد العراقي:**

يعتمد العراق على النفط بشكل كبير وذلك لامتلاكه احتياطي كبير فأصبح النفط هو المحرك الرئيس لأغلب نشاطاته إنتاجياً وتجارياً ومالياً.

ان القطاع النفطي هو القطاع القيادي في الاقتصاد العراقي خصوصاً بعد انهيار القطاعات الأخرى سواء من حيث بنيتها التحتية ومرافقتها الأخرى وما يزال هذا القطاع يمد الاقتصاد العراقي بمقومات بقائه دون القطاعات الأخرى، إذ ان الإحصاءات المالية تشير إلى ان أداء كل من قطاع الصناعة والزراعة ضعيف

---

([1]) احمد علوي، الاقتصاد الريعي ومعضلة الديمقراطية، تعريب عادل حية، الحوار المتمدن.

([2]) كاظم حبيب، الاقتصاد السياسي للفئات الحاكمة في العراق، الحوار المتمدن، 2015/12/4.

ومنخفض ولا يرتقي إلى المستوى المطلوب من حيث الإنتاج وكذلك الحال بالنسبة للقطاعات الأخرى وهذا أدى إلى جعل القطاع النفطي الممول الأساسي لموازنة الدولة على الرغم من الاضرار البليغة التي لحقت بمنشاته الحيوية وانابيب النقل والاعمال التخريبية التي لحقت به [1].

1- دور العوائد النفطية في تكوين الناتج المحلي [2]:

يعرف الناتج المحلي الإجمالي إنه (مجموع القيمة النقدية (السوقية) لجميع اسلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال مدة زمنية معية عادة ما تكون سنة) ويعد قطاع النفط العمود الفقري للدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي في العرق إذ يشكل عوائد قطاع النفط (52%) في تكوين الناتج المحلي لذلك فإن التقلبات في حجم الإنتاج النفطي وتصديره وأسعار النفط العالمية والتغيرات التي تحدث في قيمة الدولار الأمريكي (العملة التي يسعر بها النفط الخام) تؤثر بشكل مباشر في تكوين هذا الناتج. إن القيمة النهائية للنفط تتحدد بمدى مساهمته في تنمية قطاعات الاقتصاد الوطني وارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بم يضمن القدرة الذاتية على توليد التراكم الرأسمالي الحقيقي اللازم للنمو الاقتصادي المطرد بعد نضوب النفط. وإن الدور الأساسي والمتعاظم لقطاع إنتاج النفط الخام وتصديره قد أدى إلى زيادة كبيرة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي والجدول (2) يوضح مساهمة الإيرادات النفطية في الناتج المحي الإجمالي.

(1) حسن لطيف كاظم الزيدي، مستقبل النفط العراقي، مجلة أبحاث عراقية، العدد 2، 2008.

(2) زرمان محمد غردي محمد، السياسة المالية ودورها في مجابهة الصدمات النفطية وتحسين المناخ الاستثماري، المجلة الجزائرية للاقتصاد والادارة، مجلد 25 العدد1، 2021، ص237.

الجدول (2) مساهمة ايرادات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي للمدة (1990 – 2012) بالأسعار الجارية.

(مليون دينار عراقي)

| السنوات | الناتج المحلي الإجمالي | الإيرادات النفطية | الناتج المحلي الإجمالي بدون النفط الخام | نسبة مساهمة الإيرادات النفطية من الناتج المحلي الإجمالي |
|---|---|---|---|---|
| 1990 | 55926.5 | 36326.4 | 19600.1 | 64.95 |
| 1991 | 42451.6 | 80.3 | 23285.5 | 0.19 |
| 1992 | 115108.4 | 29.0 | 61992.6 | 0.03 |
| 1993 | 321646.9 | 260.1 | 153695.2 | 0.08 |
| 1994 | 1658325.8 | 664.7 | 768311.4 | 0.04 |
| 1995 | 6695482.9 | 284108 | 2479564.9 | 0.04 |
| 1996 | 6500924.9 | 948.1 | 2790496.1 | 0.01 |
| 1997 | 15093144 | 11152807.8 | 3940336.2 | 73.9 |
| 1998 | 17125847.5 | 1174624.9 | 5379604.6 | 68.58 |
| 1999 | 34464012.6 | 26926753.9 | 7537258.7 | 78.13 |
| 2000 | 50213699.9 | 41834912.0 | 8378787.9 | 83.33 |
| 2001 | 41314568.5 | 30799376.2 | 10515192.3 | 74.55 |
| 2002 | 41022927.4 | 29021398.2 | 12001528.6 | 70.74 |
| 2003 | 29585788.6 | 20349772.0 | 9236016.6 | 68.78 |
| 2004 | 53235358.7 | 30808541.6 | 22426817.1 | 57.87 |
| 2005 | 73533598.6 | 42379784.7 | 31153813.9 | 57.63 |
| 2006 | 95587954.8 | 52851810.9 | 42736143.9 | 55.29 |
| 2007 | 107828462.5 | 58202989.1 | 52437.7 | 53.98 |
| 2008 | 1982257.65 | 86564722.1 | 69417535.5 | 55.5 |
| 2009 | 130642187 | 55998048.1 | 74644138.9 | 42.9 |
| 2010 | 167093204.4 | 72905000.1 | 94188204.3 | 43.6 |
| 2011 | 223677005.2 | 115256423.7 | 108420581.5 | 51.5 |
| 2012 | 245186418.5 | 129030468.1 | 116155950.4 | 52.6 |

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.

من خلال بيانات الجدول (2) يتضح إنه بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية وإصلاح ما دمرته الحرب في قطاع النفط، ارتفعت نسبة مساهمة هذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي إلى (64.9%) عام 1990 وقد شهدت

السنوات اللاحقة انخفاضاً شديداً في حجم إنتاج قطاع النفط. خلال السنوات (1995 – 1992) بسبب غزو العراق للكويت وما ترتب عليه من دمار واسع للبنية التحتية لقطاع النفط وفرض الحصار وتوقف تصدير النفط العراقي رسمياً، ومع توقيع مذكرة التفاهم (برنامج النفط مقابل الغذاء) عام 1996 التي تم تطبيقها عام 1997، زاد نمو الناتج المحلي الإجمالي وتضاعف إنتاج النفط الخام العراقي وتصديره مما يعني زيادة مساهمة القطاع النفطي في توليد الناتج من جهة وكذلك بدء الحصول على بعض مستلزمات الإنتاج والمعدات التي تحسن نسبياً الوضع الاقتصادي من جهة أخرى.

جدول (3) تطور الأهمية النسبية لمجمل القطاعات الاقتصادية في الناتج المجلي الإجمالي للمدة من 1988 -2009 (%)

| السنوات | القطاعات السلعية | القطاعات التوزيعية | القطاعات الخدمية |
|---|---|---|---|
| 1988 | 54.4 | 24.9 | 21.7 |
| 1989 | 53.3 | 25.3 | 21.5 |
| 1990 | 78.3 | 12.7 | 9.0 |
| 1991 | 63.8 | 19.9 | 16.3 |
| 1992 | 70.4 | 21.2 | 8.4 |
| 1993 | 72.3 | 19.7 | 8.0 |
| 1994 | 75.5 | 20.3 | 4.3 |
| 1995 | 85.0 | 12.4 | 2.6 |
| 1996 | 76.3 | 20.0 | 3.7 |
| 1997 | 83.1 | 11.6 | 5.3 |
| 1998 | 80.7 | 13.8 | 5.5 |
| 1999 | 86.5 | 10.4 | 3.2 |
| 2000 | 89.2 | 8.5 | 2.3 |
| 2001 | 84.0 | 13.1 | 2.9 |
| 2002 | 82.3 | 14.6 | 3.1 |
| 2003 | 78.4 | 14.6 | 7.0 |
| 2004 | 68.4 | 14.9 | 16.6 |
| 2005 | 70.1 | 14.4 | 15.5 |
| 2006 | 66.9 | 14.3 | 18.7 |
| 2006 | 64.7 | 14.2 | 21.1 |
| 2008 | 65.2 | 15.4 | 19.4 |
| 2009 | 53.4 | 20.0 | 26.5 |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:
سلام كاظم شاني، تحليل العلاقة بين الموازنة العامة والناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة1988–2009، رسالة ماجستير (بحث غير منشور)، جامعة كربلاء،2،2011ص81.

2- دور ايرادات النفط في تكوين الموازنة:

توصف الموازنة العامة للدولة الصادرات النفطية العراقية بسبب الظروف الأمنية وضعف البنى التحتية النفطية. والتوقفات المستمرة نتيجة عمليات التخريب والتهريب والتغيير في أسعار صرف الدينار العراقي وغياب الأهداف الدقيقة للنشاطات الاقتصادية وعلى كافة المستويات مع غياب الاستراتيجية طويلة الأمد [1].

إن هذه الاعتمادية الشديدة على النفط في توفير الإيرادات المالية تعكس ظاهرة التعامل مع القطاع النفطي كمورد مالي لاقتصاد ريحي أكثر مما هو مورد مالي يمكن استثماره للنهوض بالقطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الوطني إذ أنها تعتمد بالدرجة الأولى على الربح النفطي وبقاء الموازنة الأحادية الجانب للاقتصاد العراقي على هذا الربح منذ اكتشاف النفط في العراق ولحد الآن بدلاً من التفكير في استراتيجية واضحة لتنشيط القطاعات الإنتاجية الأخرى التي يمكن أن تمد الحكومة بالإجراءات ولا سيما القطاع الصناعي أما الإجراءات الضريبية فهي محددة بشكل كبير ومتفاوتة بين سنة وأخرى تعكس الاعتماد الكبير على إيرادات استخراج النفط وهي في أفضل نسبها لم تتجاوز (2.2%) وذلك يعزى لعدة أسباب يأتي في مقدمتها صعوبة الجباية وانتشار الفساد الإداري والمالي في أجهزتها وضعف النشاط الاقتصادي الخاص والجدول (4) يوضح الموازنة العامة للدولة للمدة (2003 – 2012) مليون دينار عراقي.

| السنوات | الإيرادات الكلية | النفقات الكلية ونسبة النمو السنوي % | | الفائض أو العجز |
|---|---|---|---|---|
| 2003 | 2146346 | 1982548 | ---- | 163798 |
| 2004 | 32982739 | 32117491 | 125% | 865248 |
| 2005 | 40502890 | 26375175 | 17.9% | 14127715 |
| 2006 | 49232349 | 38076795 | 44.4% | 109866566 |
| 2007 | 5459951 | 39031232 | 2.5% | 15568219 |
| 2008 | 80252182 | 59403375 | 52.2% | 20848807 |
| 2009 | 55209353 | 52567025 | 11.5% | 2642328 |
| 2010 | 69521117 | 64351984 | 22.4% | 5169133 |
| * 2011 | 80934790 | 96662766 | 50.2% | -15727976 |
| * 2012 | 102326898 | 117122930 | 21.2% | -14796032 |

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

* تقارير البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية 2007، لسنوات 2003 – 2006، والنشرة السنوية 2010 للسنوات 2007 – 2010.
* جريدة الوقائع العراقية العدد (4180) في 14/3/2011، والعدد (4233) في 12/3/2012.
* الوقائع العراقية، قانون الموازنة الاتحادية لعام 2011، العدد 4180.
** الوقائع العراقية، قانون الموازنة الاتحادية، 12/3/2012، العدد (4233)، ص37.

(1) عبد القادر عبد الله، لموازنة العامة وتطبيقاتها في دولة قطر، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر، الدوحة، 2001، ص185.

يوضح الجدول (4) أعلاه إن هناك فائضاً يتزايد بصورة مستمرة سبب زيادة الإيرادات العامة من (2.1) تريليون دينار عراقي (1108.6) مليون دولار عام 2003 إلى (54.6) تريليون دينار عراقي (43093) مليون دولار عام 2007 بسبب زيادة تصدير النفط وارتفاع أسعاره، أما النفقات العامة فإنها تزايدت أيضاً بصورة مستمرة من (1.9) تريليون دينار عراقي (1024) مليون دولار عام 2003 بسبب زيادة الرواتب للوظائف المدنية والعسكرية لتصل إلى (39) تريليون دينار (30806.24) مليون دولار عام 2007، ولكن ظهر العجز مجدداً في عام 2009 نتيجة انخفاض أسعار النفط على أثر تداعيات الأزمة المالية وهو ما أنعكس على انخفاض الإيرادات الكلية لموازنة هه السنة وإن استمرار اعتماد إيرادات الموازنة على حصيلة صادرات النفط الخام يؤدي إلى :

أ- الاحتلال الهيكلي للاقتصاد العراقي وتكريس الطابع الريعي له، وحاجته الماسة لتنويع مصادر توليد الناتج.

ب- إعاقة عملية الانتقال إلى اقتصاد متنوع قائم على معايير سليمة للإنتاجية والتنافسية مع الإقرار بالدور الهام للقطاع الخاص [1].

3- دور النفط في تمويل برامج التنمية:

إن عملية تمويل برامج التنمية في العراق في جميع مراحلها اعتمدت بشكل تام على العائدات النفطية منذ عام 1931، وقد تمثلت بإصدار مناهج الأعمال العمرانية، إذ تم إصدار ثمانية مناهج استثمار خلال المدة 1949) (1931 –، ثم بدأت أهمية النفط تزداد بشكل كبير بعد العام 1952 إذ بدأت الحكومة بوضع الخطط اقتصادية تنموية. وصلت نسبة مساهمة العائدات النفطية في مناهج الإعمار والخطط التنموية حوالي 98.9% وبعد التأميم ومع الارتفاع الكبير في أسعار النفط، شرع العراق (قانون المشاريع الاستراتيجية الكبرى) باستثمار

(1) كامل كاظم الكناني، ارجوحة التنمية في العراق بين أرث الماضي وتطلعات المستقبل، نظرة في التحليل الاستراتيجي، الطبعة الأولى، دار الدكتور للعلوم الاقتصادية، بغداد، 2013، ص436.

الفوائض النفطية ووضع خطط تنموية طموحة (قصيرة ومتوسطة وبعيدة) إلى جانب برامج استثمارية سنوية متعددة ودور النفط في التنمية يتمثل باتجاهين: [1]

الاتجاه الأول: يعد النفط سلعة من السلع التي يمكن التداول بها في الأسواق العالمية للحصول على مردودات مادية (نقدية) لدعم الاقتصاد ومساهمته في تشغيل النشاطات الأخرى ويمثل هذا المجال في الصناعة الاستراتيجية (إنتاج وتصدير).

الاتجاه الثاني : يعد النفط صناعة من الصناعات التحويلية التي يمكن أن تعمل على سد احتياج البلد من مشتقاته وسد حاجة السوق المحلية وفتح أفق التصدير لما يزيد عن حاجة الاستهلاك المحلي من منتجات النفط من بنزين ونفط أبيض ومنتجات نفطية أخرى عن طريق صناعات التصفية والتكرير فضلاً عن صناعات أخرى تعتمد على النفط كما في الصناعات البتروكيمياوية كون النفط مادة أولية تدعم هكذا صناعات سلعة من السلع التي يمكن التداول بها في الأسواق العالمية للحصول على مردودات مادية (نقدية) لدعم الاقتصاد ومساهمته في تشغيل النشاطات الأخرى ويمثل هذا المجال في الصناعة الاستراتيجية (إنتاج وتصدير).

(1) سهام حسين البسام وآخرون، الضرورات الاستراتيجية لإصلاح القطاع النفطي في العراق، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (7)، عدد خاص، 2011، ص262.

## المبحث الثاني: السياسات الاستثمارية النفطية في العراق

يعد النفط ومنذ زمن طويل من المواد الأساسية ذات الأهمية الكبيرة لدى المجتمعات الإنسانية فهو يمثل الركيزة الأساسية لدى الدول الصناعية وبصورة عامة والنامية صورة خاصة فهو ذهب هذا العصر الذي تنبض به حياتنا إذ لا إله تعمل أو تتحرك إلا وكان النفط سبباً في تشغيلها كونه المصدر الرئيسي اليوم للطاقة خاصة بعد أن أكدت الدراسات العلمية على عدم وجود منافس له بين مصادر الطاقة الأخرى لما يمتاز به من رخص الثمن وانخفاض تكلفة الإنتاج مقارنة بغيره ما جعله أكثر أهمية في تلبية المتطلبات الاقتصادية والصناعية فهو يعد من الثروات الطبيعية التي ساهمت في التطور العالمي بصورة دائمة والسياسة وإذا كان تسارع الابتكارات والاختراعات في جميع المجالات قد أعطى كل حقبة من الزمن صفة واسعاً يطلق عليها فإن هذا العصر الذي يعيش فيه يسمى بعصر النفط باعتبار إن النفط أصبح سلعة استخراجية تتحكم بمصير العالم واقتصاده.

ويعد موضوع الاستثمار النفطي أو في الحقول النفطية واسع جداً لأنه يشمل العديد من الأنشطة المرتبطة بالجوانب الاقتصادية والتي يمكن أن تحدد طبيعتها الاستثمارية بالنظر إلى مجموعة من المعايير الأساسية عمدة استمرار النشاط ودورية الأرباح والنتائج ومدى وجود مخاطر اقتصادية وموجبات مهمة فضلاً عن أهمية المشروع في تحقيق التنمية في الدولة المتلقية للاستثمار [1].

إذ يحتاج معظم الدول إلى الاستثمار النفطي باعتبار إنه يمكنها من استغلال هذه الثروة الطبيعية لما تحققه من منافع عديدة للدول النفطية والشركات الأجنبية خاصة من حيث المساهمة الفعالة في التنمية الاقتصادية للدول المنتجة للنفط وللدول المستهلكة له على حد سوا فالفوائد النفطية هي التي تحول غالبية النشاطات في الدول المصدرة للنفط سوا منها الاستثمارية أو غير الاستثمارية ([2]).

### أولاً: واقع الاستثمار النفطي في العراق:

يشير واقع الاستثمار النفطي في العراق والذي يشمل الآبار النفطية المستغلة وغير المستغلة. ولابد من توفر سيادة الدولة على كافة الأصعدة ويقصد بالسيادة هنا إلى سيادة الدولة على الثروة النفطية ويقصد بالسيادة

---

([1]) عيسى الضحاك وآخرين، قضايا الاستثمار والتحكيم من خلال توجهات المجلس الأعلى في المغرب، بحث منشور من قبل جمعية التكافل الاجتماعي لقضاة وموظفي المجلس الأعلى في المغرب، الرباط، 2007، ص55.

([2]) سلام كاظم حسين، النظام القانوني لعقد الاستثمار النفطي، رسالة ماجستير(بحث غير منشور)، كلية القانون والسياسة، جامعة البصرة، بغداد، 2014م، ص2.

Sovereignty وفقاً للفكرة التقليدية – إنها سلطة الدولة العليا على اقليمها وعلى رعاياها واستقلالها على أية سلطة أجنبية [1].

وعليه سوف نقسم هذا الموضوع إلى فرعين بحيث تناول في الفرع الأول منها الاستثمار النفطي في العراق ما قبل 2003 وفي الفرع الثاني الاستثمار النفطي في العراق ما بعد 2003م.

**1- الاستثمار النفطي في العراق ما قبل 2003:**

كان الاستثمار النفطي في لعراق منذ اكتشاف النفط فيه عام 1901م خاضعاً لإرادة المستثمر الأجنبي وتحقيق مصالحه الاستعمارية وقد منحت هذه الامتيازات في المراحل الأولى إلى المصالح النفطية البريطانية والفرنسية أولاً. ومن ثم دخلت المصالح الأمريكية بعد ذلك وكان النفط هو العامل الرئيس في مجيء الاستعمار البريطاني إلى العراق ثم أصبح بعد ذلك السبب الرئيس لاجتذاب الاستعمار الأمريكي الجديد إلى الشرق الأوسط. الجدير بالذكر إن حصول هذه الشركات الكبرى على تلك الامتيازات كان امراً سهلاً وذلك لأن تلك الامتيازات كانت تحت سيطرة الدول التي تنتمي إليها هذه الشركات [2].

وفي عام 1904 استطاعت توقيع عقد مع إدارة الأملاك الخاصة الثمانية تقوم بموجبه بأعمال التنقيب ولمدة سنة في حقول ولا بين الموصل وبغداد واعتبرت بريطانيا إن هذا الامتياز يمثل تهدياً لمصالحها الاقتصادية في العراق وضغطت على السلطان العثماني ونجحت في أيقاف التنفيذ. وفي عام 1912 تم تأسيس شركة النفط التركية والتي لم تواصل نشاطها الاستثماري بسبب الحرب العالمية الأولى (1914 – 1918) والتي أفرزت قوى سياسية واقتصادية جديدة في ميدان التنافس للسيطرة على مناطق النفوذ السياسي والاقتصادي عبر الاتفاق بين بريطانيا وفرنسا على اقتسام الولايات الشرقية للدولة العثمانية ومنها العراق عبر معاهدة سايكس – بيكو السرية عام 1919 وبموجبها حصلت فرنسا على حصة المانيا في شركة النفط التركية وأعطيت حصة الولايات المتحدة عبر شركة إنماء موارد الشرق الأدنى الأمريكية [3].

---

([1]) إبراهيم محمد عانى، القانون الدولي العام، القاهرة، 1990، ص180.

(2) عجيل، جواد كاظم، أطروحة دكتوراه في لقانون العام الجامعة الإسلامية في لبنان، كلية الحقوق، قسم القانون العام، – 2020 2019.

(3) خضير عباس احمد، الاستثمار الأجنبي في القطاع النفطي في العراق بعد 2003، جامعة النهرين، مجلة كلية تربية للبنات، المجلد 25 العدد 3 ،2014، ص3.

بدأت صناعة النفطي العراقي عندما حصلت شركة نفط العراق 1925 (شركة النفط التركية سابقاً) على امتياز البحث والتنقيب واستغلال النفط في كل الأراضي العراقية ما عدا منطقة البصرة التي لم يشملها الامتياز. وتألفت هذه الشركة من شركة النفط البريطانية ومجموعة شركات (شل الهولندية) وشركة النفط الفرنسية والمجموعات الأمريكية وكانت نسبة مساهمة كل من هذه الشركات (23.75%) ونجحت هذه الشركة في اكتشاف حقل كركوك الكبير عام 1927 ثم توالت الاكتشافات وكان أهمها حقل الزبير عام 1948 والرميلة عام 1935 وحقل مجنون عام 1977 وتوقفت شركة نفط العراق عن مواصلة عمليات التنقيب بعد صدور القانون رقم (80) بتاريخ (11) كانون الأول ديسمبر عام 1961 حيث فقدت الشركة بموجبه كل مناطق امتيازاتها وانحصر نشاطها في مناطق الإنتاج فقط.

لابد الإشارة هنا أيضاً في بداية الخمسينات من القرن الماضي كانت الامتيازات الممنوحة للشركات النفطية تملك أراضي واسعة لأغراض التنقيب وكانت للشركات الأجنبية حق ملكية النفط في باطن الأرض مقابل تعويض زهيد يدفع للحكومة العراقية إلا إنه في عام 1952م أبرمت الحكومة العراقية اتفاقية مع شركة نفط العراق وحصل العراق بموجب هذه الاتفاقية على مناصفة الأرباح مع شركة نفط العراق إلى أن جاء الحكم الجمهوري وأصدر القانون المذكور سابقاً قانون رقم (80) لسنة 1961 والذي تم بموجبه تأميم هذه الأراضي وأصبحت ضمن ملكية الدولة وفي عام 1964 تم تأسيس شركة النفط الوطنية العراقية والتي أسندت إليها بتنفيذ الأعمال في حقل الرميلة الشمالي المشترك مع الكويت حالياً وفي سبعينات القرن الماضي تم اعتماد أسلوب الاستثمار الوطني المباشر بعد عملية التأميم للنفط عام 1972 بالاهتمام على الكوادر العراقية في أعمال التنقيب والحفر وفي عام 1997 تم استخدام أسلوب المشاركة في الإنتاج ولكن باسم عقود تطوير الإنتاج مع الشركات المبينة وهو عقود مشابهة لعقود المشاركة في الإنتاج ومن هنا أصبحت مسألة اختيار مسألة اختيار الأسلوب أو الأساليب الاستثمارية الملائمة للاستثمار هي الطريق الأمثل لاستخراج النفط إذ يعد هذا الأمر غاية في الأهمية وخاص أنه يأتي ضمن استراتيجية اقتصادية واستثمارية واضحة للاقتصاد العراقي[1].

وبرزت عدة تحديات للدول المنتجة للنفط هي في كيفية السيطرة على رغباتها من خلال اختيار نمط الاستثمار الملائم الذي يتضمن تحكم البلد في عمليات الصناعة النفطية ذلك إن نمط الاستثمار غير المناسب مع

---

([1]) محمد محسن خنجر، أساليب الاستثمار النفطي في العراق، بحث منشور في مجلة دنانير، المجلد (1)، العدد (8)، بغداد، 2016، ص3.

مصالح البلد تترتب عليه أضرار مادية ومعنوية وهكذا استثمار مبني على أساس قيام الدولة باستثمار ثروتها النفطية بشكل مباشر ومستقل أو الاستفادة من الخيرات الوطنية أو الأجنبية من خلال الشركات النفط العراقية ويعد هذا النوع من الاستثمار من خلال النقل الكلي أو الجزئي لملكية الصناعة النفطية من الشركات الأجنبية أو من خلال صيغ المشاركة أو التملك الكلي كما حصل في الخليج العربي.

وبرزت فكرة التأميم بعد الحرب العالمية الثانية عندما لجأت بعض الدول إلى تحويل الملكيات الخاصة إلى ملكيات عامة أو جماعية عن طريق التأميم والسيطرة على الموارد الطبيعية وتحويلها لقائدة المجموع والقضاء على الاستغلال الفردي، حيث أصدرت المعية العامة للأمم المتحدة عدة قرارات أكدت فيها على حق الدولة المنتجة للنفط في السيطرة على ثرواتها النفطية وعلى استعادتها من أيدي الشركات الأجنبية التي تتول استغلالها كالقرار (1515) في 15 كانون الأول لسنة 1960م) والقرار (1803) في (14 كانون الأول لسنة 1962) اللذان يمنحان الدولة الحق بالسيطرة على مواردها. وإلغاء أي امتياز وهذ ما مهد الطريق للدول العربية المنتجة للنفط لتأميم حصص الشركات النفطية الأجنبية مثل (ليبيا والجزائر والعراق) الذي أصدر القانون رقم (69) لسنة 1972 الذي نص على تأميم عمليات شركة نفط العراق وكذلك إضافة إلى قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل (200, 101, 90, 70) بتأميم حصص الشركات الأجنبية العاملة في العراق في عام 1975) [1].

وقد تميز الاستثمار المباشر بالامتلاك الكلي لكافة الفعاليات الصناعية النفطية من قبل الطرف الوطني على اعتبار إن البلد صاحب الثروة هو من يقوم باستغلالها لذا فإن العوائد المادية تعود للبلد النفطي إضافة إلى التخلص من الاحتكارات الأجنبية النفطية ووضع النفط في خدمة عملية التنمية الاقتصادية إضافة إلى المرونة العالية في التعامل مع الأطراف الدولية في الصنعة النفطية [2].

وفي إطار هذه السياسة قامت شركة النفط الوطنية العراقية بعقد اتفاقات مع دولة مختلفة من أجل تزويدها بالمعدات والمكائن وتدريب الخبرات الوطنية في الخارج والتعاون مع المؤسسات التي تم التعاقد معها من أجل الاستفادة من ميزة التفوق الصناعي والتكنولوجي وتطور الطرف الأجنبي وذلك من خلال توثيق عقود مع الشركات

(1) نور عبد الستار إبراهيم الشمري، مصدر سابق، ص44 – 51.
(2) محمد أزهر السماك، أنماط العقود النفطية المختلفة وقرارات التأميم الثورية في العراق، بحث منشور في مجلة جامعة الموصل، العدد الرابع، السنة السادسة، بغداد، كانون الثاني، 1976، ص242.

الأجنبية تتم من خلالها الترخيص للطرف الوطني في استعمال خبراته الفنية والاطلاع على نتائج أبحاثه واختراعاته في الإنتاج مقابل عائد يتم الاتفاق عليه بينهما [1].

**2-الاستثمار النفطي في العراق ما بعد 2003:**

لعل الاستثمار يعد واحداً من أهم المتغيرات الاقتصادية التي لها الدور الحاسم في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية وبالتالي فإنه يمكن القول إنه واحداً من أهم أسباب تلكأ عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق طوال عقود مضت يعود إلى ضعف أو غياب الاستثمار سواء في جوانبه المادية أم البشرية. واعتمد النظام العراقي بعد عام 2003م سياسة نفطية تكاد تكون مغايرة للسياسة النفطية السابقة وهي تتلخص بضرورة إنهاء احتكار الدولة لملكية القطاع النفطي ومنح الآفاق أما القطاع الخاص المحلي والأجنبي للمساهمة الفعلية في أنشطة الاستكشاف والإنتاج والتسويق [2].

لقد عانى الاقتصاد العراقي طوال عقود مضت من مشكلات عدة ولعل واحداً كم أبرز تلك المشكلات هي معضلة غياب أو ضعف الاستثمار، ولعل الكثير من الآراء قد ظهرت لتفسير أسباب فشل عملية الاستثمار في الاقتصاد العراقي مثل مشكلة التمويل فضلاً عن الظروف السياسية غير المواتية دائماً وغياب الفكر على الاستثمار فضلاً عن والقوانين والتشريعات التي تضعها السلطة والتي تعد عاملاً على تثبيط همم الاستثمار ناهيك عن الإشكالية الضخمة المتعلقة بدور كل من القطاعين العام والخاص في القيام بعملية الاستثمار [3].

وهكذا لجأ العراق إلى الشركات الأجنبية لما تمتلكه من تقنيات متطورة في الصناعة النفطية ومن رؤوس أموال وخبرات عالية وبهذا سار على المنهاج نفسه الذي سارت عليه الدول المجاورة المنتجة للنفط. وقد تبلورت لدى متخذي القرار في العراق اليوم رؤيا جديدة في مجال الاستثمار وبين نجاحها. ولعل أفضل القرارات التي تسلط الضوء على تلك الرؤيا في الاقتصاد العراقي هي قراءة معمقة للقضايا الاقتصادية العراقية التي ظهرت في أهم وثيقة لدى الدولة وهي الدستور قانون القوانين كذلك الترجمة التنفيذية لهذه الوثيقة في وثيقة أخرى لا تقل عنها أهمية وهي الموازنة العامة والتي تبين توجهات أو برنامج عمل الحكومة خلال مدة زمنية معينة ومحددة هي سنة واحدة عادة. وفي هذا الإطار منح المجلس الأعلى للسياسات النفطية الصلاحية إلى وزارة النفط / شركة النفط الوطنية للدخول في مفاوضات لإبرام عقود مع الشركات النفطية العالمية بينما يضمن مصلحة البلاد العليا. شرط أن هذه

---

(1) أحمد حسين الهيتي، اقتصاديات النفط، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، بغداد، 2000، ص101.

(2) عبد الجبار عبود الحلفي ونبيل جعفر عبد الرضا، نفط العراق من عقود الامتيازات إلى التراخيص، دار ومكتبة البصائر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2003، ص108.

(3) ميثم لعيبي إسماعيل، توجهات الاستثمار في الاقتصاد العراقي بعد نيسان 2003 (قراءة في الدستور والموازنة العامة).

العقود مكملة لجهود الحكومة في تنمية قطاع الاقتصاد الوطني وبدأ يضمن الرقابة الدائمة على نشاطات الشركة الأجنبية مع الحصر في صياغة عقود المشاركة لأنه كثيراً ما يتم تفسير بعض مواد العقد لصالح الشركة الأجنبية كون هذه الشركات تمتلك من الكوادر المتخصصة والمهنية العالية ما يجعلها تصف وبصورة مؤكدة مصالحها وهويتها. والعراق يمتلك من احتياطي عالمي مؤكد بنحو (141 مليار برميل) ويفترض ألا يقل إنتاجه (6) ملايين برميل يومياً:

وفي عام 2006 تمكن الخبراء في العراق من تطوير أكثر من حقل عملاق على الرغم من المعدات القديمة وكان من ضمنها الحقل المشترك مع (قبة صفوان) إذ جرى حفر البئر وتطوير عام 2005 وبعد عام واحد وصل إنتاجه (8500) برميل يوميا [1].

ولكن الضغط الدولي المتمثل بالولايات المتحدة الأمريكية على النظام السياسي الحالي أدى إلى تبديل السياسة النفطية لدى الحكومة الاتحادية وإحقاق دور الاستثمار الوطني المباشر والاعتماد على الشركات النفطية العالمية (الأمريكية) لتطوير الحقول من خلال جولات التراخيص النفطية مما أدى إلى ضرر بالغ بالاقتصاد العراقي كون هذه الجولات كانت تفقد دراسة المعمقة من قبل المفاوض العراقي ما جعل برميل النفط الواحد يكلف الدولة العراقية (20) دولاراً في حين كانت تكلفة إنتاجه في ظل نظام الاستثمار المباشر مبلغ زهيد لا يتعدى سنتان من الدولار ولكن كانت هناك بعض السلبيات لجولات التراخيص هذه لا يمكن تجاوزها ولابد من وضع معالجات لها[2] .

وأولى هذه السلبيات هي إن هذه التراخيص قد شملت أهم وأكبر الحقول النفطية المنتجة في العراق منذ ثلاثينات القرن الماضي وإن الكوادر العراقية لها دراية كافية بإدارة هذه الحقول وكان الأولى بالحكومة العراقية أن تعرض حقولاً أخرى غير مطورة، كما إن عقود التراخيص جاءت بمعزل عن القوانين والتشريعات المنظمة لاستثمار الثروة النفطية كقانون حماية الثروة الهيدروكربونية رقم (84) لسنة 1985 وقانون شركات القطاع الحكومي رقم (22) لسنة 1997 كما إن هذه العقود التي سميت بعقود الخدمة كانت في جوهرها عقود مشاركة لأن الشركات قد شاركت بموجب هذه العقود في إدارة الإنتاج وملكية الإنتاج كما إنها تتحكم في معدلات الإنتاج ولها الحق الحصري في استثمار المكامن المستقبلية من الحقول. كما ورد في بنود العقود إن هذه الشركات غير ملزمة في الاستمرار في

(1) عبد الجبار عبود الحلفي ونبيل جعفر عبد الرضا، نفط العراق المصدر سابق،2003، ص110.
(2) مثنى مشعان المزروعي، الأهمية الاستراتيجية لنفط العراق في منظور قوى الاستهلاك الدولي، بحث مقدم إلى مركز المستنصرية للدراسات العربية، بغداد، 2009، ص16.

الإنتاج إذا ما حصل أي ظرف طارئ في المنطقة وبهذا فإن العراق سوف يخبر ما يترتب على ذلك تعاقدياً تأهيل عن إن هذه الجولات لم يصادف عليها البرلمان العراقي.

**ثانياً: نظرة على أنواع العقود التي مارسها العراق قبل جولات التراخيص** [1]:

واجهت صناعة النفط في العراق تحولاً رئيسياً في أوائل الستينيات من القرن الماضي عندما قررت الحكومة إعادة التفاوض لتعديل اتفاقية الامتياز التي وقعت مع شركة النفط العراقية IPC في أواخر العشرينات وبعد عدة أشواط من التفاوض بين الطرفين يأس العراق من التوصل إلى اتفاق مع الشركات المالكة لشركة نفط العراق سحب جميع مناطق التنقيب من IPC تاركاً لها حقوق الإنتاج في الحقول المنتجة فقد وصدر قانون رقم (80) لسنة 1961 والذي تم بموجبه استعادة (99.5%) من الأراضي التي كانت تسيطر عليها الشركات وحسب الاتفاقيات الامتياز الجائرة وقد تبع ذلك سلسلة من الإجراءات أخرها بتأميم عمليات شركة نفط العراق IPC في الأول من حزيران 1972.

بالقانون رقم (69) تبعها تأميم ما تبقى للشركات الأجنبية من امتيازات في الجنوب وفقاً لقانون (200) في عام 1975 لقد أتخذ العراق خطوات واسعة وكبيرة لاستثمار القانون رقم (80) بتأسيسه شركة نفط الوطنية العراقية ومنحها جميع الحقوق البترولية كحاملة الترخيص الوحيدة في العراق، وهكذا أصبحت مشاركة الشركات العالمية في الأعمال البترولية منذ ذلك الحين معتمدة كلياً على أن تسند لها الأدوار من قبل شركة النفط الوطنية العراقية. وقد دخل العراق فعلاً في عدد من اتفاقيات التعاون مع شركات عالمية ولكن وفق عقود خدمة مثل الاتفاقية مع شركة أيراب الفرنسية في 3/2/1968 وتشكيل شركة الف يكتين التي أفضت عملياتها إلى اكتشاف وتطوير وإنتاج عدد من الحقول في ميسان (البزركان، أبو عزابوفكه) واكتشاف حقل السيبة الغازي في البصرة وكذلك عقد الخدمة مع شركة براسبترو البرازيلية التي نجحت في اكتشاف حقل مجنون كما عقدت الحكومة العراقية عدداً من اتفاقيات التعاون الفني والاقتصادي مع الاتحاد السوفيتي والتي من بينها تقديم الدعم في تطوير حقل الرميلة الشمالي وتطوير حقل غرب القرنة وكذلك الحال صح شركة البترول الفرنسية CFP لتطوير حقل شرقي بغداد هذا إضافة إلى محاولات للتعاون مع شركات نفط عالمية بما فيها أكبر الشركات العالمية خلال المدة ما بين انتهاء الحرب العراقية الأيرانية وحرب الخليج الثانية حينما عرض العراق التعاون معها لتطوير خمسة من الحقول العملاقة المكتشفة غير

(1) محمد السيد بنداري، الوضع القانوني لخصوصية عقود البترول دراسة تحليلية، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 9 العدد 1، 2023 ص 1388.

المنتجة. وبعد الحرب أي في عام 2003 واجه العراق تحولاً جديداً في صناعة النفط حيث كان النظام الجديد يرغب بشدة في الإسراع في تطوير حقول النفط من أجل رفع الإنتاج إلى أقصى حد ممكن عملياً ومن هذه القرارات المهمة في هذا الصدد كان اختيار الوزارة لنظام التراخيص بصورة عامة وبالأخص اختيار نوع العقد الذي يجري في المفاوضات من أجل العقد الذي وقع الخيار عليه في هذه المرحلة.

عقود التراخيص:

وهي اتفاقية تعطي الحكومة بموجبها لشركة النفط حق الاستكشاف وإنتاج النفط في منطقة معينة وهذه العقود شكل عقود الامتيازات التي ظهرت في أوائل القرن العشرين. لكن هذه الاتفاقيات تعطي لشركة النفط المستثمرة حقوقاً حصرية في التنقيب والإنتاج لمدة محددة من الزمن وتنافس الشركات بتقديم عروض وهذا النوع من العقود أقل تعقيداً ولا يتطلب من الدول النفطية الخبرة والدعم الفني كالذي يتطلبه عقود المشاركة في الإنتاج حيث إنه يمكن أن يركز على الشروط التجارية المحددة وإذا تم إنتاج النفط فإن الحكومة المضيفة تحصل على العائدات بالمقابل يسترد الفائز بالعرض جميع المخاطر المالية للاستثمار بما فيها الربح من المشروع. إن أسلوب الاستثمار في جولات التراخيص تم طرحه من قبل وزارة النفط العراقية لتطوير الصناعة النفطية ورفع سقف الإنتاج النفطي ويمكن التعرف على تلك الجولات من خلال الآتي:

**1- جولة التراخيص الأولى:**

لقد عرض الاستثمار في الجولة الأولى بتاريخ 29 حزيران 2009 للتراخيص ستة من أضخم الحقول النفطية العراقية باحتياطي نفطي مقدار (43) مليار برميل هي حقل الرميلة الشمالي والجنوبي، حقل الزبير، وحقل غربي القرنة، وثلاثة حقول ميسان (برزكان، ابوغرب، الفكه) وحقل باحسن وحقل كركوك وحقلين للغاز هما حقلي غاز عكاس في محافظة الانبار، وحقل المصورية في محافظة ديالى.

ان الهدف من هذه الجولات استقطاب الاستثمارات الأجنبية التي ستساعد على تطوير الصناعة النفطية ورفع مستوى الإنتاج إذ ستضيف الجولة الأولى حوالي (1.5) إلى (2) مليون برميل يومياً وهذا يتطلب استثمار أموال كبيرة، إذ ستوفر جولات التراخيص الأولى والثانية حوالي (50) مليار دولار لتطوير الحقول، اسفرت جولة التراخيص الأولى عن توقيع ثلاث عقود هي (حقل الرميلة إلى ائتلاف شركتي برتيش بتروليوم والنفط الوطنية الصينية ينوك التي تمتلك أكبر المصافي في الصين واسيا وحقل غرب القرنة المرحلة (1). وحقل الزبير وتكون مدة العقد 20 عام قابلة للزيادة قسمت إلى مراحل الأولى ما بين 3-7 سنوات، أما المرحلة الثانية فهي المحافظة على إنتاج الذروة للمدة 7-10 سنوات السنوات المتبقية هي التي يتراجع بها الإنتاج وفي التسلسل الطبيعي لأي حقل[1].

(1) أكرم علي الشاهين، مصدر سابق، ص292.

جدول (5) الحقول المطروحة في جولة التراخيص الأولى

| ت | الحقل | الاحتياطي (مليار برميل) | القيمة التي أعطتها وزارة النفط عن كل برميل إضافي | الشركة المتقدمة للاستثمار | العائد الذي تريده الشركات عن كل برميل إضافي | نتيجة العرض |
|---|---|---|---|---|---|---|
| .1 | الرميلة | 17 | 42 دولار | تحالف شركتي (موبيل) الأمريكية و (بتروناس) الماليزية. | 4.80 دولار | لم توافق الوزارة على عرضها |
| | | | | ائتلاف شركتي النفط الوطنية الصينية PCNP وبرتيش بتروليوم البريطانية BP | 3.99 دولار | فازت بالاستثمارات بعد أن وافقت على سقف وزارة النفط |
| .2 | بأي حسن | 2.3 | 4 دولار | الشركة الأمريكية كونوكو فيليبس | 26.70 دولار | لم تقبل بسقف وزارة النفط |
| .3 | ميسان | 2.3 | 2.3 دولار | ائتلاف شركتين صينيتين هما (CNOOC) وسينوبيك انترناشول | 25.4 دولار | لم تقبل بسقف وزارة النفط |
| .4 | الزبير | 4 | 2 دولار | ائتلاف شركات أيني الأيطالية وشركة اوكسيدنتال الأمريكية وشركة كوريا للغاز | 4 دولار | فازت بالاستثمارات بعد أن وافقت على سقف وزارة النفط |
| | | | | ائتلاف بقيادة شركة اكسون الأمريكية | 4.90 دولار | لم تقبل بسقف وزارة النفط |
| | | | | ائتلاف بقيادة شركات (ONGC) الهندية | 4.90 دولار | لم تقبل بسقف وزارة النفط |
| .5 | غرب القرنة المرحلة (1) | 8.7 | 1.90 دولار | مجموعة الشركات الفرنسية توتال والأمريكية ولوك اويل الروسية | 4 دولار | لم تقبل بسقف وزارة النفط |
| | | | | اكسون موبيل وشل البريطانية الهولندية | 4 دولار | فازت بالاستثمارات بعد أن وافقت على سقف وزارة النفط |
| .6 | كركوك | 8.6 | 4 دولار | 4 شركات بقيادة شركة شل | 7.89 دولار | لم تقبل بسقف وزارة النفط |
| .7 | عكاس الغازي | | | شركة اديسون الأيطالية | | لم تقبل بسقف وزارة النفط |
| .8 | المنصورية الغازي | | | لم تتقدم أي شركة بعطاء الاستثمار | | |

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

وزارة النفط، دائرة العقود والتراخيص القسم القانوني، جولة التراخيص الأولى.

**2- جولة التراخيص الثانية:** بعد جولة التراخيص الأولى قامت وزارة النفط بجولة التراخيص الثانية في 12 كانون الأول 2009 وطرح منها 10 حقول نفطية وحقل غازي يضم حقولاً مكتشفة وغير مطورة تنافست 45 شركة من جنسيات مختلفة من 33 دولة على هذه الحقول. أما الحقول المشمولة في هذه الجولة فهي حقل مجنون وغرب القرنة. أما المرحلة الثانية فشملة حقل الحلفأية، الغراف، مجموعة الكفل، مرجان وبدرة وتشمل جولة التراخيص مجموعة الحقول الشرقية التي تضم حقل خشم الأحمر، قمر والقيارة والنجمة في محافظة نينوى. وتناولت في هذه الجولة الحقول التالية ومنا حقل غرب القرنة المرحلة الثانية ذي الاحتياطي البالغ (12.9) مليار برميل وقد تم استثماره من قبل ائتلاف شركتي لوك اوبل الروسية بنسبة (56.25%) وشركة شتات اوبل النرويجية بنسبة (18.75%) أما الشريك الوطني (شركة نفط لجنوب) فقد كانت نسبته (25%) من العقد وقد بلغت مكافأة الشركات (1.15) دولار عن كل برميل إضافي منتج فوق خط الشروع والبالغ (120) ألف برميل يومياً، أما مكافأة الحكومة العراقية على توقيع العقد فقد بلغت (150) مليون دولار، أما الحد الأدنى للالتزامات المالية الواجب على الشريك الأجنبي إنفاقها على الحقل فقد بلغ (300) مليون دولار وتم تطوير الإنتاج إلى (1.8) برميل يومياً.

أما الحقل الثاني ضمن جولة التراخيص الثانية فهو حقل مجنون: البالغ احتياطه النفطي (12.6) مليار برميل فقد تم استثماره من قبل ائتلاف ضم شركة Shell الهولندية بنسبة 45% وشركة بتروناس Petronas الماليزية وبنسبة 30% من العقد والنتبقي 25% حصة الشريك الوطني، أما مكافأة الشركات (1.39) دولار عن كل برميل إضافي منتج بعد الإنتاج الأولي للحقل والبالغ (175) ألف برميل أما مكافأة الحكومة العراقية على توقيع العقد بلغت (150) مليون برميل والحد الأدنى للالتزامات المالية الواجب على الشريك الأجنبي إنفاقها على الحقل فقد بلغ (300) مليون برميل دولار حيث تم رفع الإنتاج إلى (1.8) مليون برميل يومياً.

أما الحقل الثالث ضمن جولة التراخيص الثانية فهو حقل حلفأيا : ذي الاحتياطي البالغ (4.1) مليار برميل فيتم استثماره من قبل ائتلاف ضم شركة Cnpc الصينية وبنسبة 37.5% من العقد وشركة Petronas الماليزية وبنسبة 18.75% من العقد وشركة Total الفرنسية وبنسبة 18.75% من العقد وبلغت مكافأة الشركات (1.40) دولار عن كل برميل إضافي منتج بعد الإنتاج الأولي للحقل والبالغ (70000) ألف برميل يومياً أما مكافأة الحكومة العراقية على توقيع العقد (150) مليون دولار والحد الأدنى للالتزامات المالية الواجب على الشريك الأجنبي إنفاقها على الحقل بلغ (200) مليون دولار وتم رفع إنتاج الحقل إلى (535) برميل يومياً.

أما الحقل الرابع ضمن جولة التراخيص الثانية فهو حقل الغراف : ذي الاحتياطي (0.9) مليار برميل فيتم استثماره من قبل شركة Petronas لماليزية وبنسبة 45% من العقد وشركة جابكس Japex اليابانية وبنسبة 30% من العقد وبلغت مكافأة الشركات (1.49) دولار عن كل برميل إضافي منتج بعد الإنتاج الأولي للحقل والبالغ (35000) ألف برميل يومياً أما مكافأة الحكومة العراقية على توقيع العقد بلغت (100) مليون دولار والحد الأدنى للالتزامات المالية للشريك الأجنبي إنفاقها على الحقل بلغ (150) مليوناً وعملت الشركتين على تطوير الإنتاج في الحقل إلى (230) ألف برميل يومياً.

أما الحقل الخامس ضمن جولة التراخيص الثانية فهو حقل بدرة : والذي يتم استثماره من قبل ائتلاف ضم شركة غازبروم Gazprom الروسية بنسبة 30% من العقد وشركة كورغاز Korgas الكورية بنسبة 22.5% من العقد وشركة Petronas الماليزية بنسبة 15% من العقد وشركة تابكو Tpa التركية بنسبة 15% من العقد وبلغت مكافأة الشركات (5.5) دولار عن كل برميل إضافي منتج بعد الإنتاج الأولي للحقل والبالغ (15000) ألف برميل يومياً وبلغ الحد الأدنى للالتزامات المالية الواجب على الشريك الأجنبي إنفاقها على الحقل (100) مليون دولار وعملت هذه الشركة على تطوير الطاقة الإنتاجية إلى (170) ألف برميل[1].

أما الحقل السادس ضمن جولة التراخيص الثانية فهو حقل القيارة: والذي يتم استثماره من قبل شركة سونانغول Sonangol الأنغولية وبنسبة 75% من العقد وقد بلغت مكافأة الشركة (5) دولار عن كل برميل إضافي منتج بعد الإنتاج الأولي للحقل والبالغ (30000) ألف برميل يومياً وبلغت مكافأة الحكومة العراقية عن توقيع العقد (100) مليون دولار أما الحد الأدنى للالتزامات المالية الواجب على الشريك الأجنبي إنفاقها فقد بلغت (150) مليون دولار وعملت هذه الشركة على تطوير الحقل بطاقة إنتاجية (120) ألف برميل.

أما الحقل الأخير ضمن جولة التراخيص الثانية فهو حقل نجمة: والذي تم استثماره من قبل شركة Sonangol الأنغولية وبنسبة 75% وقد بلغت مكافأة الشركة المستثمرة في هذا الحقل (6) دولار عن كل برميل منتج بعد الإنتاج الأولي للحقل والبالغ (20000) ألف برميل يومياً أما مكافأة الحكومة العراقية عن توقيع العقد فقد بلغت (100) مليون دولار أما الحد الأدنى للالتزامات المالية الواجب على الشريك الأجنبي إنفاقها على الحقل فقد بلغت (100) مليون دولار وعملت هذه الشركة على تطوير الحقل بطاقة إنتاجية (110) ألف برميل [2].

---

([1]) يحيى حمود حسن، دراسات في الاقتصاد العراقي، قسم الدراسات الاقتصادية، جامعة البصرة، الطبعة الأولى، 2012، ص88 – 89 – 190.

([2]) مهند الشيخلي، جولات التراخيص النفط العراقي ماذا سيترتب عنها، تقرير منشور على الشبكة المعلوماتية الأنترنت، موقع أصوات العراق.

جدول (6) الحقول المطروحة ضمن جولة التراخيص الثانية

| الحد الأدنى للالتزامات المالية للشريك الأجنبي مليون دولار | مكافأة العقد أو هبة العقد مليون دولار | الإنتاج المستهدف مليون برميل يومياً | الإنتاج الأولي مليون برميل يومياً | مكافأة الشركة عن كل برميل إضافي منتج / دولار | النسبة المئوية للشركة من العقد | جنسية الشركة | الشركة المستثمرة | الحقل | الجولة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 300 | 150 | 1.8 | 0.120 | 1.15 | 56.25 | روسيا | Luk oil | غرب القرنة المرحلة الثانية | جولة التراخيص الثانية |
| | | | | | 18.75 | نرويج | Stat oil | | |
| 300 | 150 | 1.8 | 0.175 | 1.39 | 45 | هولندا | Shell | مجنون | |
| | | | | | 30 | ماليزيا | Petronas | | |
| 200 | 150 | 0.535 | 0.070 | 1.50 | 37.5 | الصين | Petro Chain | حلفأيا | |
| | | | | | 18.75 | ماليزيا | Petronas | | |
| | | | | | 18.75 | فرنسا | Total | | |
| 150 | 100 | 0.230 | 0.035 | 1.49 | 45 | ماليزيا | Petronas | الغراف | |
| | | | | | 30 | يابان | Japex | | |
| 100 | 100 | 0.170 | 0.015 | 5.5 | 30 | روسيا | Gas Prom | بدرة | |
| | | | | | 22.5 | كوريا الشمالية | Kogas | | |
| | | | | | 15 | تركية | Tpao | | |
| | | | | | 7.5 | ماليزيا | Petronas | | |
| 150 | 100 | 0.120 | 0.030 | 5 | 75 | انغولا | Sonangol | القيارة | |
| 100 | 100 | 0.120 | 0.020 | 6 | 75 | انغولا | Sonangol | نجمة | |

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

جمهورية العراق، وزارة النفط، دائرة العقود والتراخيص، القسم القانوني، جولة التراخيص الثانية.

*(1)* جولة التراخيص النفطية الثانية تنتهي باستثمار سبعة حقول من أصل عشرة : www.iraq4alnews.dk/new

**3- جولة التراخيص الثالثة:** أعلنت في آواخر أيار 2010 فجاءت لتطوير ثلاث حقول غازية هي عكاز في الأنبار والمنصورية في ديالى والسيبة في البصرة الهدف من ذلك أن يكون العراق أحد الدول المهمة والمنتجة والمصدرة للغاز وهي خطوة للاستثمار في الثروة النفطية ويمكن توضيح هذه الحقول والشركات الفائزة بالجولة وكما موضح في الجدول التالي [1].

جدول (7) الحقول المطروحة في جولة التراخيص الثالثة

| الحقول | الشركة الفائزة |
|---|---|
| حقل عكاز | ائتلاف شركتي كوكاز الكورية25% ومونأي كاز الكازاخستانية75% |
| حقل السيبة | ائتلاف تقوده كويت45% انيرجي بنسبة 60% و TPAO التركية30% |
| حقل المنصورية | ائتلاف تقودة TPAO بنسبة 37.5% وعضوية كويت انرجي بنسبة 22.5% وكوكاز الكورية بنسبة 25% |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:
جولات التراخيص لتطوير الحقول النفطية أهم المنجزات التي حققتها الوزارة في العام 2010.
www.alfayhaa/news/middle.

1- حقل عكاز الغازي: يوجد هذا الحقل غرب بغداد

وقد تم توقيع مسودات العقود لهذه الحقول الغازية وإحالتها إلى مجلس الوزراء للتوقيع بهدف سد الحاجة المحلية في قطاع الكهرباء وسد حاجة المصانع وتصدير الفائض منها لضمان إيرادات إضافية واستعادة المحافظات المنتجة من قيمة البترول دولار وانعكاسات نجاح المشاريع على البيئة التحتية البشرية والاقتصادية في عموم العراق.

2- حقل السيبة الغازي: وهو حقل صغير في محافظة البصرة ثم توقيع عقده مع شركة (كويت انتيرجي) الكويتية وشركة (Tpao) التركية وشركة نفط البصرة يبلغ احتياطه الثابت (3.0) ترليون قدم مكعب قياسي ويكون أجر الربح (7.5) عن كل كمية غاز منتج أي تعادل برميل نفط منتج أي إن (7.5) تعطي كحافز عن كمية الغاز التي تعطي نفس كمية الحرارة التي يعطيها برميل النفط وإن إنتاج هذا الحقل سيكون (100) مليون قدم مكعب قياسي/اليوم أما الإنتاج الأدنى فيكون (60) مليون قدم مكعبه/اليوم.

3- حقل المنصورية الغازي: بوجود هذا الحقل في ديالى يبلغ احتياطه الثانية (3.3) ترليون قدم مكعب قياسي، تم توقيع هذا العقد مع ائتلاف الشركة الكويتية وشركة كوكاز (Koqas) الكورية والشركة التركية (Tpao) ويكون أجر

(1) فؤاد قاسم الأمير، الجديد في القضية النفطية العراقية، قاهر للطباعة الفنية الحديثة، شباط، 2012، ص225 – 226.

الربح (70) دولار عن كل كمية غاز ويكون ذروة إنتاجية (320) مليون قدم مكعب قياسي والإنتاج الأدنى (230) مليون قدم مكعب قياسي.

كما تم التعاقد مع ائتلاف ضم شركتي الوطنية الصينية للنفط البحري (كنوك) وشركة النفط الوطنية التركية (تابو) لتطوير حقول الفكة وبزركان وأبو غرك في محافظة ميسان قرب الحدود الإيرانية ويبلغ الاحتياطي (2.5) مليون برميل نفط ويتوقع الارتفاع بإنتاجه من مائة ألف برميل حالياً إلى 450 ألف برميل في غضون السنوات الست القادمة سيدفع العراق بموجب العقد للشركة (2.3) دولار أمريكي عن كل برميل تنتجه في حالة تحقيقها زيادة نسبتها (10%) عن الإنتاج الحالي للحقل والجانب الإيجابي في هذا الاتفاق هو مشاركة شركة الحفر الحكومية العراقية في عمليات لتطوير مقابل حصة (25%) من موارد الائتلاف الذي تحوز فيه الشركة الصينية على نسبة (63.75%) والشركة الحكومية التركية على (11.25%) وأكدت وزارة النفط إن ميسان تصبح منتجاً رئيسياً للنفط الخام في العراق. إذ إن تطوير الحقول الثلاثة بالإضافة إلى حقل حلفأية والذي أحيل إلى ائتلاف شركات توتال الفرنسية وبتروتاس الماليزية وشركة (Cnpc) التركية سيصل بإنتاج المحافظة خلال السنوات الست المقبلة من النفط إلى مليون برميل يوميا [1].

وحسب الإحصاءات الدولية المستقبلية لصندوق النقد الدولي فإن احتياطيات العراق من الغاز تقدر بـ (112) ترليون قدم مكعب ولكن لا يتبع منها سوى (1.5) مليار قدم مكعب يومياً بسبب قلة الإمكانات التقنية المتاحة. فيما يقدر خبراء النفط والغاز العراقيون والأجانب إن هناك حوالي (700) مليون قدم مكعب من الغاز العراقي المصاحب للنفط يتم حرقه يومياً لعدم وجود البنية التحتية اللازمة للاستفادة منها وبحسب التقديرات فإن حجم الغاز الذي يجري إهداره بالاحتراف يبلغ نحو (8) مليار متر مكعب من الغاز سنوياً ووفقاً للأسعار العالمية السائدة فإن العراق يخسر (70) مليار دولار سنوياً وبحسب تقدير الخبراء فإن العراق يتكبد حالياً خسائر مالية من صرف الغاز بواقع نحو (60) دولار في الثانية الواحدة [2]

**4- جولة التراخيص الرابعة:** أطلقت وزارة النفط العراقية جولة التراخيص الرابعة في 25 نيسان 2011 التي تشمل تطوير المواقع الاستكشافية الجديدة البالغ عددها 12 موقعاً وأهمها الحقول الغازية للاستثمار وهذه الحقول موزعة على المحافظات العراقية وإن غالبية الرقع الاستكشافية يعتقد بوجود الغاز فيه بنسبة أكبر من النفط [3].

---

([1]) علي الأسدي، مناقشة محايدة لعقود النفط العراقية الأخيرة Iraq4alnews.dk/shownews.php

([2]) عبد علي كاظم المعموري، مالك دحام الجميلي، النفط والاحتلال في العراق، الطبعة الأولى، 2011، ص302 – 306.

([3]) يحيى حمود حسن، مصدر سابق، ص194.

ويمكن توضيح هذه المواقع ومحافظاتها ومساحتها مع احتمالات وجود النفط أو الغاز فيها كما في (الجدول –8)

جدول (8) المواقع المعروضة في جولة التراخيص الرابعة

| الموقع | المحافظة | المساحة | احتمالات الاستكشاف |
|---|---|---|---|
| الأول | نينوى | 7300 كم2 | الاحتمال بوجود غاز فيه |
| الثاني | نينوى والأنبار | 8 ألف كم | الاحتمال بوجود غاز فيه |
| الثالث | الأنبار | 7 آلاف | الاحتمال بوجود غاز فيه |
| الرابع | الأنبار | 8 آلاف كم | الاحتمال بوجود غاز فيه |
| الخامس | الأنبار | 9 آلاف كم | الاحتمال بوجود غاز فيه |
| السادس | النجف والأنبار | 9 آلاف كم | الاحتمال بوجود غاز فيه |
| السابع | القادسية وبابل والنجف والمثنى | 6 آلاف كم | الاحتمال بوجود نفط |
| الثامن | ديالى وواسط | 6 آلاف كم | الاحتمال بوجود غاز فيه |
| التاسع | البصرة | 900 كم | الاحتمال بوجود نفط |
| العاشر | المثنى وذي قار | 5500 كم | الاحتمال بوجود نفط |
| الحادي عشر | المثنى | 16 ألف كم | الاحتمال بوجود غاز فيه |
| الثاني عشر | النجف | 16 ألف كم | الاحتمال بوجود غاز فيه |

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

وزارة النفط، دائرة العقود والتراخيص القسم القانوني، جولة التراخيص الرابعة.

أما الشركات التي ستدخل في جولة التراخيص النفطية الرابعة هي الشركات التي تعاقدت معها الوزارة في جولة التراخيص النفطية الأولى والثانية، فضلاً عن الشركات التي لم توقع الوزارة معها عقوداً نفطية. إن الهدف من هذه الجولة احتمالية اكتشاف الغاز في المناطق المحدودة، ويتم وتطويره وإنتاجية لتلبية الحاجة المحلية للغاز في توليد الطاقة الكهربائية للمحطات التي تعمل بالغاز وكذلك الصناعات التي تعمل على غاز الوقود [1].

إن جولة التراخيص الرابعة تتميز بالعديد من التغيرات عن جولات التراخيص الثلاثة الأولى، حيث سيتم احتساب رسم الأجور أو المبلغ الذي ستدفعه الحكومة لهذه الشركات عن كل برميل من النفط المتبع بشكل مختلف في العقود الجديدة ففي إطار الصيغة الجديدة لرسم الأجور ، حيث ستقوم الحكومة وفقاً للصيغة الجديدة باقتطاع تكلفة العقود الفرعية من مجموع الإنتاج ومن ثم دفع رسوم الأجور عن الكمية المتبقية من الإنتاج وبعبارة أخرى إذا كان الإنتاج الكلي هو (1) مليون برميل 300 ألف برميل منها من إنتاج شركة فرعية متعاقدة مع الشركة صاحبة العقد فإن

(1) يحيى حمود حسن، مصدر سابق، ص196 – 197.

الشركة المتعاقدة تتلقى رسم الأجور فقط عن (700) ألف برميل وتهدف الصبغة الجديدة إلى خفض تكلفة العقود الفرعية ومن الاختلافات التي ميزت بها جولة التراخيص الرابعة هي المعايير التي تم بها الحكم على المناقصات ففي الجولات السابقة تم الأخذ بعين الاعتبار سعر رسم الأجور الذي سيتقاضاه المتعاقد وكمية الإنتاج الموافق عليها من قبل الشركات. أما الجولة الرابعة فإن العديد من المناطق لم تكتشف بعد أي عدم إمكانية تقدير الناتج الفعلي لذا سيكون رسم الأجور هو المعيار الوحيد [1].

5- **جولة التراخيص الخامسة:** صادق مجلس الوزراء العراقي في 23 يناير 2020 بالموافقة على عقود جولة التراخيص الخامسة المتعلقة بتطوير الحقول النفطية والرقع الحدودية وحقول الغاز في محافظة ديالى. وقد تضمنت هذه الجولة إحالة ست حقول للاستثمار الأجنبي أربعة منها نفطية وحقلي غاز إلى شركتين صغيرتين من الصين وأخرى من الأمارات بشروط سخية وبعقود طويلة الأمد تتراوح ما بين 25 – 34 سنة وهذه العقود هي شكل من أشكال عقود مشاركة الإنتاج التي نعمل بها كردستان العراق والحقول المحالة للاستثمار هي [2]

1- حقول غاز جلابات وكمر في محافظة ديالى تم إحالته إلى شركة نفط لهلال الإماراتية.
2- حقول غاز خشم الأحمر وانجانا في ديالى. تم إحالته إلى شركة نفط الهلال الإماراتية، ويقدر الاحتياطي النفطي في حقل خشم الحمر بنحو 251 مليون برميل فيما يقدر احتياطي الغاز الطبيعي فيه بنحو 2.2 ترليون قدم مكعب قياسي.
3- حقول نفط خانة في ديالى وهو حقل حدودي نفطي بين العراق وإيران يجاور حقل أيراني يحمل الاسم نفسه تم إحالته إلى شركة جيوجاد بتروليوم الصينية.
4- حقل سندباد وهو حقل نفطي في البصرة بين الحدود العراقية والإيرانية تم إحالته إلى المجموعة المتحدة للطاقة (صينية) وقدر الاحتياطي النفطي حقل سندباد بحولي 2.15 مليون برميل.
5- حقل الحويزة في محافظة ميسان على الحدود العراقية – الإيرانية، وهو مجاور لحقل نفط بيدرا الغربي الإيراني، وتم إحالته إلى شركة (جيوجاد) بتروليوم الصينية ويقدر الاحتياطي النفطي في حقل الحويزة بنحو 2.4 مليار برميل.
6- الرقعة الاستكشافية (خضر الماي) وتقع في البصرة على الحدود العراقية الكويتية ويتم إحالته إلى شركة الهلال الإماراتية.

---

([1]) حيدر إبراهيم ومصطفى صباح، العراق يعلن عن جولة تراخيص رابعة www.almawsil.com/vb/show .

([2]) نبيل جعفر عبد الرضا، جولة التراخيص لخامسة – هدر جديد للثروة النفطية في العراق، مركز بغداد للتنمية القانونية والاقتصادية، 28/7/2020.

**أهداف جولة التراخيص الخامسة:**

1- جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى قطاع النفط والغاز العراقي.
2- جذب الاستثمار إلى المناطق المهملة في البلاد.
3- تطوير قطاع الغاز لتغطية حاجة السوق المحلية والحد من استهلاك النفط لتوليد الطاقة.
4- تأمين سلامة الأراضي العراقية من خلال تطوير المناطق الحدودية.
5-ضمان عدم هدر أي موارد هيدروكاربونية إلى الدول المجاورة عن طريق انحدارها خارج الحدود.

**مكونات ومضامين ومؤشرات السياسية النفطية**

لابد ومن الضروري تحديد مضامين ومؤشرات السياسة النفطية في العراق:

1- قطاع الاستكشاف والتطوير والإنتاج: في هذا القطاع لابد أن يتضمن عقد السياسة النفطية ما يلي [1]:

1- عدم تطوير أي حقل نفطي جديد باستثناء الحقول الحدودية وعدم إحالة أي حقل نفطي منتج أو مكتشف إلى الشركات النفطية الدولية.

2- اقتصار أي تطوير للحقول النفطية غير المتعاقد عليها لغاية آب 2016 على الجهد الوطني حصراً مع المشاركة مع شركات الخدمة النفطية الدولية عند الضرورة وضمن عقود الخدمات التقليدية لفعالية وفرة محددة.

3- إنهاء حرق الغاز المصاحب لاستخراج النفط وحسب آخر المعلومات الإحصائية المتوفرة في وزارة النفط والتي تعلقت بالأشهر الماضية والتي يتضح منها إن نسبة حرق الغاز المصاحب في المحافظات الجنوبية (البصرة وميسان وذي قار) قد بلغ (60.4%) من مجمل الغاز المصاحب المنتج في تلك المحافظات. أما النسبة على عموم العراق (بدون احتساب كردستان) فإنها تتجاوز (56%) في الوقت الذي يستورد العراق الغاز من أيران.

4- يحتل تطوير الحقول الحدودية أهمية خاصة وحساسة ومتميزة بحكم إمكانية تطويرها المشترك بأسلوب (التوحيد Unitization) مع دولة الجوار المعينة وخاصة الكويت وأيران وحسب ما تشير إليه التجربة الدولية فإن اعتماد أسلوب التوحيد له الأفضلية في تطوير هذه الحقول بسبب العديد من المبررات والامتيازات الاقتصادية والسياسية.

5- جولة التراخيص الخامسة الأخيرة تعد هذه العقود تخدم مصلحة الشركات النفطية على حساب المصلحة الوطنية إضافة إلى تعارضها مع مبدأ تحقيق أعلى منفعة للشعب العراقي.

6- تتعهد الحكومة بالتعجيل في تنفيذ مشروع حقن ماء البحر بأسرع ما يمكن خاصة المرحلة الأولى من المشروع ويفضل أن لا تقل نسبة مساهمة الجهد الوطني التقيد به (51%).

---

([1]) أحمد موسى جياد، مركز بغداد للتنمية القانونية والاقتصادية، أبريل 2/2/2018

7- عدم المطالبة لإعادة التفاوض بشأن عقود جولات التراخيص السابقة لما تقدمه للعراق من فوائد مالية عالية.

8- إن وثيقته السياسية النفطية تنص يوضح على أفضلية عقود الخدمة على عقود المشاركة في الإنتاج.

9- أن تكون حركة الاستكشافات محصورة بالجهد الوطني.

10- تطوير الطاقات البشرية العراقية والاستفادة من المهارات الداخلية.

2- الأنابيب والخزانات ومنشآت التصدير (القطاع الوسطي):

لابد من تطوير الحقول لنفطية المتعاقد عليها بموجب جولات التراخيص. وما يصاحبها من زيادة الإنتاج النفطي فإن هذا يتطلب الأنابيب والخزانات ومستودعات ومنشآت تصدير النفط وهذا ما نصت عليه وثيقة السياسة النفطية بمؤشرات كمية وهي كما يلي:

1- توفير كافة الطاقات المتوفرة لكل من الأنابيب والخزانات والمنشآت الخاصة بالتصدير.

2- المشاريع التي قيد التنفيذ حالياً وجدولة اكتمالها للأنابيب والخزانات ومنشآت تصدير النفط الخام.

3- الحكومة يجب أن تلتزم بالطاقات بتوفيرها وتوقيتها الزمني للأنابيب والخزانات ومنشآت التصدير للنفط الخام.

4- لا تتضمن مؤشرات الأنابيب والخزانات أعلاه تلك التي تقع ضمن حدود المنطقة المثبتة للحقول المتعاقد عليها بموجب جولات التراخيص عندما تكون تلك المنشآت من ضمن الالتزامات التعاقدية للشركات النفطية الدولية المعنية.

وتعمل الحكومة على تحقيق مرونة التصدير وذلك من خلال تعدد منافذ التصدير وخاصة بإعادة تأهيل وتفعيل أنبوب كركوك عبر الأراضي التركية وعبر الأراضي السورية عند تحسن الأوضاع الأمنية هناك والأردن وأن تدرس بجدية البدائل المجدية اقتصادياً واستراتيجياً من تكثيف التوجه إلى الأسواق الآسيوية بحراً أو بواسطة الأنابيب عبر أيران.

وتحتل شركة (سومو) موقع مهم وخصوصية خاصة ومتميزة تتجاوز من الناحية الفعلية والدور الاقتصادي للقطاع النفطي إلى مجمل الاقتصاد العراقي وفي هذا المجال تتضمن السياسة النفطية ما يلي:

1- توفير المرونة العلمية الضرورية لشركة سومو مما يساعدها على القيام بمهمتها التسويقية بشكل كفوء وفاعل وحسب متطلبات السوق وتغيراته من جهة والأهمية النسبية لمختلف أنواع النفط المنتج (حسب درجة الكثافة ومحتوى الكبريت وغيرها) من جهة ثابته.

2- إلزام شركة سومو بجميع ضوابط ومتطلبات الشفافية والافصاح عن كل نشاطها ونشر التقارير الشهرية بشكل تام ومنتظم للاطلاع عليها.

3- عدم السماح لشركة سومو بالقيام بنشاطات خارج مهمتها التسويقية الأساسية بدون موافقة الحكومة والبرلمان ومن أهم تلك النشاطات التي تتسم بعنصر المخاطرة أو المضاربة أو ما يمكن أن يترتب عليها خسائر أو أعباء مالية أو التزامات دولية هي المتاجرة والتحوط والمشاركة في الأرباح وامتلاك موجودات مادية خارج العراق.

3- قطاع تصفية النفط وتصنيع الغاز [1]:

يعاني قطاع التصفية وتصنيع الغاز من مشاكل عديدة لابد من الحكومة تشخيصها بدقة وتحديد ما ستقوم به لمعالجتها في وثيقة السياسة النفطية وخاصة إن الدراسات والمعلومات الإحصائية تؤكد على وجود فجوة كبيرة ومزمنة بين كمية ونوعية المنتجات النفطية المنتجة محلياً من جهة وأنماط الطلب المحلي عليها مما يحتم على العراق استيراد كميات كبيرة لسد العجز وذلك بسبب قدم المصافي والتكنولوجيا المستخدمة ومن أهم الشواهد على ذلك هو نسبة إنتاج زيت الوقود التي بلغت حوالي (45%) من مجمل المصافي العراقية. إن أهم ما يجب أن تتضمنه وثيقة السياسة النفطية هي مجموعة من المؤشرات الكمية للمشروع والأهداف والإجراءات التي على وزارة النفط القيام بها وهي كما يلي:

1- الكشف عن الطاقات التصميمية والطاقات التشغيلية الفعلية لكل من المصافي العاملة حالياً وتبيان نوعية وكمية جميع المنتجات النفطية المنتجة فيها.

2- الكشف عن كمية ونوعية وقيمة كافة المنتجات النفطية المصدرة والمستوردة.

3- تحديد حجم الطاقات التصميمية والطاقات التشغيلية للمصافي الجديدة التي سيتم إنشائها خلال مدة الحكومة ونوعية وكمية جميع المنتجات النفطية التي ستنتجها هذه المصافي الجديدة (مؤشرات الهدف).

4- تلتزم الحكومة بإكمال المصافي التي قيد الإنشاء.

5- تلتزم الحكومة بعدم إحالة أو قبول إنشاء أي مصفى بطريقة الاستثمار لا تتوفر فيه كحد أدنى المواصفات الأوربية.

6- تمتنع الحكومة وبشكل مطلق عن شراء أو المشاركة في شراء أو بناء أو المشاركة في بناء أي مصفى خارج العراق.

---

([1]) رجاء خضير عبود الربيعي، الصناعة النفطية في العراق وافاقها المستقبلية، جامعة بابل، متوفر على الرابط https:www.uobadyion.edu.iq

7- تتعهد الحكومة بعدم السماح بأي شكل من أشكال المنافسة بين وزارتي النفط والصناعة والمعادن في مجال الصناعات البتروكيمياوية لأن ذلك بسبب ضرراً قادحاً للاقتصاد العراقي.

8- حث شركة غاز البصرة على التسريع في تطوير طاقاتها الإنتاجية للوصول إلى مستوى الإنتاج المحدد في العقد وبما يتناسب مع زيادة الغاز المصاحب للنفط من حقول الرميلة وغرب القرنة أو الزبير وهذا بدوره يساهم في تقليل كمية حرق الغاز المصاحب من جهة وزيادة عوائد تصدير الغاز المسال والمكثفات التي تسحبها الشركة وبما إن شركة غاز البصرة هي شركة تمتلك الحكومة العراقية بواسطة شركة غاز الجنوب (51%) من أسهمها لذا على وثيقته السياسية النفطية أن تحدد مقدار الزيادة في الطاقة الإنتاجية لشركة غاز البصرة وتوقيتاتها الزمنية كما يجب أن تقوم الشركة بنشر المعلومات المتعلقة بالمنتجات التي تم تسويقها محلياً والتي تم تصديرها والعوائد المتحققة.

## ثالثاً: العقود النفطية في العراق The Second Topic – Kind of Oil Contracts in Iraq:

كان العراق في اعقاب الحرب العالمية الأولى تحت الانتداب البريطاني وفي عام 1925 قام الملك فيصل بتوقيع عقد الامتياز بين شركة نفط العراق وبين شركات بريطانية وفرنسية وبعدها أمريكية وقد سيطرت تلك الشركات على النفط في العراق وأعطيت للحكومة العراقية تأثيراً محدداً على القرارات المتعلقة بالتطوير والسيطرة. وقد طلب العراق من الشركات إعطاءه حصة من الامتياز (20%) إلا إن الطلب رفض وأعطيت تلك الحصة لشركات النفط الأمريكية وتعد الامتيازات التي كانت مطبقة في العراق (1961 – 1971) ولغاية التأميم من أكثر النماذج تطرفاً وتعسفاً أهمها ملكية النفط داخل الأرض للشركات الأجنبية وتعويض الدولة من ذلك بشكل (ربح وضرائب) خلال مدة الخمسينات والستينات من القرن الماضي [1].

وفي تموز وضعت شركة النفط الوطنية العراقية أكثر من (30) عرض لعقود خدمة نفطية منها شركة أيراب الفرنسية – شركة اموكو – شل – شركة جيب الشركة اليابانية ولكنه عاد والغاها بعد أحد عشر شهراً من حزيران 1974 وأنهى المفاوضات الثانية واتجه اتجاهاً نهائياً نحو استثمار موارده النفطية استثماراً مباشراً من خلال العون الفني للشركات الأجنبية في نطاق عقود العمل [2].

وقد وصل إنتاج النفط عن طريقة الاستثمار المباشر إلى أربعة ملايين برميل يومياً كمرحلة أولى [3].

---

([1]) كمال القيسي، قانون النفط والغاز والبدائل الاستثمارية المتصارع عليها، منتدى الفكر العربي، عمان ستور حماسنا بلا تاريخ.

([2]) سعدون حمادي، مذكرات وآراء في شؤون النفط، دار الطليعة، بيروت، ط1، 1980، ص173.

([3]) بيانات منشورة على الموقع الإلكتروني لوزارة النفط العراقي بتاريخ 15/7/2015.

وكذلك وقعت الحكومة العراقية عقد الخدمة النفطي منذ عام 1999 وكان من العقود قصيرة الأجل نسبياً وتم توضيح عدة عقود مع عدة شركات أخرى وكان النظام البائد قد أبرم عقد مشاركة خلال الحصار الدولي على العراق حيث تعاقد مع الصين على الاستثمار في حقل (الأحدب) ومع روسيا في جعل (غرب القرنة) وقد فشل المشروع بفشل الصين وروسيا في رفع الحصار الغربي عن العراق أما لجوء حكم المحاصصة المتحالف مع الاحتلال وبهذه الكثافة ووفق نوع من العقود من عقود المشاركة في الإنتاج فيعد كارثة حقيقية بل وتدميراً مبرمجاً للثروات العراقية.

**رابعاً: جولات الاستثمار ودورها في تنمية الصناعة النفطية [1]:**

لقد تباينت الرؤى حول السياسة الجديدة التي اعتمدتها وزارة النفط في استثمار الحقول النفطية وإن غاب على هذه الرؤى الاستناد إلى تقدير المنافع والتكاليف المالية والاقتصادية بقدر ما كانت ترتكز على الجوانب السياسية والثقافية والاجتماعية حول القناعة بقبول عودة الشركات الأجنبية للاستثمار في النفط العراقي التي نظمتها الوزارة وأعلنت فيها شروطها للفوز بتلك العقود لاستثمار الحقول النفطية. وكان من أبرز بنود العقود هو السقف الزمني المطلوب لزيادة الطاقة الإنتاجية لكل حقل مع تحديد أجور خدمة على كل برميل منتج من النفط الخام نظراً لذلك حددت وزارة النفط أهدافها من تطوير هذه الحقول [2].

1- زيادة طاقة العراق الإنتاجية من النفط الخام من بدء عمليات التطوير باستخدام أساليب الإنتاج التقليدية تصل إلى (12) مليون برميل / يوم نهاية عام 2017 هذا بصرف النظر عن إنتاج إضافي من اقليم كردستان قد يصل إلى مليون برميل / يوم.

2- زيادة طاقة إنتاج الغاز بما يقارب من (500) مليون قدم مكعب في اليوم لأغراض الاستخدام المحلي وتصدير الفائض منه خلال الثلاثة أعوام الأولى من بدء التصدير الفعلي للحقول الغازية.

3- تطوير القدرة الإنتاجية للحقول النفطية القائمة وتوفير تكنولوجيا متطورة على أثر التخلف الواضح للصناعة النفطية بفعل الحروب والعقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق وعزلته عن التطور التكنولوجي المتسارع الذي شهده العالم.

---

([1]) عبد الحافظ عبد الجبار، نفط العراق سلسلة دراسات مترجمة تصدر من مركز دراسات وبحوث الوطن العربي، الجامعة المستنصرية، 2005، ص59 – 60 – 65.

([2]) حمدية شاكر مسلم، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الصاعة النفطية العراقية للمدة 2003 – 2010، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 18، العدد 69، ص215.

4- تطوير آليات استخراج النفط بعد تقادم تقنيات الإنتاج المستخدمة والاعتماد على طريقة حقن مكامن النفط بالماء بشكل مفرط حتى وصل معدل الضخ نحو (680) ألف برميل / يوم، وهذا يفوق المعدل الإنتاجي المقدر للحقل بمقدار (250) ألف برميل أدى إلى انخفاض الكثافة النوعية للنفط وزيادة محتواه الكبريتي.

5- ضمان استمرار تدفيق النفط الخام للأسواق العالمية التي لم تعد تحتمل أعباء إضافية قد تكون السبب في انهيار الاقتصاد العالمي برمته. ذلك لأن حقول العراق هي الضمان الأكيد لتحقيق حالة التوازن بين العرض والطلب على النفط والغاز في الأسواق العالمية فيما لو تم تطويرها بأسرع وقت ممكن.

6- إن الشركات الأجنبية تكون ملزمة بتشغيل ما لا يقل عن (85%) من الأيدي العاملة الكلية مع تخصيص مبلغ خمسة ملايين دولار سنوياً لبرامج تدريب العاملين العراقيين.

لقد اتخذت وزارة النفط عدة خطوات لإنجاح صيغة عقود الاستثمار طويل الأجل تمثلت بأعداد وثائق وصيغ العقود لتسهيل عملية الإحالة سبقتها دعوة الشركات النفطية العالمية بتقديم وثائقها وتقييماتها لغرض دراستها وتقييم وضعها المالي والقانوني وإمكانياتها الفنية، ووضعت في أولوياتها أكبر الحقول النفطية التي بقيت مستمرة بالإنتاج على مدى أعوام كثيرة ولا زالت تحتوي على الجزء الأعظم من الاحتياطيات النفطية [1].

من أجل الوقوف على أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع النفطي وخاصة عقود شركات التراخيص. سنمضي إلى اختيار بعض لمؤشرات الاقتصادية (الكلية والجزئية) التي من شأنها الاستدلال بها على أهمية تلك الاستثمارات وأثر ذلك في النمو الاقتصادي الذي يعني حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن. مما يقود إلى تحقيق معدلات مرتفعة في المتغيرات الكلية كالناتج المحلي الإجمالي الدخل القومي. متوسط دخل الفرد العمالة، الاستهلاك، الادخار، تكوين رأس المال بما يحقق الرفاهية للأفراد [2].

**أ- أثر هذه الاستثمارات في تعظيم الإنتاج والتصدير والإيراد للنفط الخام [3].**

من أجل الوقوف على حجم الموارد المالية التي أحدثتها تراخيص الاستثمارات الأجنبية وأثرها في النمو الاقتصادي ستسعى إلى تحليل تطورات الإنتاج والتصدير والإيرادات للقطاع النفطي خلال مدة البحث يلاحظ من الجدول (9) أدناه إن كمية الإنتاج والتصدير للنفط الخام قد انخفضت بعد دخول شركات التراخيص النفطية لعمليات الإنتاج وقد كانت نسبة الانخفاض جداً كبيرة في عام 2015 مقارنة بعام 2000 وقد بلغ معدل الانخفاض السنوي

---

([1]) هـ ميثم ربيع هادي وعلي كريم راضي الأعرجي، الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تنمية وتطوير قطاع النفط العراقي، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 9، السنة الخامسة والثلاثون، 2012، ص56.

([2]) كوان طه العبيدي، تحليل أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في لقطاع النفطي في النمو الاقتصادي في العراق للمدة – 2015 2000، مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة الأربعون، العدد مئة واحد عشر، 2017، ص38.

([3]) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في النمو او الجامعية الإسكندرية، 2003، ص11.

(4%-) و (4%-) للإنتاج والتصدير إذ إن شركات التراخيص لم تحقق إنتاجاً أعلى من إنتاج الشركات الوطنية للنفط من الآبار المنتجة لكن نجد إن الإيرادات النفطية الفعلية قد ارتفعت بنسبة (12%) حسب البيانات الرسمية المعلنة وكان ذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط إلا إن هذه الإيرادات نجدها لا تعكس الإيرادات الحقيقية حسب الأسعار وفقاً للمعادلة السعرية المعلنة من دائرة (سومو) وهذا مما يدل على ضياع مبالغ كبيرة من الإيرادات النفطية.

وما يجدر الإشارة إليه بهذا الخصوص إن الشركات النفطية الأجنبية وفقا لعقود الخدمة لا تستحق أجور الاتعاب لأنها لم تحقق إنتاج إضافي فوق معدل إنتاج خط الشروع وبالرغم من ذلك نلاحظ من الجدول بأن أرباح الشركات قد تجاوزت نسبة (50%) من عوائد الإنتاج الإضافي خلافاً لعقود الخدمة ويمكننا أن نحتسب قيمة هذه الخسائر التي تعرض لها الاقتصاد العراقي وبطريقة مبسطة وكما وردت بالجدول أدناه.

الجدول رقم (9) كمية الإنتاج والتصدير وأسعار وإيرادات النفط الخام في العراق للمدة (2000 – 2015)

| السنة | كمية الإنتاج مليون / برميل / يوم | كمية التصدير مليون / برميل / يوم | أسعار النفط الخام برميل / دولار | الإيرادات النفطية الفعلية حسب الإحصائيات الرسمية مليار دولار | الإيرادات النفطية حسب معادلة الأسعار قبل عقود التراخيص مليار دولار * | الإيرادات النفطية حسب معادلة الأسعار بعد عقود التراخيص مليار دولار ** |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 2000 | 2601 | 2057 | 27.6 | 18.7 | 38.3 | 38.3 |
| 2005 | 1853 | 1402 | 50.6 | 23.6 | 58.3 | 58.3 |
| 2010 | 2359 | 1890 | 77.4 | 52.2 | 129.8 | 90.9 |
| 2015 | 1128 | 1009 | 47.7 | 52.2 | 39.0 | 27.3 |
| المجموع | | | | 146.7 | 265.4 | 214.8 |
| معدل النمو السنوي %*** | 4 - | 4 - | 5 | 12 | 001 | 2 - |

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

وزارة المالية، دائرة المحاسبة، جدول رقم 4، ص27.

وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، إنتاج وصادرات النفط في العراق (1991 – 2011)، جدول 18 / 1، 9 كانون أول 2013.

وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، الموجز الإحصائي للمحافظات، 2016، ص4..

* من عمل الباحث، إن مقدار الخصم وفقاً للمعادلة السعرية تبلغ تقريباً لسوق أمريكا (10 – 12) دولار للبرميل أما سوق أوربا فسعر الخصم (8 – 10) دولار للبرميل أما سعر الخصم لسوق آسيا وأفريقيا فهو تقريباً (5 – 7) دولار للبرميل أي متوسط سع الخصم (9) دولار للبرميل.

** من عمل الباحث، تم احتساب عوائد النفط الحكومية بعد طرح (أجوز الخدمة الواردة تفاصيلها أعلاه من الإيرادات الإجمالية).

*** معدل النمو السنوي = $\frac{\text{سنة المقارنة}-\text{سنة الأساس}}{\text{سنة الأساس}} \times 100$

$$\text{معدل النمو السنوي} = \frac{\text{نسبة المقارنة} - \text{نسبة الأساس}}{\text{نسبة الأساس}} \times 100$$

إيرادات النفط الإجماليـــة قبل عقود التراخيص – إيرادات النفط بعد عقـــود التراخيص = 214.7 – 50.6 = 265.3

50.6 ÷ 2 = 25.3 متوسط الخسارة السنوية للمدة (2009 – 2015).

25.3 × 7 = 176.1 مليار دولار.

جاءت هذه الخسائر نتيجة لتحمل العراق لقيمة تكاليف الاستخراج التي تدفع للشركات الأجنبية عن إنتاج كل برميل التي بلغت (21) دولار بالإضافة إلى تحمل الحكومة كافة مصاريف العاملين الأجانب والتي تشكل ارقام خيالية.

وأشار السيد عبد المهدي العبيدي، مدير عام العقود والتراخيص الحسابات المالية للشركات للمدة 2011 – 2015 قدرت بـ (21) دولار للبرميل الواحد، مقارنة بما يقدمون من عمل قد تصل إلى (8 – 10) دولار للبرميل أي تصبح كلفة استخراج البرميل الواحد من النفط من قبل الشركات التراخيص تقريباً (30) دولار ويعد هذا السعر عالي جداً مقارنة بتكلفة استخراج النفط العراقي الذي يعد من بين الأدنى في العالم ويفترض ألا تتجاوز عن (2 – 4) دولارات بأحسن الأحوال.

مما تقدم نجد إن حجم الخسائر التي تحملها العراق بسبب التعاقد مع الشركات الأجنبية وفقاً للتراخيص الاستثمار على الآبار المكتشفة والمنتجة كثيرة جداً وتساوي أكثر من (30%) من قيمة الإيرادات الكلية للتصدير أي إن الحكومة ستفقد كل الإيرادات النفطية لو استمر انخفاض الأسعار والطلب العالمي للنفط الخام. فضلاً عن الضائعات المجهولة من الإيرادات عليه سيصبح العراق مديناً بالإضافة إلى فقدانه لثروته النفطية وهذا ما لاحظناه قد حصل فعلاً الآن.

يعني إن الحكومة ممثلة بوزارة النفط قد ارتكبت خطأً اقتصادياً كبير لتعاقدها بعقود تراخيص الاستثمار مع الشركات الأجنبية على الآبار المنتجة خاصة والمكتشفة والتي هي في قيد التطوير بعقود لا يمكنها أن تحيد عنها بسهولة وبدون دراسات مسبقة للجدوى الاقتصادية وهذا يعني إن أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في النمو الاقتصادي هو معدوم وفقاً لمعيار الإنتاج والتصدير والإيرادات النفطية ودليل عدم جدوى هذه الاستثمارات في النمو الاقتصادي هو بمجرد انخفاض أسعار النفط من جهة والارتفاع تكاليف الإنتاج من جهة ثانية. أصبح العراق مديناً بمبالغ كبيرة (بالإضافة إلى خسارته لنفطه) قدرت بأكثر من (30) مليار دولار تم تدويرها من عام 2013 إلى 2014 وإلى 2015 وهذا ما أعلنت عنه وزارة النفط متمثلة بالسيد الوزير وإلزامه بإصدار سندات ضريبية بمبلغ (12) مليار دولار كدفعة أولى للشركات من الخسائر يتضح لنا من التحليل البسيط أعلاه. إن الحكومة لم تستطيع

تعظيم الإنتاج وفقاً لعقود تراخيص الاستثمار مع الشركات الأجنبية حيث لم تستطيع بلوغ أهدافها في الإنتاج لتحقيق *(6)* ملايين برميل كمعدل للإنتاج بعد مضي خمسة سنوات حسب ما جاء بعقود شركات التراخيص. كما إنها لم تبلغ كمية الإنتاج الذي حققته شركات النفط الوطنية قبل عام *2003*.

**ب- أثر عقود تراخيص النفط الأجنبية المباشرة في الموازنة العامة:**[1]

تعد الموازنة العامة الأداة الأساسية لتنفيذ البرامج التنموية وذلك من خلال توجيه الأنشطة الاقتصادية في مساراتها الصحيحة والهادفة إلى تحقيق الأهداف الموضوعة لكل نشاط ومن تحليلنا للجدول أدناه نلاحظ إن الإيرادات الموازنة قد ارتفعت من (557) مليون دولار عام 2000 إلى (81) مليار دولار في عام 2015 محققة نسبة نمو سنوي وبلغ (959%) وكذلك نفقات الموازنة العامة هي الأخرى قد حققت نسبة نمو سنوي بلغ (920%) للمدة ولكن بالمقابل لاحظنا إن معدل نمو الموازنة الاستثمارية إلى الموازنة العامة جداً ضعيف حيث بلغ (9%) يضاف إلى ذلك انخفاض نسبة تنفيذها حيث لم تبلغ في أحسنها نسبة (28%) خلال مدة الاحتلال وهذا يمكننا إن نوعز السبب إلى عدم مهنية العاملين على توجيه نفقات الموازنة العامة بما يخدم ويرتقي بالأنشطة الاقتصادية والاجتماعية إلى حالة التطور والنمو الاقتصادي وكذلك الحال في نسبة تنفيذ النفقات العامة لم تبلغ مستواها المطلوب حيث بلغت نسبتها (40%) لعدم توفر الخطط المنسجمة والكوادر المهنية العلمية والعملية لإدارتها وتنفيذها وفقاً لخطط التنمية من التحليل أعلاه نلاحظ وجود صناعات كبيرة في الموارد الوطنية تبلغ أكثر (50%) من مجموع موارد النفقات العامة كافية لتغطية العجز بل سيكون هناك فائض قرابة (25) مليار دولار.

وهذا يقودنا إلى كون أعداد وتخطيط وتنفيذ تلك الموازنات العامة التي يمكننا أن نسميها بالانفجارية قياساً بالموازنات التي تحققت قبل عام 2003 للأسف كانت غير مبررة بشكل دقيق اقتصادياً واجتماعياً الأمر الذي سبب هذه الإخفاقات التي يظهرها لنا جلياً.

أما بالنسبة للإيرادات لاحظنا إن ارتفاع الحاصل لها من (577) مليون دولار إلى (90.659) مليار دولار محقق بذلك قرابة (140) ضعف جاء تنمية لارتفاع أسعار النفط الخام عالمياً. أما شركات التراخيص لم يكن لها أي دور في تحطيم الإيرادات. بل على العكس قد تسبب في تقليل الإيرادات الوطنية بنسبة (31%) ممثلة بأجور عقود الخدمة من الإيرادات الحكومية قبل عقود التراخيص بسبب احتواء الاستثمار الأجنبي للنفط الخام المنتج من الحقول المنتجة والمكتشفة.

---

([1]) عبد القادر محمد عبد الله، الموازنة العامة وتطبيقاتها، 2001، ص181.

ومن الجدول (2) نلاحظ أيضاً هيمنة الإيرادات النفطية على مصادر الإيرادات الموازنة العامة حيث بلغ متوسط أهميتها النسبية إلى الإيرادات الموازنة العامة (87.5%) وهذا ما يؤكد لنا عدم فاعلية النفقات العامة وخاصة النفقات الاستثمارية في أحداث تطورات مهمة للأنشطة الاقتصادية وخاصة الزراعية والصناعية لتأخذ دورها في تمويل إيرادات الموازنة العامة. فضلاً عن عدم فاعلية الإدارة التنفيذية المسؤولة عن تنفيذ الموازنة العامة ومنها الاستثمارية.

**ج- أثر عقود تراخيص النفط الأجنبية المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي:**[1]

الناتج المحلي الإجمالي هو عبارة عن مجموع القيم المضافة للمنتجين خلال سنة ويؤثر تطور الناتج المحلي الإجمالي على مستوى التشغيل الوطني. وهذا سيؤثر في انخفاض معدل الفقر والبطالة في البلد كما إن الارتفاع في الناتج يؤثر بشكل إيجابي على كمية السلع والخدمات المتاحة للاستهلاك مما يقلل من معدل التضخم كما إن الارتفاع في الناتج سيؤدي إلى الارتفاع في متوسط دخل الفرد وارتفاع هذا الأخير سيؤدي إلى ارتفاع نسبة الادخارات الإجمالية وهذه الادخارات ستؤدي إلى ارتفاع فرص الاستثمارات الوطنية وهذه الاستثمارات ستؤدي إلى زيادة الطلب على التشغيل وبلا شك زيادة التشغيل سيؤدي إلى زيادة الدخول وزيادة الدخول أيضاً وبالتالي ستؤدي إلى زيادة الادخارات شائبة وهذه الأخيرة سيؤدي إلى تحسين مستوى الرفاهية الاجتماعية للفرد. وللوقوف على هذه الدلائل سنلجأ إلى تحليل المعطيات الواردة في الجدول رقم (10) من خلال تحليلنا لهذا الجدول نلاحظ إن من أهم المشاكل التي تواجه الاقتصاد العراقي كونه اقتصاداً ريعياً حيث يشكل نشاط لنفط لخام (60%) من الناتج المحلي الإجمالي زيادة سنوية بلغت (3%).

وقد كانت نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي السنوية هي (2%) للأنشطة السلعية و (1%) للأنشطة التوزيعية و (17%) للأنشطة الخدمية وقد تركزت الأهمية النسبية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في النشاط السلعي التي بلغت (68%) وهذه النسبة تركزت بنشاط القطاع النفطي. أما الأنشطة الاقتصادي الأخرى فهي لا تزال ضعيفة وخاصة الأنشطة الإنتاجية (الزراعية والصناعية) التي تميزت بانخفاض إيراداتها السنوية بنسبة (10% و30%) على التوالي أما الأهمية النسبية للنشاط التوزيعي ولنشاط الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغت على التوالي (14% و17%).

---

([1]) غدير نجم عبد الله المقصوصي، إشكالية التلوث الهيدروكربوني،و التنمية المستدامة في العراق للمدة 1990-2012، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية (بحث غير منشور) ، جامعة واسط، 2014، ص48-49-50.

ومن تحليلنا لبيانات الناتج المحلي الإجمالي وبعد تحديد الأهمية النسبية لمساهمة الأنشطة الاقتصادية في تحقيق الناتج يتضح لنا بأن عقود تراخيص الشركات النفطية لم يكن لها أي أثر في تنمية القطاعات الاقتصادية وخاصة الإنتاجية منها. بل على العكس فقد كان الأثر في تعميق الاحتلال للتركيب الهيكلي القطاعي للاقتصاد الوطني وعدم قدرة الأنشطة الاقتصادية حالياً وخاصة الإنتاجية منها من أحداث تطورات بنيوية جديدة للاقتصاد لوطني قادرة على تنمية وتنويع الإيرادات الوطنية وخاصة إيرادات الأنشطة الاقتصادية غير النفطية (السلعية والتوزيعية والخدمية) بما يعزز دورها إلى جانب القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي حيث لوحظ من الجدول انخفاض نسبة مساهمة القطاع الزراعي من (5%) في سنة 2000 إلى (3%) في سنة 2015 وكذلك الحال للقطاع الصناعي فهو الآخر قد حقق نسبة انخفاض من (2.50%) لسنة 2000 إلى (0.90%) وهذه المؤشرات تعبر عن تطورها عن تطور النمو الاقتصادي حيث بتطورها سيرتفع الناتج المحلي الإجمالي وإنتاجية العامل. وإنتاجية رأس المال وفائض القيمة بينما عند انخفاضها ستكون آثارها سلبية على النمو الاقتصادي.

جدول رقم (10) تطور الناتج المحلي الإجمالي في العراق حسب الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة (2007 = 100%)

مليار دولار

| رمز التصنيف الدولي | الأنشطة الاقتصادية | 2000 | الأهمية النسبية | 2005 | الأهمية النسبية | 2010 | الأهمية النسبية | 2015 | الأهمية النسبية | معدل النمو السنوي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | الزراعة والغابات والصيد | 5,635 | 5.00 | 7,286 | 7.00 | 5,560 | 4.17 | 5,148 | 3.00 | 1 |
| 2 | التعدين والمقالع | 73,590 | 65.50 | 52,293 | 50.30 | 68,852 | 51.60 | 101,935 | 60.00 | 2 |
| 2-1 | النفط الخام | 73,523 | 65.40 | 52,063 | 50.10 | 68,401 | 51.26 | 101,779 | 59.90 | 2 |
| 2-2 | الأنواع الأخرى من التعدين | 0.069 | 0.10 | 0.230 | 0.20 | 0,450 | 0.34 | 0,156 | 0.10 | |
| 3 | الصناعة التحويلية | 2,832 | 2.50 | 1,548 | 1.50 | 2,805 | 2.10 | 1,554 | 0.90 | 3 |
| 4 | الكهرباء والماء | 0.616 | 0.50 | 0,796 | 0.80 | 1,222 | 0.92 | 1,950 | 1.20 | 2 |
| 5 | البناء والتشييد | 1,327 | 1.20 | 4,581 | 4.40 | 8,453 | 6.34 | 5,192 | 3.10 | 2 |
| مجموع الأنشطة السلعية | | 84.001 | 74.70 | 66,507 | 64.00 | 86.894 | 65.13 | 115,779 | 68.20 | 2 |
| 6 | النقل والمواصلات والخزن | 15,323 | 13.60 | 11,798 | 11.30 | 7,555 | 5.66 | 10,420 | 6.10 | 2 |
| 7 | تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه | 4,860 | 4.30 | 6,997 | 6.70 | 10,015 | 7.50 | 13,185 | 7.70 | 11 |
| 8-1 | البنوكوالتأمين | 0,320 | 0.30 | 0,581 | 0.60 | 1,488 | 1.11 | 1,204 | 0.70 | 18 |

| | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مجموع الأنشطة التوزيعية | | 20,505 | 18.20 | 19,378 | 18.60 | 19,590 | 14.27 | 24,809 | 14.50 | 1 |
| 8-2 | ملكية السكن | 1,367 | 1.20 | 8,299 | 8.00 | 10,017 | 7.51 | 10,294 | 6.16 | 44 |
| 9 | خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية | 6,613 | 5.90 | 9,787 | 9.40 | 17,466 | 13.90 | 19,102 | 11.20 | 12 |
| 9-1 | الحكومة العامة | 5,503 | 4.90 | 7,579 | 7.30 | 14,734 | 11.04 | 15,610 | 9.20 | 12 |
| | الخدمات الشخصية | 1,109 | 1.00 | 2,208 | 2.10 | 2,731 | 2.05 | 3,491 | 2.00 | 17 |
| مجموع الأنشطة الخدمية | | 7,980 | 7.10 | 18,087 | 17.40 | 27,483 | 20.60 | 29,396 | 17.30 | 17 |
| المجموع حسب الأنشطة | | 112,487 | | 103,973 | | 133,436 | | 169,989 | | 3 |
| ناقصاً : رسم الخدمة المحتسب | | 0,279 | | 0,424 | | 0,749 | | 0,358 | | 2 |
| الناتج المحلي الإجمالي | | 112,208 | 100.00 | 103,551 | 100.00 | 132,687 | 100.00 | 169,630 | 100.00 | 3 |

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، الناتج المحلي الإجمالي للسنوات (2000 – 2013)، تموز 2014، ص22 – 24.

وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مصدر أعلاه، نيسان 2015، ص10.

وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، 2010 – 2011، كانون الأول 2009، ص42.

**د- أثر عقود تراخيص النفط الأجنبية المباشرة في متوسط حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:**

لا شك إن متوسط حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تعد أحدى المؤشرات الاقتصادية المهمة لدلالة الرفاهية الاجتماعية ومن الجدول ادناه يتضح لنا إن متوسط حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت بنسبة (10%) سنوياً حيث انخفض من (4658) ألف دينار عام 2000 إلى (3703) ألف دينار عام 2005 وبالرغم من إن ارتفاع حص الفرد في عامي (2010, 2015) عنه في عام 2000 حيث بلغت (4085, 4597) ألف دينار إلا إنها لن تبلغ مستواها في عام 2000 وعند تجلننا لحصة الفرد الشهرية نجدها هي الأخرى قد انخفضت أكثر بعد ارتفاع الأرقام القياسية لأسعار المستهلك ونسبة التخم والتي بلغت كما يظهرها لنا الجدول رقم (4).

جدول (11) متوسط حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العراق بالأسعار الثابتة (1 يناير 2007) مع نسبة التضخم ((2000 – 2015 ألف دينار.

| البيانات / السنوات | 2000 | 2005 | 2010 | 2015 | معدل النمو السنوي % |
|---|---|---|---|---|---|
| متوسط دخل الفرد السنوي ألف دينار بالأسعار الثابتة أساس 2007** | 4658 | 3703 | 4085 | 4579 | *0.1* – |
| متوسط دخل الفرد الشهري ألف دينار | 388 | 308 | 340 | 383 | *0.1* – |
| نسبة التضخم* | 5 | 37 | 31 | 47 | *34* |
| ارقم القياسي للأسعار | 15.5 | 49.9 | 125.1 | 147.7 | *57* |
| متوسط حصة الفرد السنوية بعد استبعاد نسبة التضخم | 4450 | 2333 | 2818 | 2436 | *3* – |
| متوسط حصة الفرد السنوية بعد استبعاد نسبة التضخم | 368 | 194 | 234 | 203 | *3* – |

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، قسم الأرقام القياسية لأسعار المستهلك لسنة 2014، أيار 2015، ص65.

* د. علي عبد الهادي سالم، الاقتصاد العراقي بين ظاهرة الريعية وضرورات التنويع، جامعة الأنبار، مجلة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4 العدد 9 لسنة 2012، ص49.

** من عمل الباحث، علماً بأن متوسط دخل الفرد = الناتج المحلي الإجمالي مقسوم على عدد السكان في السنة نفسها علما بأن عدد سكان العراق للسنوات أعلاه هو: 24086, 27963, 32481, 36900، مليون نسمة للسنوات (2000, 2005, 2010, 2015) على التوالي

إذ يتضح إن متوسط حصة الفرد السنوية والشهرية من الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت بعد استبعاد نسبة التضخم منها وقد بلغت نسبة الانخفاض (30%) لمتوسط حصة الفرد السنوية والشهرية، ومن خلال تحليلاتنا لنتائج هذا المؤشر يمكننا أن نوعز السبب إلى بعض العوامل التي أدت لانخفاض متوسط حصة الفرد منها ارتفاع حجم البطالة (والإعالة) ونسبة التضخم إلا إن هذه المؤشرات هي انعكاس لضعف دور عقود تراخيص الشركات الأجنبية في القطاع النفطي في تعظيم الإيرادات الكفيلة بتوفير الاستثمارات الوطنية الجاذبة للتنوع القطاعي وخاصة القطاعات الإنتاجية.

ومن الجدول (11) وجدنا حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الشهري تقترب من مستوى خط الفقر البالغ (1.250) دولار لليوم الواحد المحدد من قبل البنك الدولي. ومن هنا تجد إن المدة الادخارية للمشتغلين أصبحت معدومة من الناحية الاقتصادية وهذا لا شك سيؤدي إلى انعدام التراكم المالي وهذا الأخير سيؤدي إلى انعدام توفر

فرص الاستثمارات الخاصة فضلاً عن ضعف الاستثمارات الحكومية مما سيؤدي إلى الضعف في المؤشرات الاقتصادية (الكلية والجزئية) والاجتماعية المؤشرة للنمو الاقتصادي.

**ذ- أثر عقود تراخيص النفط الأجنبية المباشرة في التجارة الخارجية:**

من الجدول (12) نلاحظ بأن الصادرات قد حققت معدل نمو سنوي بلغ (23%) وهذا يعكس لنا أهمية الصادرات ولكن عند تخيلنا لهيكلية هذه الصادرات التي نجد أغلبها تمثل الصادرات النفطية التي بلغت نسبها (46.5, 99.8, 99.5, 83.5) للمدة وعلى التوالي ومن الملاحظ بأن انخفاض نسبة الصادرات النفطية من الصادرات الإجمالية من (99.8) عام 2010 إلى (46.5) عام 2015 كانت بسبب انخفاض أسعار النفط في السوق الدولية فضلاً عن انخفاض الكميات المصدرة منه بسبب العمليات الإرهابية في العراق(داعش).

جدول (12) الصادرات والاستيرادات السلعية للعراق (2000 – 2015) مليون دولار.

| التفاصيل / السنوات | 2000 | 2005 | 2010 | 2015 | معدل النمو السنوي |
|---|---|---|---|---|---|
| الصادرات السلعية | 18742 | 23697 | 52483 | 84000 | 23 |
| الاستيرادات السلعية | 12329 | 20002 | 37328 | 45000 | 18 |
| صافي الميزان التجاري | 6413 | 3695 | 14436 | 39000 | 34 |
| نسبة الصادرات النفطية إلى الصادات % | 83.5 | 99.5 | 99.8 | 46.5 | 83/0.02- متوسط الصادرات |
| نسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي | 11 | 19 | 28 | 27 | 10 |

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:
وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، الموجز الإحصائي للمحافظات، 2016، ص3 – 4.
وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات إحصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للمدة (2009 – 2013)، أيلول 2014، ص17 – 20.

أما الاستيرادات فهي تعد من المؤشرات الاقتصادية المهمة. من الجدول نجد نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي هي في تزايد مستمر حيث ارتفعت إلى (27%) في عام 2015 مقارنة نسبتها مع عام 2000 التي بلغت (11%) وهذه النسبة تعكس لنا مدى التدهور الحاصل في بنية الهيكل القطاعي للاقتصاد الوطني وخاصة القطاع الإنتاجي (الزراعي والصناعي) الأمر الذي يلزم الإدارة الأمريكية اتخاذ التدابير المفيدة بتنشيط الاستثمارات لتطوير الصناعات الوطنية وخاصة الإنتاجية ذات الصلة بالطلب الاستهلاكي المحلي للحد من ظاهرة زيادة الاستيرادات إلى الناتج أعلى من ناحية ولتأمين الأمن الغذائي وطنياً من ناحية أخرى.

أما من جانب صافي الميزان التجاري نجد بأنه قد حقق معدل نمو إيجابي بلغ (34%) سنوياً وهذا ما يدلل على أن قيمة الصادرات الوطنية أعلى من قيمة الاستيرادات. الأمر الذي يتطلب من الإدارة الحكومية توجيه نسبة مهمة

من الفائض إلى توفير مستلزمات تنشيط قطاعي الزراعة والصناعة الوطنية من أجل توسيع القطاعات الإنتاجية لتلبية الاحتياجات المحلية بهدف تقليل نسبة الاستيرادات الأجنبية وبنفس الوقت تطوير الباقي منها لتوجيهها إلى الخارج لزيادة الحصول على العملات الأجنبية من الصادرات غير النفطية وبدون شك أن تطوير القطاعات الإنتاجي سيؤدي إلى أيضاً إلى زيادة في الإنتاج التشغيل المحلي وهذا الأخير سيؤدي إلى زيادة الدخل والموارد المحلية وبدون شك هذه ستؤدي إلى زيادة الطلب على الاستثمارات مجدداً وهكذا ستنطلق حركة البناء والنمو الاقتصادي الذي سيرعى الموائمة بين القطاعات الاقتصادية الوطنية.

**الشروط الأساسية والمالية للعقود النفطية في الحكومة المركزي**ة:

1- مدة العقد Term contract : تكون المدة الأساسية (20) سنة من تاريخ نفاذ العقد قابلة للتمديد لمدة (5) سنوات باتفاق طرفي العقد وتم تعديلها في بعض الحقول إلى (25 – 30) سنة خلال المدة 2013 – 2014 .

2- نطاق العقد Scope Contract : يلتزم المقاول بما يلي : تحقيق زيادة في الإنتاج مقدارها (10%) فزق معدل الإنتاج الأولي (خط الشروع) بعد المصادقة على خطة إعادة التأهيل.

3- أطراف العقد: الشركة الاستخراجية الرابعة لوزارة النفط طرفاً أول (رب العمل) والشركة أو ائتلاف الشركات الفائزة بالعقد إضافة إلى إحدى الشركات القطاع النفطي (الشريك الحكومي) طرفاً ثانياً (المقاول).

4-مكافأة التوقيع Signature Bonus: تتراوح ما بين (100 – 500) مليون دولار تضمنت مكافآت قابلة للاسترداد. (300 – 500) مليون دولار ومكافآت غير قابلة للاسترجاع. (100 – 150) مليون دولار يتم دفعها من قبل المقاول خلال (30) يوماً من تاريخ نفاذ العقد ويتم أيداعها نقداً في حساب مصرفي للشركة الاستخراجية.

5- الكلف البترولية والتكميلية والعائد الربحي: يحقق المقاول الكلف البترولية والكلف التكميلية والعائد الربحي للعمليات البترولية المنفذة بموجب هذه العقود.

أ- الكلف البترولية: تتمثل النفقات الرأسمالية والنفقات التشغيلية التي ينفقها المقاول على أن يستردها بدون أي فوائد. يقوم المقاول بتقييد الكلف البترولية على الحساب التشغيلي اعتباراً من تاريخ النفاذ بموجب هذه العقود ولكن هذه الكلف تصبح مستحقة وواجبة الدفع.

ب- العائد الربحي: هو عبارة عن العائد الذي سيحققه المقاول نتيجة لتحقيقه الإنتاج التجاري الأول أو الإنتاج الإضافي فوق مستوى الإنتاج الأساسي عن كل برميل إضافي منتج ويقيد ذلك في الحساب التشغيلي ويساوي حاصل ضرب العائد المحدد في الإنتاج الصافي (الإضافي) فوق خط الشروع (الإنتاج الأساسي).

وتحسب العوائد الربحية المحددة لجميع الفصول خلال أية سنة تقويمية معينة على أساس معاملة النسبة (R. Factor) المحتسب في نهاية السنة التقويمية السابقة لمنطقة العقد والجداول أدناه توضح أو تبين آليه احتساب R. Factor في عقود وزارة النفط الجدول.

**آلية احتساب العائد الربحي في حقلي الرميلة والزبير**

آلية احتساب العائد الربحي في حقلي غرب القرنة مرحلة أولى

إن معامل الاسترداد R. Factor الذي يحققه المقاول عند نهاية أي سنة تقويمية تحسب بقسمة إجمالي قيمة المقبوضات النقدية على إجمالي النفقات خلال المدة الزمنية نفسها ولأغراض احتساب معامل النسبة R. Factor:

1- إجمالي المقبوضات المالية للمقاول عن العمليات البترولية عند نهاية أي سنة تقويمية وتشمل تلك السنة التقويمية الكلف البترولية والعائد الربحي وأي مدخولات عرضية للمقاول الناجمة عن العمليات البترولية.

2- إجمالي النفقات المتحققة من طرف المقاول على العمليات البترولية كما هو عليه في نهاية أي سنة تقويمية وتشمل تلك السنة التقويمية الكلف البترولية وصندوق تمويل التدريب والتقنية والبعثات.

ويمكن توضيح آلية دفع المستحقات للمقاول (الكلف البترولية والعائد الربحي) كما يلي:

أ- تدفع الكلف البترولية والفوائد المستحقة للمقاول بدون فوائد بشكل نفط تصدير في نقطة التسليم مالم يختر المقاول في موعد أقصاه الأول من نيسان من كل سنة يستلم الدفعة نقداً بالدولار في السنة التالية لأغراض الدفع نقداً فإن الدفع يتم خلال ستين يوماً من تاريخ تقديم قائمة الحساب فعند الدفع بنفط التصدير فإن سعر نفط التصدير يكون وفقاً للسعر المحدد في شركة التسويق النفطي (SOMO) وتتم جدولة الكميات المصدرة بموجب اتفاقية يتم التوصل إليها أي اختيار لطريقة الدفع يبقى نافذاً للسنة التقويمية التي تم الاختيار فيها.

**ب**- تعد الكلف البترولية والكلف التكميلية والعوائد الربحية شاملة لجميع الكلف والمصروفات والالتزامات والعائد للمقاول تحت هذا العقد ولن تكون الشركة الاستخراجية ملزمة بدفع أي تعويضات أخرى مهما كانت إلى المقاول عن الإيفاء بالتزاماتها تحت هذا العقد.

**ج**- تصبح الكلف البترولية والعوائد الربحية مستحقة وواجبة عند تقديم قوائم الحساب ابتداءً من الفصل الذي يتحقق فيه الإنتاج التجاري الأول وسوف تدفع لحد (50%) من الإيراد المتوقع واستناداً إلى أحكام هذا العقد تكون الاسبقية

لدفع الكلف البترولية المستحقة على دفع العوائد المستحقة الواجبة الدفع.

1- الكلف التكميلية Supplementor Costs :

أ- تعد الكلف الآتية كلفاً تكميلية يتم تسديدها بما لا يزيد على (10%) من الإنتاج الإضافي المتوقع للحقل.

**ب-** يبدأ المقاول بقيد الكلف التكميلية على الحساب التشغيلي من تاريخ نفاذ العقد.

**ج-** تصبح النفقات التكميلية مستحقة وواجب الدفع من الفصل الذي يتحقق فيه الإنتاج التجاري الأول.

**د-** تدفع الكلف التكميلية المستحقة للمقاول بنفط التصدير في نقطة التسليم مالم يختر المقاول في موعد أقصاه الأول من نيسان من كل سنة تسليم مستحقاته بالدولار في السنة التالية لأغراض الدفع نقداً فإن لدفع يتم خلال (60) يماً من تاريخ تقديم قائمة الحساب لحالات الدفع بنفط التصدير يكون سعر نفط التصدير وفقاً للسعر المحدد في شركة التسويق النفطي (SOMO) وفي نقطة التسليم. وتتم جدولة الكميات المصدرة بموجب اتفاقية يتم التوصل إليها أي إن أي اختيار لطريقة الدفع يبقى نافذاً للسنة التقويمية التي يتم الاختيار فيها.

**هـ-** الأرصدة غير المسددة لجميع الكلف التكميلية تحمل فائدة (LIBOR + 1%) من التاريخ الذي يتم فيه تقديم قائمة الحساب ولغاية التاريخ الذي يتم فيه تقديم قائمة الحساب ولغاية التاريخ الذي يتم استلامها فيه.

هو سعر الفائدة السائد بين البنوك في لندن – يعني معدل الفائدة المحدد كمعدل حسابي للمعدلات المعروضة للإيداعات بالدولار لمدة (3) أشهر كما منشور من قبل الفأينانشيال تايمز طبعة (204).

**و-** تغطية الكلف التكميلية يدفع من الإيراد المتوقع مطروحاً منه الكلف البترولية والعوائد المدفوعة وكما يلي: الإيراد المتوقع × 60% – (الكلف البترولية المدفوعة + العوائد المدفوعي)

**ي-** تحتفظ الشركة الاستخراجية بحقها ومن خلال إشعار المقاول في أي وقت في زيادة النسبة المئوية من الايراد المفترض المتوفر.

1- الضرائب Taxes :

أ- يتم دفع الضرائب بموجب القانون من قبل الشركات المكونة للمقاول.

**ب-** لا تتحمل الشركة الاستخراجية أي مسؤولية أو تعويض للشركات التي تكون للمقاول عن الضرائب التي تدفعها هذه الشركات خارج جمهورية العراق.

**ج-** تفرض الضرائب على العائد الربحي Remuneration Fees للمقاول فقط وبنسبة لا تزيد عن (35%).

**د-** تتحمل الشركة الاستخراجية وتعوض المقاول عن أي ضرائب تزيد عن (35%) على العائد الربحي والتي يتم فرضها نتيجة لتغير في قانون الضريبة في جمهورية العراق.

2- المشاركة Participation : تتمثل هذه المشاركة بالشريك الحكومي State Partner والمتمثل بإحدى الشركات الوطنية التابعة لوزارة النفط تبلغ حصة الشريك الحكومي نسبة مقدارها (25%) في اسهم المقاول يستحق الشريك الحكومي بمقدار هذه النسبة العائد المتحقق فضلاً عن تحمل الشركات الأجنبية حصته في كافة أنواع الكلف (البترولية والتكليفية) طيلة مدة العقد ولا تستحق عليها أي فوائد. توزع نسبة (75%) المتبقية على ائتلاف الشركات للمقاول وتم تخفيض نسبة الشريك الحكمي في بعض الحقول خلال المدة (2013 – 2014).

3- ملكية الموجودات Title to Assets : الموجودات المشتراة أو التي أدخلها المقاول إلى أراضي جمهورية العراق لغرض استخدامها في العمليات البترولية جميعاً والتي تخضع لتغطية التكاليف وفقاً لأحكام هذه العقود تصبح ملكاً للعراق باستثناء الموجودات المؤجرة من قبل المقاول أو المقاولين التابعين له لغرض تنفيذ العمليات البترولية.

**المحددات المستقبلية للصناعات النفطية في العراق:**[1]

من بين أولى أولويات السياسية النفطية في العراق هو إعادة إعمار وتأهيل الحقول النفطية والمنشآت الخاصة بها وتطوير حقول جديدة واستكمال برامج الاستكشاف والتنقيب عن النفط واستغلال الغاز الطبيعي في أوسع القطاعات الاقتصادية وبناء معامل تكرير جديدة للاستهلاك المحلي والتصدير وتدريب وتأهيل الملاك النفطي الجديد وتشجيع القطاع الخاص والمحلي والتأكيد على أهمية تشريع قانون نفطي واضح وشامل يأخذ بعين الاعتبار إمكانات العراق الهيدروكاربونية الكبيرة وحالة الدمار والأحمال التي لحقت بتلك الصناعة وشحة الموارد المالية وضرورة الاستعانة بالكفاءات العراقية الموجودة داحل العراق وخارجه ويمكن تلخيص أهم المحددات التي تواجه عملية تنفيذ تلك الأهداف بما يأتي:

أولاً: المحددات الإدارية: وتعود إلى ما يأتي:

1- تحتاج الصناعات النفطية إلى تدريب عالي الجودة لضمان تنمية مهارات القوى العاملة والإدارات في المجال الإداري والفني.

2- يحتاج تطوير الصناعات النفطية إلى وجود مناخ أمن يمكن أن تجري فيه العمليات بشكل طبيعي أو شبه مستقرة في أسوء الأحوال وهذا ما لا تحظى به فرص تطوير الصناعات النفطية لحد الآن في العراق.

---

([1]) حسين عبد الكريم جعاز الشمري، توظيف عوائد النفط في بلدان ريعية مختارة مع إشارة الى العراق للمدة 1990-2013، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية (بحث غير منشور)، 2016، ص80.

3- يحتاج تطوير الصناعات النفطية إلى ضرورة وجود منهج يحدد بوضوح موقف الحكومة من خصخصة القطاع النفطي على أن يعمل هذا المنهج على الفصل بين خصخصة القطاع الاستخراجي وخصخصة قطاع المنتجات النفطية التابع من حيث التصنيف الصناعي لقطاع الصناعة التحويلية بحيث تشمل عملية الخصخصة جميع مجالات الصناعة النفطية فيما عدا قطاع استكشاف النفط وإنتاجه. أما الخدمات الملحقية بعملية إنتاج النفط الخام كعمليات الحفر والتنقيب وإنشاء المصافي ومد خطوط الأنابيب والتسويق وشبكات التوزيع والتكرير والخدمات الأخرى. فيمكن أن تخصص كلياً أو جزئياً وبخاصة إن العراق يحتاج إلى صناعة نفطية نشطة تتميز بيئية تنافسية لديها قدرة النمو التقنية السريعة وتستطيع أن تستجيب سريعاً للظروف المتغيرة إن عدم وضوح المنهج بهذا الشأن جعل آليات ووسائل الاستثمار في القطاع النفطي غائبة لحد الآن.

4- تأرجح القرار الاقتصادي وعدم وجود وجهة مرجعية واضحة يمكنها اتخاذ القرار المناسب من غموض المشهد السياسي وتداخلاته. وتعاقب مجموعة حكومات غير مستقرة زمنياً ولا يمتلك الصلاحيات.

ثانياً: المحددات المالية: وتعود إلى ما يأتي:

1- غياب المناخ الاستثماري الملائم لدخول الاستثمار الأجنبي بشكل مكثف إلى الصناعة النفطية.
2- ضعف التخصيصات المالية الحكومية لتنمية وتوسيع قطاع الصناعة النفطية.
3- غياب الاستثمار المحلي المرموق وتدني الإمكانيات التمويلية للبنوك الخاصة.

ثالثاً: المحددات القانونية:

إن الظروف عدم الاستقرار الأمني والسياسي وعدم وضوح الأمور الدستورية والقانونية بشأن مفاوضات الاستكشاف والإنتاج مع شركات النفط الدولية جعل الجهات الرسمية تحجم لحد الآن عن اتخاذ قرار طويل الأجل بشأن تطوير الصناعة النفطية وأرتبط ذلك بمجموعة من المحددات وهي:

1- المحددات القانونية المتعلقة بحقوق التنقيب والاستخراج والعائدية.
2-المحددات القانونية المرتبطة بملكية وحجم الشركات الخاصة وحجم الاستثمار الأجنبي المسموح به.
3- الموانع القانونية أمام المتعاقدين مع وزارة النفط وباقي مؤسسات الحكومة العراقية.
4- الموانع القانونية أمام توسيع مشاركة القطاع المصرفي في تمويل قطاع الصناعات النفطية.
5- الموانع القانونية أما مراقبة أداء القطاع النفطي من قبل مؤسسات المجتمع المدني وتعمقت تلك الإشكاليات بشكل أكبر بعد طرح الدستور العراقي الجديد فنصوص الدستور المتعلقة بالقطاع النفطي تنطوي على شيء من

الغموض والضبابية. منها النص الوارد في الفقرة 110 الذي يشير إلى (النفط) هو والغاز ملك كل الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات وهو نفس النص الوارد في قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية وهذا النص يحتاج إلى إعادة صياغة ووضوح لم يتم فهمه بأن النفط والغاز هو ملكية اتحادية وليس ملكية إقليمية. كما تفتح 111 من الدستور المجال لحدوث توترات نتيجة لانفتاح هذه لفقرة على تفسيرات متباينة فهي تنص على إن إدارة النفط والغاز وتوزيع الثروة مسؤولية مشتركة بين الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة للثروات الحالية وتسكت عن الثروات المستقبلية التي من الواضح أن مسؤوليتها ستكون حصرية لحكومات الأقاليم والمحافظات حسب نص الفقرة 112 التي تنص على أولوية قانون الإقليم في غياب نص واضح في السلطات الحصرية والمشتركة وهذا يعني إن سياسات نفط العراق لن تكون في يد حكومة مركزية أو تحت قانون أو سياسة موحدة. لكن بحسب الفقرة 2 من المادة 110 ستضع الحكومة المركزية وحكومات المناطق المنتجة للنفط بشكل مشترك استراتيجيات وسياسات لتطوير الثروة النفطية والغازية بم يضمن اقصى درجات الاستعادة لشعب العراق عن طريق تشجيع أحدث تقنيات السوق الحرة واستثماراتها وبسبب الاعتراضات والإشكاليات التي تثيرها تلك الفقرات لابد من إعادة صياغتها حتى لا تتوفر فرصة لحدوث توترات فيما بين المحافظات بما يخص ملكيتها وإدارتها في المستقبل فهناك حقو تمتد بين أكثر من محافظة مما ينشأ عقد ومصاعب في موضوع نقل هذه الثروة عبر الأنابيب في حالة الملكيات الإقليمية لنقاط التصدير.

مقدمة في النظام الاقتصادي النفطي – الأساس القانوني وأرضية الاستثمار، د. لؤي الخطيب، باحث في إعمار القطاع النفطي العراقي باستخدام التنمية المستدامة، جامعة سري، المملكة المتحدة.

**مشكلات الصناعة النفطية في العراق [1]:**

إن تجربة العراق في ميدان الصناعة النفطية مثيرة للجدل والإحباط فرغم إن العراق ينتج النفط منذ قرابة تسعة عقود إلا إنه لم ينجح في الشروع جدياً بتصدير ذلك المورد الاستراتيجي على هيئة منتجات أو مشتقات نفطية. كما لم ينجح في الأقل في استثمار النفط كمادة أساسية يمكن أن تستخرج منها آلاف الوصفات التي تعد المادة الأولية لآلاف الصناعات وفيما عدا العدد المحدود من المصافي المستهلكة التي تستخدم لإنتاج عدد محدود من المنتجات النفطية (كماً ونوعاً) فإن رقعة الصناعة النفطية بقيت في أضيق حدودها التي لا تتجاوز مثيلاتها في

(1) اركان ريسان عباس، الصناعة النفطية في العراق للمدة 2000– 2014 دراسة واقع واستشراق، مجلة كلية تربية الأساسية، المجلد 22 العدد 94، 2016، ص385.

أفقر الدول في العالم وبضمنها تلك التي لا تمتلك النفط على الإطلاق. ومما يزيد الأمور قتامة ما أصاب الثروة النفطية بين هدر وفساد فضلاً عن مظاهر التخبط واللاعقلانية والمزاجية في اتخاذ القرارات والسياسات المعتمدة لاستخدام وإنفاق العوائد النفطية. ولعل أخطرها وأشدها أيلاماً، ما حصل في العهد السابق من ممارسات منكرة للتلاعب بهذه الثروة الثمينة سواء في نطاق الحروب الغبية ولطائشة والإنفاق العسكري الهائل أو عمليات الفساد والإفساد والعبث المالي من غير رادع أو وازع من ضمير وطني وإنساني إن تلك الظروف جعلت من المحاولات المتتابعة الساعية إلى جعل الصادرات العراقية تستند إلى التنويع الإنتاجي بحيث تشتمل تلك الصادرات على المنتجات النفطية بدلاً من التركيز على تصدير النفط الخام فقط مصيرها الفشل لأسباب نوجز منها ما يأتي:

1- إصرار مجموعة الشركات النفطية الأجنبية التي كانت تمتلك امتيازات واسعة في عملية استخراج وتصدير النفط العراقي قبل تأميم النفط في العام 1973 على تصدير النفط بشكل خام ولاعتبارات تتعلق بالاتفاقية غير المتوازنة التي كانت تربطها بالعراق حينذاك.

2- اعتمدت عملية استثمار وتطوير الصناعات النفطية على مجموعة من السياسات الإدارية الخاطئة والسلوك الارتجالي غير المنتظم وغابت عنها الاستراتيجية الواضحة.

3- تدهور البنية الارتكازية للصناعات النفطية وتقادمها وأدى ذلك إلى حدوث ضغط شديد على طاقات المكائن والمعدات في ذلك القطاع بقصد استثمار طاقاتها بحدود قصوى دون إدامة تلك المعدات أو تحديثها وهذا الأمر جعل البنية الارتكازية تحتاج إلى مليارات الدولارات لضمان استعادة طاقات الإنتاج. أما طاقات التكرير والتصنيع فهي قضية تحتاج إلى أفق مالي وزمني وفني.

4- اقتصار الاستثمار في الصناعات النفطية على المشاريع الحكومية الوطنية وغياب الأنواع الأخرى من المشاريع مثل مشاريع القطاع الخاص المحلي ومشاريع القطاع الخاص الأجنبي والمشاريع المشتركة بين القطاع الحكومي والقطاعين الخاص والمحلي والأجنبي.

ويمكن أيجاز مشكلات الصناعة النفطية في العراق بما يأتي:

أولاً: المشكلات الإدارية والتمويلية: وتعود إلى ما يأتي:

1- غياب استراتيجية تنظيمية موحدة تجمع الخطوات والقرارات المتخذة لتنمية هذه الصناعة في أطر زمنية وكمية تسويقية رقمية محددة.

2- غياب التشابك الإنتاجي من أنشطة الصناعة النفطية من ناحية ومع باقي فروع الصناعة التحويلية من ناحية ثانية.

3- افتقار إدارات الصناعة النفطية إلى التدريب لفني والتقني والإداري بشكل يعزز قدراته أو يرفده بقدرات ومهارات جديدة.

4- تشتت وتبعثر مواقع الصناعات الحالية وافتقارها إلى الحماية الأمنية اللازمة لإدارة العمل هناك.

5-تسرب الكثير من الخبرات الفنية المتقدمة التي كانت تعمل في القطاع النفطي إلى قطاعات لا صلة لها بتخصصاتها أو خارج العراق بالرغم من إن تلك الخبرات قد تم إنفاق مبالغ طائلة لتدريبها وصقل مهاراتها.

6-ضعف وتعثر تمويل تنمية قطاعات الصناعة النفطية وشيوع حالات الفساد الإداري والمالي.

ثانياً: المشكلات الفنية: وتعود إلى ما يأتي:

1- الحاجة المتنامية إلى المعدات اللازمة لضمان الاستمرار ومن ثم التطوير.

2- التذبذب النوعي وتراجع الالتزام بالقواعد المعيارية النوعية الدولية والاقتصاد على إنتاج منتجات ذات مواصفات نوعية متخلفة وقديمة.

3- اقتصاد الصناعة النفطية إلى المستوى المعياري المنتظم في الإنتاج (عدم ثبات المستوى النوعي للإنتاج).

# الفصل الثالث

# تحليل وتقييم العقود الاستثمارية والخيارات المستقبلية

## المبحث الأول: تحليل العقود الاستثمارية

### اولاً: برنامج الاستثمار النفطي والمؤشرات الأساسية:

يغطي هذا البرنامج التأشير مدة حتى عام 2020 ولتحقيق الهدف القريب للوصول إلى (4.5) مليون برميل يومياً والهدف المتوسط الذي يتمثل في بلوغ (6.5) مليون برميل يومياً والهدف الأعلى لتحقيق مليون برميل يومياً. إن تلك الأهداف المطروحة في الأوساط الرسمية ولها مبررات قوية وردت في ثنايا الدراسات وثبتها في مسار التحليل عندما يفصح عن نمو احتياجات العراق إلى العملة لأجنبية للقطاع العام والخاص على حد سواء. ولتقدير كلفة البرنامج الاستثماري قد يمكن اللجوء إلى الفرضيات التالية على فرض أن عمر المشروع الاستثماري (25) سنة والإنتاج (2.5) مليون برميل يومياً.

**1- تكاليف برنامج الاستثمار النفطي العراقي**

من الجدول (13) يتطلب البرنامج (40) مليار دولار للوصول إلى (6.5) مليون برميل يومياً. وهي شاملة للتوسعات في البناء التحتي المناسب للمستوى المستهدف للإنتاج ومن أجل الوصول إلى الهدف الأعلى وهو (8) مليون برميل يومياً تضاف تكاليف استثمارية بمبلغ (19165) مليون دولار. وتكون مجموع تكاليف البرنامج الكامل (58499) مليون دولار قد لا تكون هذه التقديرات دقيقة تماماً ولكنها ضمن المدى الذي تتحرك في نطاق التكليف..

إنتاج وتصدير النفط الخام بموجب برنامج الاستثمار النفطي:

استناداً إلى جميع ما تقدم يمكن التوصل إلى تقديرات أولية للإنتاج والاستهلاك المحلي والصادرات من النفط الخام حتى عام 2020 كما في

الجدول (13) جدول إنتاج النفط الخام للاستهلاك الداخلي والتصدير (ألف برميل يومياً)

| السنة | الإنتاج اليومي | الاستخدام الداخلي | التصدير |
|---|---|---|---|
| 2011 | 2650 | 500 | 2150 |
| 2012 | 3000 | 550 | 2450 |
| 2013 | 3500 | 650 | 2850 |
| 2014 | 4000 | 800 | 3200 |
| 2015 | 4500 | 950 | 3550 |
| 2016 | 6000 | 1100 | 4900 |
| 2017 | 6500 | 1300 | 5200 |
| 2018 | 7000 | 1450 | 5550 |
| 2019 | 7500 | 1600 | 5900 |
| 2020 | 8000 | 1700 | 6300 |

المصدر: الباحث.

الإيرادات الحكومية نفترض إن صافي الايراد من برميل النفط المباع محلياً هو (15) دولار. والمقصود بصافي الايراد سعر البيع بعد طرح كافة النفقات التشغيلية والثابتة. أي الاستثمارية محملة على الوحدة الواحدة من المنتج وبذلك تكون تكاليف الاستثمار في الصافي تغطي بهذه الطريقة التبسيطية.

جدول (14) صافي أيراد المبيعات المحلية والصادرات (مليون دولار) من النفط الخام.

| السنة | إيرادات لمبيعات المحلية | إيرادات الصادرات السعر 65 دولار | إيرادات الصادرات السعر 85 دولار |
|---|---|---|---|
| 2011 | 4563 | 59641 | 66704 |
| 2012 | 5019 | 67963 | 76011 |
| 2013 | 5931 | 79059 | 88421 |
| 2014 | 7300 | 88768 | 99280 |
| 2015 | 8669 | 98477 | 110139 |
| 2016 | 10038 | 135926 | 152033 |
| 2017 | 11863 | 144248 | 161330 |
| 2018 | 13231 | 153957 | 172289 |
| 2019 | 14600 | 163666 | 183048 |
| 2020 | 15513 | 174762 | 195458 |

المصدر: الباحث.

**ثانياً: برنامج الاستثمار النفطي والسير في الإطار الصحيح [1]:**

أصبح من الواضح معلوماً إن الأداء الاقتصادي في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية أدنى مما هو عليه في البلدان الأخرى وقد أكدت الدراسات التجريبية. هذه الخاصية ولن تعد أسباب ذلك الأداء منخفض ومن بينها:

1- ارتفاع تكاليف الإنتاج الصناعي والزراعي وضعف القدرة على منافسة الإنتاج العالمي مما يؤدي إلى تغريم القطاع الإنتاجي لصالح المستوردات.

2- انحسار الصادرات غير النفطية في مقابل الاعتماد على المستورد والسلع المصنعة في الخارج.

3- تزايد الطلب على العملة الأجنبية للاستيرادات والمدفوعات الخارجية في مقابل مصدر وحيد وهو النفط.

4- يتسم المورد النفطي بالتغلب في الأسعار وجراء ذلك يتزايد تعرض الاقتصاد إلى الكثير من التعليمات المربكة مع تزايد الاستيرادات وتزايد الإنفاق الحكومي المعتمد على المصدر الوحيد وهو النفط.

5- ضعف التشريعات وضعف الأجهزة الغربية وتعويد المجتمع على عدم المساهمة في تمويل الإنفاق العام من الدخل العائلي وأرباح قطاع الأعمال.

إنتاج واستهلاك الغاز الطبيعي في العراق:

ان لإنتاج واستهلاك الغاز في العراق لابد من توفر الأرضية والإطار الواسع للتحليل والذي يشمل إنتاج النفط فعندما وقعت الحكومة العراقية عقود خدمة مع الشركات النفطية العالمية الكبرى خلال العامين (2009 – 2010) كان هناك أهداف وطموحات لزيادة الطاقة الإنتاجية من النفط إلى أكثر من (13) مليون برميل يومياً وعلى الرغم من إن العراق يمتلك إمكانات نفط هائلة كانت هناك شكوك من تحقيق الهدف المنشود وتحقيق الهدر والعائد إلى كلف البنى التحتية للقطاع النفطي بالإضافة إلى الأوضاع الأمنية التي يمر بها العراق منذ عام 2014 والمتمثلة بهجوم داعش وعليه تصبح الأهداف الإنتاجية الواردة في جولات التراخيص غير مناسبة للمدة (2015 – 2035) والاعتماد على متوسط نمو سنوي لإنتاج النفط للسنوات (2003 – 2014).

---

([1]) كريم عبيس حسان العزاوي، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي الأهمية والفرص المتاحة، جامعة بابل، ص151، متوفر على الرابط https: www. Uobadyion.edu.iq

جدول (15) إنتاج النفط واستهلاك الغاز للمدة (2003 – 2014) ألف برميل يومياً / مليون م[2].

| السنة | إنتاج النفط ألف ب / ي | استهلاك الغاز الطبيعي مليون م$^3$ |
|---|---|---|
| 2003 | 1378 | 5542 |
| 2004 | 2108 | 7212 |
| 2005 | 1854 | 7077 |
| 2006 | 1953 | 6979 |
| 2007 | 2036 | 7372 |
| 2008 | 2281 | 9275 |
| 2009 | 2346 | 10139 |
| 2010 | 2359 | 9311 |
| 2011 | 2359 | 8991 |
| 2012 | 2653 | 8606 |
| 2013 | 2942 | 8620 |
| 2014 | 3110 | 9000 |

Source: Organization of the petroleum Exporting Countries The OPEC Annual Statistical Bulletin (2015), P96.

ونلاحظ من الجدول (15) والذي يتم بالبطيء ثم تأخذ بالتوسع بعد عام 2020 وينطبق هذا النمط مع الإحصاء السنوي للعام 2012 إنتاج النفط سيزداد إلى (4.2) مليون ب / ي بحلول عام 2015 والذي قارب الإنتاج الفعلي للعراق ولنفس العام و (6.1) مليون ب / ي بحلول عام 2020 و (8.3) مليون ب / ي بحلول عام 2035 بحسب السيناريو الوسطي. كانت منصبة نحو نمو يزيد على (500) ألف ب / ي. إلا إن التأخير في عملية تطوير البنية التحتية لقطاع النفط محتمل أن يقلل من إنتاج النفط إلى ما دون (6) مليون برميل.

كما إن لعام 2020 يفترض الجدول (15) إنتاج نفطي يبلغ (5.677) مليون ب / ي لنفس العام و (12.480) مليون ب / ي لعام 2035 وهي تبقى أرقام محاطة بقدر كبير من عدم اليقين فلا تزال مخاطر التطورات السلبية لانخفاض أسعار النفط واستمرار تخلف البنى التحتية تضرب قطاع النفط من جانبين:

الجانب الأول: ما أعلن ومن وجهات رسمية عن تعديل الطاقات الإنتاجية لعقود الخدمة الفنية للحكومة الاتحادية وما لهذا مما أثر على أهداف الإنتاج في الأمدين القصير والمتوسط.

الجانب الثاني: انخفاض إيرادات النفط أثر انخفاض أسعار النفط التي أدت إلى سعي الحكومة العراقية لتقليص النفقات المخصصة لقطاع النفط ومن ثم النفقات المخصصة لهذه الاستثمارات ما ينبأ بانخفاض الإنتاج نهاية عام 2016 حتى عام 2020 على أقل تقدير.

وهنا يصبح من غير الممكن تنفيذ البرامج الطموحة لجولات التراخيص في توسيع الطاقات الإنتاجية وحتى في إمكانية تحقيق التنبؤ بزيادة الإنتاج في لجدول (15) لـ (12.480) مليون ب ز ي عام 2035 إلا في حالة حدوث مستجدات تؤثر على المسار الإنتاجي نحو التوسع بارتفاع أسعار النفط الذي يقود وبخطط جادة نحو تطوير البنية التحتية لعملية الإنتاج ومراجعة لعقود الخدمة الفنية بما يتناسب والإمكانيات الفنية والتكنولوجية للحقول النفطية التي يتم لها بعد تحديث البنية التحتية والذي يحدد من نهاية المطاف كميات الغاز المصاحب التي سترافق أي كمية إنتاج نفطي.

كما ويلاحظ إن البيانات الواردة في الجدول (15) تشير إلى ارتفاع مستمر لكميات إنتاج الغاز نتيجة لزيادة إنتاج النفط إذ سترتفع كميات الإنتاج سنوياً بحدود (25.40) مليار م3 عام 2015 إلى حدود (41.35) مليار م3 عام 2020 إلى (82.65) مليار م3 عام 2035 مضافاً إليها ما قد ينتج من حقول الغاز الحر في جولة التراخيص الثالثة أن تضيف ما مقداره (6.132) مليار م3 سنوياً إلى إنتاج الغاز المصاحب لها 2020 بشرط أن تعمل تلك الحقول وفق إنتاج الذروة وبافتراض تحسن الوضع الأمني للمنطقة التي يقع فيها الحقلين (المتصورية وعكاز).

أما استهلاك الغاز الطبيعي وحسب متوسط نمو الاستهلاك للمدة من (2003 – 2014) للكميات الواردة في جدول (15) يرتفع من (9.6) مليون م$^3$ عام 2015 إلى (13.5) مليون م$^3$ عام 2020 وصولاً إلى الكمية (37.2) مليون م$^3$ وهي كميات متواضعة مقارنة بكميات الإنتاج وهذا عائد إلى توقف معظم الصناعات التي تستخدم الغاز الطبيعي كوقود بالمقارنة مع التقرير الإحصائي السنوي لعام 2012 نجد إن كميات الاستهلاك للعراق حيث تتوقف كميات تبلغ حوالي (39) مليار م$^3$ لعام 2020 وحوالي (72) مليار م$^3$ لعام 2035 والذي مبنية على أساس إنجاز نمو متساوي في الأهمية للقطاعين الصناعة والكهرباء مع قطاع النفط طوال مدة التقديرات المستقبلية والذي يتقاطع مع تقديرات جدول (15) لكميات الاستهلاك الذي اعتمد متوسط نمو سنوي للاستهلاك لمدة امتياز فيها القطاع الصناعي والكهرباء بالتراجع.

وزيادة كميات الإنتاج على الاستهلاك تكون هناك كميات فائضة من الممكن تخصيصها للتصدير مع انخفاض الطلب المحلي لناتج عن تراجع قطاعي الكهرباء والصناعة ومن الممكن أن تشغل في مدة انخفاض أسعار النفط

لتعويض النفص في إيرادات النفط والكميات تبلغ حوالي (28.2) مليار م$^3$ لعام 2016 وتقريباً (41.21) مليار م$^3$ عام 2020 وتقريباً (82.27) مليار م$^3$ عام 2035 والتي يفضل فيها تصدير الغاز الطبيعي بحالتها الغازية وليس السائلة. ويوفر العراق إذا ما تم استغلال غازه المحترق ما مقداره (25%) م إجمالي الاستهلاك العالمي للطاقة (World Bank 2013) هذا كله بافتراض إن الإنتاج يستغل بالكامل ولا توجد عمليات حرق وهدر للغاز المصاحب.

جدول (16) التقديرات المستقبلية لإنتاج النفط واستهلاك وإنتاج وتصدير الغاز الطبيعي مليون ب / ي مليار م$^3$ ومليون م$^3$.

| السنة | تقدير إنتاج النفط الخام مليون ب / ي | إنتاج الغاز المصاحب والحر / مليار م$^3$ في السنة | استهلاك الغاز الطبيعي بنوعيه مليون م$^3$ | التصدير مليار م$^3$ |
|---|---|---|---|---|
| 2015 | 4.143[1] | 25.40 | 9.63 | 25.6 |
| 2016 | 4.611 | 28.27 | 10.30 | 28.6 |
| 2017 | 4.911 | 30.11 | 11.02 | 30.4 |
| 2018 | 5.111 | 31.34 | 11.79 | 31.1 |
| 2019 | 5.386 | 33.02 | 12.62 | 33.4 |
| 2020 | 5.677 | 41.35 | 13.50 | 41.21 |
| 2021 | 5.983 | 43.25 | 14.45 | 43.11 |
| 2022 | 6.306 | 45.25 | 15.46 | 45.10 |
| 2023 | 6.646 | 47.36 | 16.54 | 47.20 |
| 2024 | 7.004 | 49.58 | 17.70 | 49.40 |
| 2025 | 7.382 | 51.93 | 18.94 | 51.74 |
| 2026 | 7.780 | 54.40 | 20.26 | 54.19 |
| 2027 | 8.199 | 56.40 | 21.68 | 56.18 |
| 2028 | 8.641 | 59.11 | 23.20 | 58.80 |
| 2029 | 9.107 | 61.97 | 24.83 | 61.72 |
| 2030 | 9.598 | 64.98 | 26.56 | 64.71 |
| 2031 | 10.116 | 68.16 | 28.42 | 67.80 |
| 2032 | 10.661 | 71.50 | 30.41 | 71.19 |
| 2033 | 11.236 | 75.02 | 32.54 | 74.70 |
| 2034 | 11.842 | 78.74 | 34.82 | 78.39 |
| 2035 | 12.480 | 82.65 | 37.26 | 82.27 |

المصدر: أعد الجدول بالاعتماد على بيانات الجدول (6)، وحسب الصيغة الرياضية $Q_1 = Q_{12} - t_1 (1 + r)$ Q1 : قيمة المتغير في السنوات التي سيتم تقديرها، $Q_{12} - T_1$ = قيمة المتغير في السنة السابقة، r = متوسط معدل النمو السنوي لإنتاج النفط الخام (2003 , 2014) والذي يساوي (0.053916083)، و (0.077482517) كمتوسط لمعدل النمو السنوي لاستهلاك الغاز الطبيعي ولنفس المدة. تم اعتماد المعدل (600) قدم$^3$ مرافق لبرميل نفط خام لتقدير إنتاج الغاز المصاحب. مع معادلة تحويل الغاز الطبيعي وسوائله، (اوابك التقرير الإحصائي السنوي)، 2015، ص146.

**ثالثاً: أساليب تطوير إنتاج واستهلاك وتصدير الغاز في العراق [1]:**

إن إنتاج متزايد يحقق الاستهلاك والتصدير سيكون بحاجة إلى مجموعة من الأساليب المتطورة ويمكن أن تكون كما يأتي:

1- كفاءة وزيادة الطاقات الإنتاجية للحقول والتي جاءت من جراء جولات التراخيص النفطية مع التطور الحاصل في الحقول الغازية.
2- تنمية المرافق النفطية من الإنتاج وحتى آخر نقطة للتصدير.
3- توفير التخصيصات الاستثمارية المناسبة لتحقيق زيادات في الطاقات الإنتاجية وتطوير البنى التحتية للقطاع بشكل عام.
4- إن أي تنمية اقتصادية في القطاع النفطي يكون معززاً بقطاع الكهرباء والصناعة لأن لهم الأثر الكبير في زيادة الاستهلاك من الغاز الطبيعي.
5- إن زيادة التنمية الاقتصادية يؤدي إلى زيادة التوظيف والتي توفر فرص عمل جديدة وبالتالي زيادة الدخول ما يعطي زيادة في لاستهلاك من الطاقة على المستوى المحلي.
6- يمكن للقدرة الإضافية على توليد الكهرباء التي شهد طلباً أكبر مع نمو أعلى لمستوى المعيشة ومستوى الصناعة الذي توفره التنمية الاقتصادية والذي بدوره يؤدي إلى زيادة من إنتاج الغاز الطبيعي ويؤدي إلى زيادة الاستهلاك أيضاً.

وهذا كله يحتاج إلى قفزة نوعيه ومجموعة من الإجراءات التي جاءت بها الاستراتيجية الوطنية للطاقة في العراق والمدعومة من صندوق النقد الدولي والتي منها:

**أ.** إقامة البنى التحتية الأساسية وتطويرها.

**ب.** وضع برامج للعمل على تشجيع مشاركة القطاع الخاص في قطاع الطاقة من خلال إصلاح المؤسسات الأساسية من أجل بناء المهرات الوطنية وبث روح المبادرة في التنمية الاقتصادية.

**ج.** وضع القواعد والتشريعات القانونية لكل مؤسسات الدولة.

**د.** مراقبة التنمية الاقتصادية لآبار النفط العملاقة والتي شكل (75%) من الإنتاج.

---

([1]) أمجد صالح عبد العالي، عقود بديلة لاتفاقيات المشاركة في الإنتاج (PSA) في تطوير القطاع النفطي في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية المجلد5 العدد 21، 2008، ص18.

ومن خلال هذه الإجراءات يمكن للعراق الوصول إلى أدنى حد ممكن من جرف الغاز المصاحب وهذا بدوره يحافظ على الطلب الداخلي المتزايد من الغاز الصافي المصاحب وتعزيز الاستثمار في حقول الغاز الحر وهذا بدوره يصبح للعراق هدفاً آخر لاستغلال الغاز الطبيعي ألا وهو التصدير وهذا يولد أمرين مهمين:

الأمر الأول: طرح عقود تصدير الغاز وبدوره يساعد على مد خطوط الغاز مع العملاء وذلك لتصدير الكميات الفائضة منه في المدى المتوسط والتشجيع في المستقبل على التصدير بشكل أكبر.

الأمر الثاني: التطوير الاستكشافي وزيادة الاحتياطيات من الغاز الحر ليوفر مرونة أكبر بمعزل عن الإنتاج ولتلبية الطلب عليه في العقود طويلة الأجل.

**رابعاً: أساليب العراق الداعمة لعملية الاستثمار في قطاع الغاز في العراق:**

يتمتع العراق بعدة نقاط القوة إضافة إلى ميزاته الستة في وفرة الموارد الطبيعية والمتمثلة بالنفط والغاز بمجموع هذه النقاط تساعده على التغلب على كافة العقبات التي تواجهه للنهوض بعملية الاستثمار في قطاع الغاز الطبيعي وهي كما يلي:

1- تطوير الكفاءات والكوادر الفنية بالإضافة إلى إقامة تشريعات قانونية قوية وذات أساس سليم وثابت بدوره يساعد على أحداث الاستثمار في العراق بشكل صحيح وقوي.

2- قاعدة العراق الصناعية التي انطلقت منذ السبعينات في صناعة الحديد والصلب والبتروكيمياويات والاسمنت وبالإضافة إلى امتلاكه كل مقومات النجاح في هذا المجال بالإضافة كون العراق يمثل سوق استهلاكية كبيرة في العراق يستوعب كافة المنتجات لهذه المشاريع.

3- موقع العراق الاستراتيجي بين دول المنطقة ويمثل العراق ذو بعد استثماري وبدوره يمثل قاعدة للعديد من المشاريع الاستثمارية وموقعه المتميز من منافذ تصدير قائمة ومستقيلة.

4- توفر الموارد الطبيعية من الأرض الخصبة وتوفر المياه ما يعطيه هذا بعداً لإمكانية التنويع الاقتصادي بدعم القطاع الزراعي بالإضافة إلى كل ما تقدم يمتلك العراق الثروة الهيدروكاربونية لما لديها من خصائص فنية واقتصادية تعطي للعراق بعداً تنافسياً قائماً على أساس (التكاليف والعوائد) إذا تمت تهيئة الثروة للاستغلال بالشكل الأمثل ومنها:

**أ.** انخفاض تكاليف الاستخراج من البئر النفطي.

**ب.** قرب المكمن النفطي من سطح الأرض مع سباطه جيولوجية الأرض.

**ج.** ارتفاع العائد النفطي من البئر وارتفاعه إنتاجية الغاز المصاحب والذي يمتاز بكلف استخراج صفرية.

**د.** الانتشار الواسع للحقول النفطية والغازية في مساحة العراق وعدم تركزها في منطقة واحدة مما يعطي مرونة في الاستغلال والتوزيع والتصدير لا سيما مع ما يعاني العراق من توترات أمنية مفاجأة.

**و.** ما يميز الحقول النفطية والغازية هو حقول برية لا تشكل فيها تكاليف الاستخراج حصة كبيرة هذا إضافة إلى ميزة الموقع البري في عمليات النقل إلى منشآت المعالجة التي تقام بالقرب منها.

## خامساً: نظرة للسياسة الاستثمارية في قطاع الغاز العراقي:

هناك عدة خيارات للاستثمار في الغاز الطبيعي العراقي وبكل من هذه الخيارات إيجابيات وسلبيات عند تطبيقها ومن تلك الخيارات هي:

### 1- الاستثمار الوطني (الشركات الوطنية) :[1]

يقصد بالاستثمار الوطني (الشركات الوطنية) العاملة في هذا القطاع والتي لديها القدرة على النهوض بمورد الغاز الطبيعي والتي تتضمن مصدرين للنهوض بقطاع الغاز.

البنى التحتية لمنشآت الغاز الطبيعي والتي تحتاج إلى تأهيل وتوسيع وإضافة. حيث أثبتت هذه الشركات الوطنية قيادتها لقطاع النفط في العراق بعد التأميم الذي حصل وحتى في زمن الحروب والعقوبات التي فرضت على العراق والتي استطاعت بدورها تحقيق مشاريع استثمار الغاز المصاحب التي أهملتها الشركات الأجنبية فضلاً عن توافر الكوادر الهندسية والفنية والإدارية التي اكتسبت الخبرة في هذا المجال حيث أعلنت منشآت الغاز الطبيعي ومحطات الكهرباء العاملة بالغاز إلى العمل مع نقص المعدات وبفترات قياسية.

السلبيات:

1- تقادم البنى التحتية لمنشآت الغاز الطبيعي والقائمة حالياً لا تستطيع استيعاب كميات الغاز المستخرجة والناتجة عن جولات التراخيص إذ يتحتم بناء منشآت معالجة جديدة وهذه المنشآت تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة.

2- يجب توافر التكنولوجيا المتقدمة والتي تحتكرها الشركات العالمية واستيراد هذه لتكنولوجيا لا تكون بالشكل السهل، وهذه لتكنولوجيا تحتاج إلى الإدارة والإدامة من قبل كوادر متخصصة باتت غائبة وطنياً فضلاً عن استثمارات ضخمة لا قدرة للبلد المضيف عليها.

3- أغلب الشركات الوطنية تعاني م ن نظام التخطيط المركزي المتوارث من النظام السياسي السابق والذي خلف قاعدة كبيرة من العاملين والموظفين أغلبهم يمثل بطالة مقنعة.

---

([1]) احمد رحيم موسى، الاستثمار النفطي في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوبك مع إشارة للعراق الواقع والافاق، رسالة ماجستير في علوم الاقتصادية (بحث غير منشور)، 2009، ص14.

4- عدم توافر الاستقرار الأمني والسياسي والفساد الملي والإداري والذي له القدرة على القضاء على أي مشروع وطني.

**2- الاستثمار الخارجي (الشركات الأجنبية) :**[1].

عند اكتشاف النفط وكل ما يتعلق به من عمليات اكتشاف من قبل الشركات الأجنبية دون تدخل الجانب الوطني أدت هذه الشركات دوراً كبيراً في تجديد السياسة النفطية وجعل النفط عنصراً مهما يتأثر بالسياسة الدولية ورسم السياسة الاقتصادية ومن خلال تطور أساليب استخدام الطاقة والتقدم التكنولوجي تغيرت الشركات الأجنبية وأساليب تعاملها مع الدول المنتجة للنفط والغاز مع ما توفره من تدفقات نقدية وطرائق متطورة وحديثة تعتمد تكنولوجيا متقدمة تعطي كفاءة في الإنتاج من شأنه أن يحافظ على المكمن الغازي وإدامة احتياطاته بما تملكه من خصائص هيكلية ومؤسساتية توفر تدابير نقدية باستطاعتها التغلب على التقلبات كافة والتي من الممكن أن تطرأ على عمليات استغلال مورد الغاز.

السلبيات:

1-إن سيطرة الشركات الأجنبية للصناعات الغازية بكل مراحلها لا يعطيها الهيمنة بشخصها الاعتباري فحسب بل هيمنة دول هذه الشركات وحكوماتها على سيادة الدول المنتجة ووضع هذه الصناعة طبقاً لمصالحها الاقتصادية.
2- تجريد العراق من السيطرة الكاملة على موارده وتحويل التصرف بها إلى المجتمع الدولي وما لهذا من أثر بالغ على سيادة العراق على موارده من جهة وعلى إدارة الأرباح التي ستتأثر من شدة السيطرة الخارجية من جهة أخرى.
3- يفقد الايراد المالي صفة الايراد الناجم من عملية اقتصادية إنتاجية تتضافر فيها عوامل الإنتاج المحلية القائمة في الاقتصاد الوطني وهنا تصبح حالة من استهلاك الثروة الوطنية دون مساهمة تذكر من قبل الجانب الوطني من شأنها أن ترفع وتعزز من ادا باقي القطاعات الاقتصادية.

الإيجابيات:

1- التخلص من المركزية في اتخاذ القرار الذي يعيق عمليات شركات الغاز في المجالات كافة لاسيما الحصول على تقنيات الإنتاج الجديدة وتوسيع استثمارات الشركات والتعاون مع دول الجوار.
2- التخلص من الميزانية الذي يمثل جزء من ميزانية وزارة النفط وذلك بالتمويل من مصادر الشركات الأجنبية.

(1)احمد حسين الهيتي، اقتصاديات النفط دار الكتب للطباعة والنشر الموصل،2000، ص101.

3- إنهاء حالة الفساد المالي والإداري في هذا القطاع والذي يمثل التهديد الأكبر في تحقيق الاستغلال الأمثل لهذا المورد شأنه شأن تأثيره في باقي القطاعات. ويكون الالتزام الكلي لعمليات استغلال الغاز الطبيعي من قبل هذه الشركات محاوله ناجحة في القضاء على العوامل الكامنة وراء بقاء هذه الظاهرة الساندة والمتفشية.

مشاركة القطاع الخاص:

لمعرفة التوصيل إلى حقيقة هذا الخيار وإمكانية تطبيقه لابد من التعرف أولاً على مزايا ومواصفات هذا القطاع:

1- تقليل من مظاهر الفساد المالي والإداري من خلال الرقابة على الأداء الوظيفي والفني.

2- تقليل الأثر السلبي للقرارات السياسية في نطاق الوحدة الإدارية.

3- زيادة القدرة الإنتاجية من خلال التقليل من الهدر المالي والذي يقود بدوره إلى خفض التكاليف الإنتاجية والتطور في الإنتاج وزيادة البحث والتطوير.

4- الاعتماد على كوادر متخصصة وذات كفاءة عالية من الموارد البشرية المؤهلة بشكل عالي.

5- التخلص من البطالة المقنعة العاملة في هذا القطاع.

**مواصفات القطاع الخاص في العراق** [1]:

سيطر النشاط العام على كافة قطاعات الاقتصاد العراقي وذلك منذ مدة التأميم التي شملت معظم الاستثمارات الكبيرة والخاصة بالتحديد القطاع الصناعي مما أدى إلى تهميش القطاع الخاص وحرمانه من فرصة الحصول على الخبرات التكنولوجية وظل دوره محصوراً في الاستثمارات الصغيرة المعتمدة على تمويل ودعم الدولة مما جعله يعاني العديد من نقاط الضعف يمكن اختصارها بالآتي:

1- نقص البنى التحتية ونقص الأسواق المالية واقتصاد ديناميكي قادر على التفاعل مع القطاع الخاص مما يحدد أمكانية تطوير بالإضافة إلى افتقاره لأساسيات البيئة الاستثمارية الناجحة.

2-ضعف رأس المال البشري الذي بات يفتقر إلى المهارات العالية التي تتطلبها شركات الغاز الطبيعي والشركات التي تتسم بالتكنولوجيا العالية.

---

([1]) حسن لطيف كاظم، مواصفات القطاع الخاص بالعراق، جامعة الكوفة، 2015.

3- سيطرة وهيمنة الدولة بقطاعها العام خلف ضعفاً في توفر الخبرة والكفاية في إدارة المشاريع للقطاع الخاص والتي باتت لا تتعدى كونها مشاريعاً وشركات صغيرة تتصف بإدارة فنية ومالية متواضعة.

4- ضعف التشريعات القانونية والتي تتم من خلال سيطرة الدولة وإشرافها شبه المباشر على القطاع الخاص وبهذا يفقد أمكانية في الانطلاق نحو تحقيق الكفاءة الإنتاجية المنشودة.

5- محدودية التراكم الرأسمالي الذي يقظي إلى عدم القدرة على شراء الأصول المطروحة للبيع وذلك أثر هيمنة الدولة على أساسيات المصرفية الذي حال دون أن يؤدي القطاع الخاص المصرفي دوراً في تعبئة مدخرات الأفراد وتوظيفها في المشاريع الاستثمارية الكبيرة يضاف إليها ضعف الثقافة الادخارية في العراق وهذا ما أنتجه عدم الاستقرار الأمني من هروب رؤوس الأموال وتوظيفها في الخارج.

6- ضعف القطاع الخاص في العراق (هامشي) حيث إنه يبحث عن الربح السريع معتمداً على الحكومة مما قاد إلى ضعف العلاقة معها ونشوء أزمة الثقة التي أدت إلى تردد الحكومة في منح القروض المسيرة لرجال الأعمال خشية توظيفها في الخارج.

هذا بالإضافة إلى إن شركات ومرافق الغاز الطبيعي في العراق ذات الحجم الكبير الذي يتطلب مستويات إدارية وعلمية وفنية متقدمة ونستنتج عدم قدرة القطاع الخاص الوطني على تولي هذه المهمة ويتجلى الأمر بوضوح عندما تعلم إن للقطاع الخاص مساوئ عامة تتمحور حول منطلق فرضية الخصخصة القائمة.

**سادساً: معايير تسويق الغاز الطبيعي في العراق** [1]:

يوجد معياران لعملية تسويق الغاز في العراق وعليه أن يفاضل بينهما وهما:

**1- المعيار الجيوسياسي** : هناك العديد من المتغيرات الدولية التي يمكن أن تحدد مشهد تصدير الغاز العراقي الفائض منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو سياسي وهناك من العديد الدول التي تسعى لوضع موطئ قدم في المنطقة ومنها الصين وبناء روابط استراتيجية طويلة الأمد مع المنطقة ومن يلاحظ إن نمو اقتصادها يجعل من المشاهد أن تسير الأمور لصالح الصين في اعتلاء عرش العالمية الاقتصادية والسيطرة على الاقتصاد العالمي وعليه فإن إسهام صانع القرار الاقتصادي في القرار وفقاً للمتغيرات الدولية والسياسية والاقتصادية هو من سيحدد

(1) خالد قاسم بويش، استثمار الغاز الطبيعي في العراق الواقع والافاق المستقبلية، رسالة ماجستير للعلوم الاقتصادية (بحث غير منشور)، جامعة القادسية ،2017، ص31.

وجهة التصدير للفائض المحتمل من الغاز وفق ما تمليه هذه المتغيرات في وقتها. في حين على العراق أن يأخذ تدابير مسبقة وجهوزية من جانب الحكومة للتشجيع على بناء المنشآت المطلوبة في الوقت المناسب.

**2- المعيار الاقتصادي:** يعتمد هذا المعيار على عاملين:

**أ- العامل الأمني:** هو العامل الأساسي والحاسم في اختيار المنطقة التي ستتولى عملية التصدير المستقبلية فكما يلاحظ إن المنطقة الغربية والتي تتحكم على حقل كبير من الغاز الطبيعي والحر وبعد منفذ للربط العربي والعالمي هي منطقة مهددة في استقرارها وتعتمد على استقرار سوريا وسوريا المفتاح لأراضي العبور لتصدير الغاز الإيراني والقطري وثمة منافس حول هذه المنطقة يجعل من المنطقة الغربية في العراق مهددة بانعدام الاستقرار.

**ب- عامل الكلفة :** يعد الغاز الطبيعي سلعة حيوية إقليمية لا سلعة دولية مثل النفط إذ تشكل كلفته الإجمالية ثمنه في أرض المصدر يضاف إليها أجرة نقله بواسطة الأنابيب وهنا إذا كان البلد المستورد للغاز الطبيعي قريباً إلى بلد المصدر كان سعر الغاز في البلد المستورد أقل وعليه سيصبح الغاز الطبيعي للعراق أرخص من الغاز المصري إذا صدر الغاز عن طريق خط الغاز العربي ومنافساً للغاز القطري إذا ما صدر غازه الطبيعي عن طريق الكويت وصولاً إلى تفرعات آسيا وهذا كان تصدير فائضه من الغاز الطبيعي المحتمل لدول الجوار أجدى اقتصادياً من ايصاله إلى أوربا والذي سيؤدي إلى ارتفاع ثمنه نظراً لتكاليف الطريق والمرور في أراضي الدول الأخرى عندها سيفقد الغاز العراقي عامل المنافسة الضروري اقتصادياً.

## سابعاً: الاحتياجات الاستثمارية المستقبلية المتوقعة وأهمية النفط المستقبلية في الصناعة النفطية:

تزداد أهمية النفط في العالم يوما بعد يوم تبعاً لتعدد وتزايد أهميته واستعمالاته في مجالات الحياة المختلفة فضلاً عن تصاعد أهميته في المجالات العسكرية والصناعية حتى بعد استثمار الطاقة الذرية وتنبع أهمية النفط الاستراتيجية كونه مصدراً للطاقة وثانيهما مادة أساسية في فروع صناعة البتروكيمياويات المختلفة حيث بدأت أساليب السيطرة على هذه الثروات الحيوية منذ اكتشاف النفط عام 1859 في منطقة بلسفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية على يد الكولونيل (لوارد ريك) ثم تبعه تنقيب واسع في الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من بلدان العالم الأخرى ومنذ ذلك الوقت وتاريخ الصناعة النفطية حافل بالصراعات والنزاعات من أجل استحواذ الشركات النفطية الكبرى على مكامن وأسواق النفط العالمية[1].

---

([1]) حسين فهمي، استراتيجية البترول، الطبعة الأولى، المركز العربي للطباعة والنشر، لندن، 1981، ص25.

وبما إن أمريكا كانت أول دولة اكتشفت النفط وقامت بإنتاجه وهي أيضاً أكبر مستهلك للنفط لذلك عملت الشركات الأمريكية العاملة في مجال النفط على انتزاع شتى الوسائل والسبل من أجل الاستحواذ على النفط العالمي ولم تقتصر هذه السيطرة على الشركات الأمريكية فحسب بل هناك شركات منافسة أخرى مثل شركة رويال وشركة النفط البريطانية وشركة توتال الفرنسية والتي اقتسمت السوق النفطية [1].

فيما بينها إلا إن هذه الشركات تراجعت بعد الحرب العالمية الثانية بسبب ظهور عدد من الشركات المستقلة فضلاً عن ظهور الثورات الوطنية والتي أدت إلى سيطرة البلدان المنتجة للنفط على زمام الأمور وخاصة بعد تأسيس منظمة أوبك عام 1960 مما أدى إلى تغير واقع في علاقات القوى مطلع السبعينات في القرن الماضي مع العرض إن هناك عدد من الأسباب تزيد من رغبة هذه الشركات في السيطرة على النفط العالمي للك تقوم هذه الشركات باستخدام شتى الوسائل والطرق القانونية أو غير القانونية بغية الوصول في تحقيق هدفها من السيطرة كما يلي[2].

الصراع المستمر بين الباحثين عن النفط من الرأسماليين الذين نشؤا خلال تطور فترات الصناعة النفطية مما شجعهم على الدخول في استثمارات كبرى في مجال النفط.

1- الأهمية الكبيرة التي يمتاز بها النفط بسبب دخوله في مجالات الصناعة المختلفة مما يشجع ويزيد من رغبة الشركات الأجنبية في السيطرة على هذا المورد.

2- الإيرادات الكبيرة التي يحققها النفط خاصة في الدول النامية بسبب قلة كلفة استخراجه وسهولتها.

3-الندرة التي يتصف بها النفط كونه من الموارد الناضبة جعلت الشركات النفطية وخاصة الأحبة تزيد من رغبتها في التملك والسيطرة على هذا المورد الناضب بهدف احتكاره والتحكم بأسعاره.

4-ضعف الهياكل الإنتاجية والخبرة الفنية لأغلب الدول النفطية وخاصة الدول النامية تساعد على اجتذاب الشركات الأجنبية ومن ثم تمركزها داخل البلد النفطي.

5- تعمل الشركات الأجنبية على عدم نقل الخبرة والتكنولوجيا الحديثة والمتطورة إلى البلد المستضيف بغية الاستمرار بالسيطرة على الثروات النفطية.

وخلاصة القول إن الاستثمارات النفطية التي تمت خلال الحربين العالميتين بين الشركات الأجنبية والدول النفطية هي في الحقيقة اتفاقيات من جانب واحد لأن الدول النفطية كانت واقعة تحت نفوذ الدول المالكة للشركات النفطية حيث قامت بإعداد الصيغة للاتفاقية النفطية والزمن حكام تلك الدول والتي كانت تحت الانتداب أو الوصايا

---

([1]) فيروح ديمر من نفط العراق البدايات المعقدة في نفط العراق، مجموعة بحوث ومقالات ترجمة عبد لحافظ الجبار، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي، الجامعة المستنصرية، 2005، ص9.

([2]) سرمد كوكب الجميل، الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدول، دار الكتب والنشر، جامعة الموصل، بدون تاريخ، ص168.

لتطبيقها مستغلين بذلك التخلف الاقتصادي والإداري وقلة الخبرة للعاملين في القطاع النفطي في البلد المستعمر النفطي للدول النفطية النامية الواقعة تحت الوصايا أو الانتداب للدول العظمى ثم ظهرت مؤخراً الولايات المتحدة الأمريكية على مسرح الأصوات كمنافس خطير للدول العظمى في السيطرة على دول المنطقة ثم أتفق الألمان والإنكليز على توحيد جهودهما والعمل على أيقاف الزحف الأمريكي من خلال البنك الموجود في تركيا الذي تمتلكه بريطانيا خلال عام 1911 على مواجهة المد الأمريكي وأنشأت شركة الامتيازات الأفريقية الشرقية المحددة[1]. وبعدها أسست شركة النفط التركية المحددة بعد الحرب العالمية الثانية حدثت تغيرات وتطورات كبيرة عملت على تغير نمط العلاقة بين الدول المنتجة للنفط والشركات العاملة فيها منها زيادة أهمية النفط وارتفاع أسعاره كما حصلت العديد من الثورات الداخلية التي عملت جاهدة على التخلص من الواقع الموجود آنذاك فيها الثورة في فنزولا عام 1945 والتي كان من أبرز أهدافها هو تحرير الثروة النفطية واسترجاع الحقوق المغتصبة من أيدي الشركات الأجنبية كما قامت الحكومات النفطية في تلك المدة بإصدار عدد من القوانين والتشريعات التي من شأنها أن تعزز من دور السيادة الوطنية أثر دور الشركات ومن هذه القوانين والتشريعات هي[2].

1- فرض قوانين إضافية جديدة من الحكومة على النفط المستخرج من أراضيها مما أدى إلى تقسيم الأرباح مناصفة بين الحكومة والشركات.

2- عملت بعض الحكومات على أخذ حصة من النفط الخام المستخرج من الشركات أو ما يعوض عنها بقيمة نقدية بنسبة حددت بما يعادل (12.5%) من قيمة النفط المستخرج وذلك تعويضاً لها عن أيجار الأراضي التي تستخدمها الشركات الأجنبية.

3- قامت الحكومة بتحديد نسبة إنتاج مستوية وفرضها على الشركات الأجنبية وفقاً لمتطلبات مصلحة الحكومة وتعزيز دور السيطرة على ثرواتها النفطية وكذلك رغبة الحكومات في زيادة عوائدها النفطية.

4- إعادة الأراضي الغير مستغله من قبل الشركات الأجنبية إل البلد المستضيف.

5- قيام بعض الحكومات بإلغاء العديد من الامتيازات للشركات الأجنبية التي كانت لا تنسجم ومبدأ لسيطرة الوطنية.

6- عملت الدول النفطية والمنتجة له التنسيق فيما بينها لإنشاء أسواق موحدة ومشتركة.

---

([1]) بلال عبد الحق كريم، الاستثمار الأجنبي المباشر ومستقبل الصناعة في العراق، رسالة ماجستير (بحث غير منشور)، جامعة تكريت، 2009، ص70-72.

([2]) محمد أزهر السماك، اقتصاديات النفط والسياسة النفطية، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1982، ص250.

7- قيام بعض الحكومات بمساعدة الشركات الوطنية مادياً ومعنوياً في عمليات البحث والتنقيب والاستخراج والتصنيع والتسويق ولكفة المراحل الصناعية للنفط.

8-قيام بعض الحكومات بعمليات تحرير ثرواتها النفطية من الشركات الأجنبية من خلال التأميم لهذه الثروات.

9- دخول الدول النفطية في منظمات ومؤسسات وهيأت دولية مشاركة وموحدة بغية توحيد قراراتها استراتيجية المتعلقة بالإنتاج والتسعير مما يعزز من مواقفها الوطنية الداخلية.

10- إصدار القوانين والتشريعات والتعليمات التي تسهل عمل الشركات الوطنية من خلال إعطائها صلاحية التعاقد والاستعانة بالخبرة الأجنبية المتوفرة لدى الشركات الأجنبية ولكن وفق شروط معينة وضكن فترات زمنية محددة مسبقاً.

**ثامناً: الاحتياجات الاستثمارية المستقبلية في الصناعة النفطية:**

حدثت في القرن الماضي تطوراً كبيراً في مجال الصناعة النفطية من خلال النمو السريع في معدلاتها وبلوغه المستوى الحالي كان نتيجة استثمارات عالية جداً من رؤوس الأموال في هذه الصناعة فقد ازدادت قيمة الموجودات الثابتة من (100) مليون دولار في بداية عام 1926 إلى (350) مليون دولار عام 1935 ثم إلى (900) مليون دولار في بداية عام 1947 وإلى 7100 مليون دولار عام 1960 وإلى ما يقارب (26000) مليون دولار عام 1984 وبسبب الزيادة المتوقعة في الطلب العالمي على النفط من (77) مليون برميل يومياً عام 2002 إلى (120) مليون برميل يومياً عام 2030 ويطلب ذلك تأمين طاقة إنتاجية تصل إلى (200) مليون برميل يومياً وبكلفة تخمينية تقدر (2.2) تريليون فقط في عمليات التنقيب والاستخراج خلال العقود الثلاثة الأولى من القرن الحالي وكذلك يتوقع ارتفاع حجم التجارة النفطية (النفط الخام ومنتجاته) بحدود (80%) من التجارة العالمية خلال المدة (2001 – 2030)[1].

وهنا تبرز الحاجة إلى توظيف ما يزيد عن ثلاث تريليونات دولار للاستثمار في القطاع النفطي أي بمعدل (103) مليار دولار سنوياً قابلة للزيادة في حالة ارتفاع معدلات الطلب العالمية وزيادة في معدل النمو الاقتصاد العالمي، ويبين الجدول أدناه مجموع الاستثمارات النفطية العالمية المتراكمة حسب المناطق من (2001 – 2030) عدى استثمارات النقل والذي يلاحظ من خلاله إن أعلى نسبة للاستثمار كانت حصة الدول النامية والتي بلغت (31.3%) وكانت الحصة الأكبر من الاستثمارات لدول الشرق الأوسط إذ بلغت (10.92%) من إجمالي البلدان

(1) عبد الرزاق خضر، دور الاستثمارات الأجنبية في تمويل مشاريع الصناعة النفطية، رسالة ماجستير (بحث غير منشور)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2005، ص30.

النامية ثم حصلت إجمالي دول المنطقة للتعاون الاقتصادي والتنمية على نسبة (18.56%) من إجمالي لاستثمارات العالمية واخيراً كانت نسبة إجمالي الدول الانتقالية من الاستثمارات العالمية (9.35%) .

جدول (17) مجموع الاستثمارات النفطية العالمية المتراكمة المتوقعة حسب المناطق للمدة (2001 – 2030)

مليار دولار

| المنطقة | التنقيب والتطوير | نفوط غير تقليدية | التكرير | الإجمالي | النسبة إلى الإجمالي (%) |
|---|---|---|---|---|---|
| شمال أفريقيا | 466 | 114 | 43 | 623 | 13 |
| أوربا | 199 | 1 | 22 | 222 | 4.63 |
| المحيط الهادي | 19 | 1 | 24 | 44 | 0.91 |
| إجمالي دول منظمة التعاون الاقتصاد والتنمية | 684 | 116 | 89 | 889 | 18.56 |
| أجمال دول الاقتصادات الانتقالية | 422 | 0 | 26 | 448 | 9.35 |
| الصين | 69 | 0 | 50 | 119 | 2.48 |
| جنوب وشرق آسيا | 87 | 7 | 69 | 163 | 3.4 |
| الشرق الأوسط | 408 | 16 | 99 | 523 | 10.92 |
| أفريقيا | 311 | 7 | 42 | 360 | 7.51 |
| أمريكا اللاتينية | 241 | 59 | 37 | 337 | 7.03 |
| أجمالي البلدان النامية | 1116 | 89 | 297 | 1502 | 31.36 |
| أجمالي الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية | 1538 | 89 | 323 | 1950 | 40.71 |
| الإجمالي العالمي | 3760 | 294 | 735 | 4789 | 100 |

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

عبد الرزاق خضر، دور الاستثمارات الأجنبية في تمويل الصناعة الوطنية، رسالة ماجستير (بحث غير منشور)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2005، ص43.

ومن الملاحظ إن أغلب الاستثمارات التي حصلت في مجمل الصناعة النفطية العالمية كانت من الشركات الأجنبية بوصفها هي الممول والمهيمن على كافة مراحل الصناعة النفطية بسبب القدرة التنافسية العالية والقوة والنفوذ الذي تتملكه بلدان هذه الشركات وما يقابله من ضعف في قدرة الدول المنتجة للنفط بهياكلها الإنتاجية وقلة خبراتها الفنية والنقدية ويمكن توضيح أسباب عزوف الاستثمارات الوطنية أو قلت مجال الصناعة النفطية إلى ما يلي [1]:

(1) عبد الرزاق خضر حسن، مصدر سابق، ص45.

1- عدم وجود العناصر الوطنية الكفؤة والمالكة للخبرة الفنية في هذا المجال.

2- صعوبة حصول العناصر الوطنية على أسهم الشركات العاملة في المنطقة فقد كانت أسهم الشركات العاملة في هذه الصناعة تباع في أسهم البورصات العالمية.

3- تتردد أغلب الدول في الدخول بهذه المشاريع لكونها تتصف بالمخاطرة العالية.

4-إن أغلب الاستثمارات في هذا المجال تتطلب رؤوس أمول كبيرة جداً وعدم قدرة الدول النفطية وخاصة الدول النامية على تحمل التكاليف وخاصة في البلديات الأولية للاستثمارات.

إذا لم تكن الاستثمارات المنفذة من الشركات الوطنية بالشكل المطلوب أو تميز بانخفاض نصيبها بالمقارنة مع مجموع الاستثمارات الأجنبية وعلى ضوء ما ورد أعلاه ومن خلال بعض الدراسات التي قامت بها عدد من المنظمات العاملة بالمجال النفطي بصدد تصدير الاحتياج المستقبلي لهذا المورد الناضب المهم فقد قدرت وكالة الطاقة الدولية (IEA) في عام 2003 متطلبات حجم الاستثمارات العالمي لزيادة عرض الطاقة للمدة من عام 2001 إلى عام 2030 بحدود 16 تريليون دولار [1].

**إقليم كردستان والعقود النفطية:**

رغم الخلافات الموجودة بين حكومة الإقليم والحكومة المركزية حول نفط الإقليم، حيث وقعت حكومة الإقليم (48) عقاً نفطياً مع الشركات العالمية من ضمنها ستة عقود في تشرين الثاني عام 2011 مع شركة اكسون موبيل الأمريكية التي له عقد مع وزارة النفط العراقية لتطوير المراحل الأولى من حقل غرب القرنة في البصرة. في حين إن العقود النفطية في الإقليم ظلت سرية على الجميع حتى على برلمان كردستان والحكومة الاتحادية في بغداد لغأية نشرها لأول مرة في أيلول عام 2011 ، وإذا لاحظنا هذه العقود نجد إنها عقود استكشاف وتطوير تتحمل بعض المجازفة ولكن ليست كبيرة لكون نسبة النجاح الاستكشاف في الإقليم تعد جيدة، كما إن جميعها من نوع عقود مشاركة الإنتاج وإن جميعه كانت قد وقعت بعد صدور الدستور العراقي عام 2005 عدا ثلاثة منها وقعت عام 2004 وهي عقدان مع شركة (DNO) النرويجية الأول في أربيل والثاني في طاوكي والعقد مع شركة جنيل اترجي التركية في طقطق.

هناك بعض الملامح العامة لعقود إقليم كردستان النفطية مع الشركات العالمية منها [2].

---

([1]) غدير بنت سعد الحمودي، العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في إطار التنمية الاقتصادية السعودية، رسالة ماجستير (بحث غير منشور)، جامعة الملك سعود، كلية العلوم الإدارية، 2004، ص76.

([2]) نبيل جعفر عبد وحازم سامي جمعه، مصدر سابق، ص104 – 105.

1- مدة العقد (20) سنة من تاريخ الإعلان التجاري.

2- تمتد مدة الاستكشاف إلى (7) سنوات ويمكن تمديدها إلى (5) سنوات أخرى بطلب من الشركة المقاولة.

3- إنها عقود مشاركة في الإنتاج.

4- وجود ضريبة ملكية (10%) تدفع إلى حكومة الإقليم.

5- ضريبة الدخل في أغلب العقود تصل إلى (40%) من صافي أرباح الشركة المقاولة.

6- أرباح الشركات المقاولة تتراوح بين (15% – 30) من العائدات بعد استقطاع ضريبة الملكية.

7- هناك منحه لتوقيع العقد تتراوح بين (1 – 2) مليون دولار.

## 1- تقييم جولتي التراخيص الأولى والثانية:

من خلال الدراسة التي تناولت جولتي التراخيص الأولى والثانية يمكن تقييم بعض النتائج التي ترتبت جراء هذه الجولات ويمكن أيجاز بعض النقاط التالية:[1].

1- رفع مستويات الإنتاج النفطي في كافة الحقول النفطية التي تعاقدت عليها الوزارة.

2- بالرغم من بعض الإخفاقات التي رافقت إطلاقها وتنفيذها، حيث تعد عقود الخدمة النفطية أنسب أنواع العقود بالنسبة لتاريخ وظروف وطموحات البلد الذي يضع السيطرة الوطنية في قمة الأولويات التي تستند إليها إدارة قطاع النفط حيث تمكنت الوزارة في هذه الجولات مع الشركات كانت ذات نتائج مبهرة لصالح البلد ومثيرة، حيث سيطرت الوزارة على نسبة الأرباح التي اعتادت الشركات على الحصول عليها في البلدان النفطية مما يدل على إن العراق يتمتع كدولة غنية بموارده الطبيعية إضافة إلى المميزات التي تتميز بها الحقول المتعاقد عليها.

3- قرار الإسراع في زيادة الإنتاج أدى إلى إطلاق تراخيص حقول عملاقة تحتوي أكثر من 60% من احتياطي النفط المثبت في العراق، حيث أدت إلى زيادة الكلف واضحاً في قدرة البلد على متابعة سير عمليات الشركات المقاولة، حيث أدت إلى عدم الرغبة في الإسراع وتكثيف المشاريع في مساهمة فعالة من قبل القطاع الوطني في أعمال الشركات.

---

([1]) نبيل جعفر عبد الرضا، التقسيم الاقتصادي لعقود المشاركة وعقود التراخيص النفطية في العراق، مكتبة الواعي، البصرة، شارع الجزائر، 2019.

4- عمدت عقود الخدمة في العراق للاستفادة الكاملة من أسعار النفط العالمية بحيث لا تحصل شركات النفط إلا على أجر ثابت لعملها إضافة إلى تسديد التكاليف وبدون أي حصة من الأرباح في حين توفر هذه الشروط قدر كبير من الفائدة عندما تكون أسعار النفط مرتفعة.

5- تعد هذه العقود منصفة للعراق بشكل مطلق بحيث لم يثق للمستثمر نبأ على الإطلاق ولكن رغم ذلك فهي قابلة للتطوير لتحقق مصالح الطرفين بحيث يستطيع العراق استقطاب شركات تقبل شروط جديدة.

6- تعد هذه العقود أفضل بكثير من جميع العقود الأخرى لحد الآن وعلى الخصوص عقود المشاركة في الإنتاج فهي تتسم بالشفافية الغير مسبوقة عالمياً وهي تضمن أن يكون العاملين ضمن هذه العقود من العراقيين بنسبة 85% وهذه نسبة عالية جداً تضمن للعراق تطوير الكوادر العراقية.

7- تعد العقود في هذه الجولات هي عقود خدمة بأجور متدنية وليست عقود مشاركة بالإنتاج مما يسمح باستمرار السيطرة الوطنية على الصناعة النفطية الأجنبية إلى العراق.

**2- تقييم جدولة التراخيص الثالثة** [1].

لدى الرجوع إلى تفاصيل جولة التراخيص الثالثة ومراجعة كافة تفاصيل العقود النفطية التي أبرمته بين مجموعة الشركات والحكومة المركزية المتمثلة والتي أسفرت من توقيع عقود نفطية بعشرات الملايين من الدولارات على أقل أن يصل إنتاج النفط الخام في السنوات القادمة إلى مستويات عالية من الإنتاج النفطي حيث كانت الشركات أسيوية وروسية وأوربية حيث تستطيع أن تقسم هذه الجولة كما يلي:

1- إن صيغة هذه العقود لها علاقة مباشرة بالنفط المنتج وكمية وتاريخ إنتاجه حيث تمثل هذه الصيغة غير عملية ولا تحقق نتائج ربحية للبلد ويفضل أن تكون هذه

2- من حيث التكاليف تكون تكاليف عملياتها الإنتاجية باهضه الثمن نتيجة استراتيجيتها المالية القائمة على التسديد بالأجل مما يؤدي إلى رفع كلف إنتاج البرميل الواحد كثيراً.

3- ستمنع الشركات بقوة المناورة والتلاعب للاستحواذ على حصة غير عادلة من الفوائد التجارية لعملياتها مستغلة بعض فقرات العقد التي تصب في مصلحتها مثل إحالة مناقصات ضمن صلاحياتها إلى شركات من حيثيتها.

---

([1]) وزارة النفط، دائرة العقود والتراخيص، 2013.

4- من حيث كمية الأرباح حيث يتم التوصل إليها باستخراج الفرق بين تكاليف الإنتاج وأسعار النفط المعلنة. وقد أدت إلى تحميل تكاليف الإنتاج مبالغ خارج رقابة الحكومة، كمصاريف مكاتب الشركات.

5- ضخامة رأس المال حيث تحاول الشركات استخدامه لكون المبالغ المصروفة تعاد إلى الشركات باعتبارها تكاليف نفطية أو تكاليف إضافية مع استخدام القليل جداً من اليد العاملة وخاصة المحلية منها لأسباب فنية.

6- الفاصل الزمني بين عملية الاستثمار وبداية الحصول على العائدات حيث تمضي مدة من (2 – 3) سنة قبل الحصول على الإيرادات المالية وزيادة الإنتاج تكون بعد ثلاث سنوات من تاريخ توقيع العقود مع الشركات الأجنبية وبنسبة 10% وبشكل تصاعدي.

7- عمليات المسح الزلزالي تقع على عاتق الشركات المحلية وتقييم المخاطر وغيرها من الدراسات الفنية قبل الشروع بالتفاوض مع شركات النفط الأجنبية.

8- التكاليف المرتفعة لعملية حفر الآبار النفطية من قبل الشركات الأجنبية والتي تقدر بـ (11) مليون دولار للبئر النفطي الواحد مقارنة بحفر بئر بنفس المواصفات في دول أخرى بقيمة (3) مليون دولار.

9- قدم الأنابيب النفطية الناقلة للنفط الخام ومتآكلة وغير قادرة على استيعاب القدرات الإنتاجية المتوقعة للنفط الخام لكون أغلبها أنشأ في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي وهذا يتطلب خلق بنية تحتية متينة وقوية تستطيع أن تعمل عليها الشركات النفطية الفائزة بجولات التراخيص.

10- عدم وجود دراسات مسبقة تبين الجدوى الاقتصادية من جولات التراخيص على الرغم من كونها ظاهرة جديدة وحيدة وداعمة للاقتصاد العراقي في الوقت الحاضر.

**3- تقييم جولة التراخيص الرابعة:**

في ظل إنتاج العراق من النفط متخلفاً بفارق كبير عن احتياطاته بسبب الحروب وسنوات المقاطعة والعقوبات الدولية حيث تظافرت هذه العوامل على إبقاء الصناعات النفطية بحاجة ماسة إلى إعادة بناء تتيح لها زيادة الإنتاج بما يتناسب مع احتياطات العراق ومتطلبات الاقتصاد الدولي.

حيث انتهجت وزارة النفط سياسة عنوانها رفع مستوى الإنتاج بدعوة الشركات العالمية إلى العمل في العراق وتوظيف خبراتها والتكنولوجيا المتقدمة في تحقيق معدلات إنتاج عالية وبوتائر سريعة، حيث اعتمدت هذه الجولة على استكشاف مواقع لا يعرف الكثير عن احتياطاتها المحتملة. حيث كان أن تسفر العقود النفطية نتيجة جولات التنافس الأربع عن زيادة كبيرة في إنتاج العراق من النفط تصل إلى 12 مليون يومياً حيث أشار بعض الخبراء الاقتصاديين

إلى إن التعاقد مع الشركات العالمية على مواقع غير مكتشفة إلى الخبرة والتكنولوجيات التي تملكها الشركات العالمية [1].

إذ إن هذه الجولة تأتي استكمالاً لما نفذته الوزارة من جولات التراخيص الثلاثة الماضية وأضافت هذه الجولة إلى إنه سيتم إعادة تقويم الجانب القانوني والمالي لها إذ تسعى لتعزيز طاقته الإنتاجية إلى 12 مليون برميل في سبع سنوات وهو ما يجعله يقترب من مستوى السعودية أكبر مصدر للنفط في العالم، لكن يرى أغلب المحللين إن هدفها بين ستة وسبعة ملايين برميل يومياً أكثر واقعية حيث تسعى الحكومة العراقية الذي يمثل النفط 94% من العائدات للبلاد إلى تطوير البنى التحتية للمنشآت النفطية المتهالكة والتي أصيب بالشلل أثر عقود من الحروب والعقوبات الدولية. وكذلك يسعى العراق كجزء من خطته لزيادة الإنتاج إلى بناء البنية التحتية لمرافئ التصدير. وكان العراق قد وقع في أيلول / سبتمبر الماضي أيفاقاً مع تركيا لتمديد العمل باستخدام خط أنابيب جيهان للسنوات الـ 15 القادمة [2].

وهذه العقود ستتضمن محفزات للشركات ندفعها لخفض تكاليفها المستردة وذلك بعد أن اختبرت الوزارة تهادن الشركات في النفقات واتهامها مثلاً بالاتفاق الزائد على الأمن والخدمات اللوجستية ومقاولي الباطن، وعلى صعيد التعديلات الجديدة التي طرأت يتم تضمين بنود تحفظ الوزارة حق تجميد الإنتاج لمدة تصل إلى سبع سنوات في حال ارتأت الوزارة إن هناك زيادة في العروض، لكن في حال تنفيذ هذا البند تتضمن العقود وبنداً آخر حول تعويض الشركة في حال قررت الانسحاب [3].

## 4- تقييم جولة التراخيص لخامسة:

تحتل عقود جولة التراخيص الخامسة في العراق المرتبة (645) من مجموع المراتب الكلي المتمثل بـ (660) لكونها من ضمن أصعب العقود في العالم بالنسبة للشركات المستثمرة وأكثرها فائدة بالنسبة لحكومة الدولة المضيفة يبلغ معدل حصة الحكومة العراقية من الجولة الخامسة 95% وهي نفس النسبة أو حتى تزيد عما جاء في عقود الخدمات رقعة الفنية السابقة الممنوحة لحقول مشابهة أو رفع بذات الحجم.

وتضمن عقود جولة التراخيص الخامسة حماية أقوى للعراق في حال انخفضت أسعار النفط، فكما شهدت الدولة في الأعوام القليلة الماضية كانت تتضاءل حصص الحكومة بشدة عند انخفاض أسعار النفط بموجب عقود الخدمات

---

([1]) صباح الساعدي، مستشار وزارة النفط للشؤون القانونية، 2018.
([2])جبار اللعيبي، جولات التراخيص مراجعة الأخطاء المقترحات في تعديل العقود، 2 مارس 2016.
([3]) إحسان إبراهيم العطار، ملاحظات حول جولات التراخيص البترولية وعقود الخدمة، شبكة العراقيين:.www Iraqieconomists.net في 2 – 2016/12/9.

السابقة، حيث وصلت إلى 88% وذلك حسب مستوى التكليف وأجور الخدمة، أما من حيث نسبة الأرباح المتوقعة من جراء هذه العقود فإن أرباح الشركة المستثمرة تقل عند ارتفاع التكاليف، حيث يجعل من الشركات المستثمرة التقليل من تكاليفها في هذه العقود.

وفي هذه العقود فقد أزيلت نسبة مشاركة الحكومة والشركة والبالغ 85% تكون معظم الحقول والرقع غير مطورة وذات إنتاج قليل أو معدوم وأضيفت بالمقابل اتاوات حكومية نسبة 25% حيث تكمن هذه الاتاوات بأنها تدفع مقدماً وفقاً للحد الأعلى الإجمالي للعوائد النفطية المتأتية من هذه العقود أي إنها لا تعتمد على التكاليف ولأعلى مراقبتها. وقد ساعدة هذه الاتاوات في تأمين مدخول للحكومة.

وتكمن أهمية هذه الجولة من التراخيص إنها تستثمر في الحقول الحدودية مع دول الجوار وتسهم هذه الجولة لأول مرة الاستثمار في مجال الغاز المصاحب لعمليات الإنتاج النفطي، لاسيما إن البلاد تنفق سنوياً ما مقداره 12 مليار دولار لاستيراد الغاز الأجنبي، ويستدل على تقديرات الجولة من خلال مقارنة عقود الجولة الخامسة مع عقود إقليم كردستان النفطية إذ يشير إلى حصوله الإقليم على 44% فقط من إجمالي العائدات النفطية عام 2022 رغم مضي نحو 8 سنوات على بدء الإنتاج من الإقليم حيث تحرص الشركات الأجنبية على إبقاء التكاليف مرتفعة لأجل تعظيم أرباحها وبالتالي من المتوقع أن تستحوذ الشركات الأجنبية على نحو نصف عائدات النفط العراقي، ولا يقف الأمر عند ذلك إذ لم تحدد ذروة الإنتاج في عقود كردستان وفي الجولة الخامسة كذلك فضلاً عن إن أغلب الشركات التي تم التعاقد معها في إقليم كردستان هي شركات صغيرة وغير معروفة عالمياً وهو ما ينطبق على تراخيص الجولة الخامسة التي أحيلت فيها الحقول الستة إلى شركتي الهلال الإماراتية وجيو حياد الصينية ويضاف لكل ذلك إن حصة الشريك الحكومي في أغلب عقود كردستان تبلغ 20% في حين لا توجد حصة للشريك الحكومي في الجولة الخامسة في وقت الذي أكد فيه إن ملكية الحقول ستظل للعراق بنسبة 100%.

وفي ظل كل ما تقدم يمكننا استنتاج إن عقود جولة التراخيص الخامسة شكلت تحسناً كبيراً بالمقارنة مع عقود الخدمات الفنية السابقة بالنسبة للحكومة كما إنها تجسد خطوة محورية للعراق نحو الأمام ستكفل هذه العقود بتعزيز استفادة الشعب العراقي من إنتاج البترول وسترسخ في نفس الوقت العلاقات مع شركات النفط المستثمرة وتضمن توفيق المصالح بين الطرفين [1].

([1])بيدروفان ميورس، تحليل العقد المعياري لجولة التراخيص النفطية الخامسة، 2010، خبير دولي في الأنظمة المالية وعقود واقتصاديات النفط والغاز.

**تقييم جولات التراخيص النفطية:**

يمكن تقييم جولات التراخيص النفطية من خلال الجوانب الإيجابية والسلبية وكالآتي:

الجوانب الإيجابية لجولات التراخيص النفطية:[1].

هناك الكثير من الجوانب الإيجابية لجولات التراخيص النفطية يمكن أيجازها بالتالي:

1- النهوض بالصناعة النفطية المتهالكة من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة والخبرات التي ستنقلها الشركات النفطية الأجنبية إلى العراق.

2- ارتفاع الإيرادات النفطية لزيادة الإنتاج وتصدير النفط العراقي.

3- دخول الشركات المتخصصة في فعاليات النفط المختلفة مثل (التنقيب – والمسح الزلزالي – والمضخات الغاطسة – والخدمات البترولية الأخرى.

4- جميع المعدات الثقيلة التي ستدخلها الشركات الأجنبية ستكون ملكاً للعراق.

5- استغلال الغاز الطبيعي الحر والمصاحب لعمليات الاستخراج النفطي.

6- توفير فرص العمل للعمال العراقيين وهو ما ينعكس أيجاباً على تقليل معدل البطالة في العراق.

7- وفرت الشركات النفطية فرصاً تدريبية كثيرة للملاكات العراقية العاملة في مختلف المجالات في داخل العراق وخارجه علماً إن كلفة التدريب يتحملها الجانب العراقي.

8- توفير الخدمات المناسبة للملاكات العراقية مع الشركات النفطية مثل الحاسبات وأجهزة الاتصالات وغيرها من الأمور الفنية الأخرى.

9- إن عقود الجولات ظهر فيها فرق كبير بين السعر الذي وضعته الحكومة وسعر الشركات النفطية الكبرى بشأن البنود المالية ولم ترفع وزارة النفط العراقية هذه الأسعار مما يشير إلى إن الحكومة حريصة على عدم إهدار الثروة النفطية.

---

([1]) عصري صالح موسى، عقود النفط العراقية، ولادة ثانية لنفط العراق وعصر جديد لصناعة النفط في العالم، البصرة، 2011، ص109.

سلبيات جولات التراخيص النفطية:[1].

ثمة عوامل سلبية لجولات التراخيص النفطية العراقية ويمكن تركيزها على النحو الآتي:

1- إن أغلب الحقول التي طرحت ضمن الجولة الأولى كان معظمها منتجة وغير عالية مما يمنع الجهود الوطنية من تأهيل هذه الحقول وهذا سيضعف المكانة الاقتصادية للعراق ويعرض اقتصاده للخطر.

2- إن إحالة أغلب الحقول في الجولات الثلاثة الأولى أمر غير مدروس من الناحية الاقتصادية على الأقل، وكان من الأفضل إحالة الحقول غير المنتجة على سبيل التجربة والتقييم الاقتصادي والمالي لهذه الحقول.

3- لم تشمل عقود جولات التراخيص النفطية استثمار الغاز المصاحب للنفط المستخرج الأمر الذي يعني إلى حرق الغاز وإصدار ما يقارب 60% منه إذ يقدر الخبراء المختصون خسائر للعراق بسبب عدم استغلاله للغاز المصاحب نحو ثماني مليارات متر مكعب من الغاز وهو وفقاً للأسعار يقدر بخسارة العراق (70) مليار دولار سنوياً، نتيجة لأحراق العراق 70% من الغاز المصاحب لاستخراج النفط والذي تشب ألسنته المشتعلة طالما بقي البئر النفطي منتجاً آثاراً سلبية كبيرة على البيئة بسبب إطلاقها غاز ثاني أوكسيد الكاربون.

4- اشتراط نسبة القوة العاملة الوطنية بما لا يقل عن 51% وفي ظل البطالة الكبيرة في البلد تعد قليلة، فمثلاً في تجربة التراخيص النفطية في العالم تصر الدولة على أن تختار جهة التشغيل (العمالة) كما تستطيع الدولة أن تقرر حصتها من المشروع.

5- لم تقدم الدولة أي مسوحات مشترك مع الشركات النفطية أي مسحاً زلزالياً وتقييماً للمخاطر وغيرها من الدراسات الفنية لتقدير قيمة أي عقد وعندما تدعى الشركات النفطية الوطنية لتقديم عطاءاتها فإنها تطلب بتقديم تقييمها وبرامجها المقترحة.

6- إضرار الشركات الأجنبية على اختيار المدقق العالمي الذي تعاملت الشركات معه سابقاً ويكون للمدقق دور كبير في حسم الأمور المالية التي تصرفها الشركات.

7- المبالغة في إحالة بعض المناقصات الثانوية التي تبرمها الشركات وقد أشار التقدير السنوي لدائرة المفتش العام لوزارة النفط لهذه الظاهرة في التقرير السنوي.

---

([1]) عباس جليل فهد الصالحي، مستقبل العلاقة بين العراق والأوبك في ظل جولات التراخيص النفطية، جامعة البصرة، كلية الإرادة والاقتصاد، 2014.

8- تكاليف الشركات الأمنية لحماية الأجانب ومقراتهم تدفع من الجانب العراقي.

9- حسب بنود العقد بين الحكومة العراقية (وزارة النفط) والشركات النفطية فإن الحكومة العراقية ملزمة بدفع تعويضات إلى الشركات النفطية عند عدم قدرة الحكومة على تصدير الكميات المنتجة من النفط سواء لأسباب فنية أو بسبب الظروف الجوية أو حصول ضرر في الأنابيب الناقلة أو عدم قدرة الخزن على الاستيعاب.

10- من المتوقع أن تسبب الزيادة في الإنتاج اختناقات في التصدير إذا لم يجر استثمار مواز وسريع في متطلبات نقل وخزن النفط والموانئ النفطية التصديرية ومن ثم زيادة طاقة التصدير في العراق، هذا من جهة، ومن جهة ثانية سيترتب على الزيادة الهائلة في صادرات العراق النفطية تحديان رئيسان، الأول هو قدرة منظمة الأوبك على الحفاظ على مستوى العرض العالمي الذي يضمن بقاء أسعار النفط مجزية للدول الأعضاء والثاني هو المحافظة على وحدة المنظمة مع ازدياد حدة التنافس بين أعضائها من أجل زيادة الحصة الإنتاجية لكل منهم وهذا ما يمكن تصوره في السيناريوهات المقترحة.

## المبحث الثاني: الخيارات المستقبلية لقطاع النفط والغاز

### أولاً: الخيارات المستقبلية لاستثمار وتطوير قطاع النفط العراقي:

قبل الخوض في وضع الخيارات المقترحة لتطوير القطاع النفطي لابد من تحديد الأهداف والوسائل الملائمة لإصلاح أوضاع القطاع النفطي وهي كما يلي:
من الممكن ارتفاع الإنتاج النفطي إلى معدلات تناسب مع احتياطيات النفط المؤكدة ورفع معدل الإنتاج إلى ما يزيد إلى (8) مليون برميل خلال السنوات القادمة وزيادة مستوى الإنتاج إلى معدلات مرتفعة وتقدر بحوالي إلى (10) مليون برميل يومياً بحدود عام 2025 من خلال تطوير الحقول الحالية والمطورة جزئياً.

1- تطوير القطاع النفطي بحيث يشمل على كافة القطاعات النفطية لا يقتصر فقط على عمليات الإنتاج والتصدير بل يشمل عمليات الحفر والإنشاء ومد الأنابيب والنقل والتكرير والصناعة البتروكيمياوية ويجب وضع مخطط خاص للاستثمار في قطاع التكرير.

2- تطوير قطاع الغاز وإنتاجه لسد النقص الحاصل في الطلب المحلي والدخول في الأسواق العالمية وزيادة إنتاج الغاز من (3.1) ترليون متر مكعب ليصل إلى (4.7) ترليون متر مكعب وخاصة فيما يخص الغاز المصاحب مما يستوجب اثناء مجمعات خاصة للغاز كإنشاء مجمع ميسان لتنمية كافة الاحتياجات المحلية من الكهرباء وصناعة بالإضافة إلى تصدير الفائض إلى الأسواق العالمية.

3- وضع الخطط الاستثمارية لتحديد الاحتياطات الهيدروكاربونية من خلال القيام بمسوحات جيولوجية جديدة وشاملة لجميع مناطق العراق وتكثيف عمليات الاستكشافات في الصحراء الغربية وباقي محافظات لتثبيت الاحتياطي غير المؤكد والبدء بمرحلة جديدة من التوازن بين الشركات الوطنية والأجنبية وتحديد سيل التعارف مع الأطراف الأجنبية وتحديد الموقف من العقود المصادف عليها والعمل على الاهتمام بالبيئة وتطوير الكوادر الوطنية.

الخيارات المقترحة لتطوير واستثمار قطاع النفط العراقي:

سياسة الاستثمار الملائمة لتطوير القطاع النفطي العراقي:

يمكن تطوير لقطاع النفطي عن طريق مجموعة من الطرق منها:

**أ- الاعتماد على الشركات النفطية الوطنية:**

يقترح في هذه الطريقة تطوير الشركات الوطنية العاملة في هذا الاتجاه أي العاملة في القطاع النفطي لعدة أسباب نذكرها:

1- حققت الشركة الوطنية إنجازات عديدة في الصناعة النفطية العراقية فقد نجحت في إدارة هذا القطاع في فترات عصيبة التي مر بها العراق في الحرب العراقية الإيرانية وفي حرب الخليج الثانية في إعادة ما دمرته في التسعينات رغم نقص قطع الغيار والأدوات الاحتياطية [1].

2- بوجود الشركة الوطنية يتطلب وجود كوادر وطنية قادرة على العمل وبهذا توفير فرص عمل داخل العراق، ويعد العراق من أوائل الدول التي سعت إلى بناء هذه الكوادر الوطنية من حيث تطوير الكفاءات وإرسال بعثات إلى الخارج وتأسيس قسم هندسة النفط في الجامعات العراقية ومنها جامعة بغداد، مما وفر للقطاع النفطي كوادر هندسية وإدارية وفنية فضلاً عن الخبرة التي اكتسبت في مجال الحفر والتنقيب [2].

3- تعد الشركة الوطنية هي الجهاز المسؤول عن تنفيذ السياسة النفطية التي استهدفت خلق وتطوير صناعة وطنية متكاملة، وهذا يعزز التمسك بها كجهة مسؤولة عن إدارة وتشغيل القطاع النفطي لأن لدولة تتخذ كل القرارات ونحصل على كل الإيرادات النفطية، وهذا يعني قدرة الدولة على تقديم الخدمات العامة كالصحة والتعليم والأمن. وكل قراراتها الاستثمارية تعتمد بدرجة كبيرة على الإيرادات الثروة النفطية نتيجة ضعف مصادر الإيرادات الأخرى [3].

4- تعد شركة النفط الوطنية اداة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية فقد يؤدي وجودها إلى تحالفات مباشرة مع دول أخرى ويمهد الطريق إلى علاقات سياسية باعتبار النفط سلعة استراتيجية في الاقتصاد العالمي.

ويلاحظ مما تقدم إن الشركة الوطنية العراقية تحتل مكانة بارزة في إدارة القطاع النفطي وإنها قادرة على تطوير الحقول النفطية بقدراتها وإدارتها الفنية وهذا يحتاج إلى شراء الآلات الحديثة كما إنها تحتفظ بطاقة إنتاجية احتياطية لسد حاجات المستهلكين والمحافظة على استقرار السوق كما إنها تعمل على المساعدة في تطبيق السياسة النفطية للدولة.

---

([1]) رمزي سلمان، السياسة النفطية في احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً، بحوث ومناقشات، الندوة الفكرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص99.

([2]) إبراهيم بحر العلوم، النفط والسياسة في العراق الجديد، دار ومكتبة الهلال، الطبعة الأولى، بيروت، 2008، ص86.

[3])Tariq Shafiq, Iraq oil plans and policy (MEES) middle east economic survey, No. 31, 2005, p2.

**ب- الاعتماد على شركات النفط الأجنبية:**

يمكن استخدام هذا الأسلوب لتطوير القطاع النفطي وهذا الأسلوب تتبعه العديد من الدول المعروفة بالتشدد في سياستها النفطية كفنزويلا والجزائر وإيران، فقد فتحت قطاعها النفطي أمام الاستثمار الأجنبي في مجال الإنتاج والتوزيع والتصفية [1].

ولقد أعلنت الحكومة العراقية بالفعل عن مناقصات عديدة للاستثمار وذلك لتحقيق مجموعة من الأهداف منها:

1- إدخال التكنولوجيا المتطورة والخبرة العالمية لأن من الصعوبات التي واجهت تطوير القطاع النفطي هو انخفاض مستوى التطوير التكنولوجي فعلى الرغم مما عملته الكوادر الخاصة بهذه الصاعة من إدارة وتشغيل القطاع النفطي وامتلاك الخبرة الفنية إلا إنه لم يستطع تطوير القطاع النفطي العراقي بكل مراحله، وبما إن زيادة إنتاج النفط تتطلب استعمال التكنولوجيا المتطورة، وهي عادة تكون لدى الشركات النفط الكبرى. لذا فإن هذه الشركات تكون قادرة على القيام بهذه الأعمال بكل مهارة.

2- نتيجة للتدهور المالي وزيادة العجز في ميزان المدفوعات العراقي وتفاقم المديونية، فقد جاءت توصيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كحل للمشكلات التي يعاني منها العراق وإلى أحداث تغيرات هيكلية للصناعة النفطية من خلال التوسع في سياسات السوق وتحرير الاستثمارات الأجنبية في مناطق كانت مغلقة أمامها لإنتاج النفط واكتشافه وحجتهم أنها السبيل الوحيد أمام العراق إلى إنقاذ صناعته النفطية حيث سيعمل على تنافس الشركات للحصول على عقود استكشاف وإنتاج، وهو ما يتيح أمام العراق الحصول على أفضل العروض لإعادة تأهيل حقوله النفطية[2].

3- لابد من تقديم تسهيلات لدخول الشركات الأجنبية وذلك لأن المناخ الاستثماري للعراق غير ملائم نتيجة لأوضاعه الاقتصادية والسياسية غير المستقرة بالإضافة إلى إن رأس المال الأجنبي غير متاح بشكل مطلق، فهناك منافسة شديدة عليه من قبل العديد من الدول المجاورة، فمن المتوقع أن يواجه دخول الشركات إلى العراق منافسة لدول منتجة للنفط أخرى تبدي قدراً أكبر من الإنتاج على المشاركة الأجنبية لتطوير صناعة النفط والغاز فيها [3].

---

([1]) آمال شلاش، عائدات النفط وتمويل التنمية، الثقافة الجديدة، العدد 311، دمشق، 2004، ص12.

([2]) يحيى حمود حسن، خصخصة القطاع النفطي في العراق الممكنات والتحديات الاقتصادي الخليجي، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، العدد 14، 2007، ص101.

([3]) مجيد الهيتي، مساهمة في النقاش هو نفطنا، الثقافة الجديدة، العدد 309، دمشق، 2003، ص13 – 14.

ونلاحظ مما تقدم إن جذب شركات النفط الأجنبية جاءت نتيجة الأوضاع الاقتصادية الراهنة التي مر بها الاقتصاد العراقي، لذا أصبح عليه أن يتعامل مع الشركات الأجنبية كمصدر مهم للحصول على الأموال الضرورية والخبرات الفنية والتكنولوجية والحصول على الأجهزة المتطورة في مجال الاكتشاف والإنتاج والتمويل لزيادة الإنتاج ولتطوير القطاع النفطي، ولكن من أجل تطبيق هذا الأسلوب لابد أن تكون القرارات الخاصة بتطوير هذا القطاع تحت سيطرة الدولة وان لا يكون هناك أي تهميش للدولة

**ج- السماح لشركات النفط الدولية للمشاركة مع شركة النفط الوطنية:**

تطورت الحاجة الماسة في تطوير القطاع النفطي من خلال نقل التكنولوجيا الحديثة وتدريب الموظفين وتوفير استثمارات كبيرة تهدف إلى زيادة الإنتاج مع حاجة الدولة إلى رؤوس أموال ضخمة يمكن السماح لشركات النفط الدولية للمشاركة مع شركات النفط الوطنية في تطوير القطاع النفطي ويمكن توجيه استثمار هذه الشركات في المجالات التي لا تستطيع شركة النفط الوطنية تصويرها والتي تحتاج إلى تكنلوجيا متقدمة واستثمارات ضخمة فمعظم الدول النفطية تحتكر القطاع النفطي لكنها تسمح للشركات النفطية الأجنبية العمل في أرضها تحت عقود خدمة بشروط ومواصفات إعادة الشراء[1]، وهذه الأشكال من العقود تسمح للشركة الأجنبية بتطوير الإنتاج لكنها لا تعطيها أي حق في التحكم بإنتاج النفط حيث تبقى الملكية بيد الدولة.

ومن مميزات هذا العقد هو العمل المشترك وتقاسم المخاطر والتكاليف بين الطرفين ومن جهة أخرى يمكن أن تعمل شركة النفط الولية بشكل منفرد ومستقل عن الشركات وتتحمل تكاليف الاستثمار النفطي إذا كن هذا في مصلحة الدولة مع وضع هيكل تنظيمي لإدارة القطاع النفطي وإدارة حديثة لسياسة نفطية فعالة وفي هذا السياق تكون شركة النفط الوطنية هي الجهة المركزية المسؤولة عن تطوير الحقول وتكون لها ميزانية مستقلة ومجلس إدارة مستقل كما يسمح لها العمل خارج البلد إذا كن ذلك في مصلحة البلد [(2)].

---

Tariq Shafiq, op.cit, p2. [1]))

([2]) خبراء نفطيون يناقشون الأسس المطلوبة لسياسة نفطية عراقية سليمة، مجلة الحكمة، العد 40، بيت الحكمة، بغداد، 2008، ص18.

**ثانياً: إصلاح الحقول المنتجة وتطوير الحقول المكتشفة:**

إذ يلاحظ أن البنى التحتية لأكثر المنشآت النفطية بحاجة إلى صيانة، فقد أصابها الصدأ والقدم والتلف جراء الحروب والحظر الاقتصادي فضلاً عن إصلاح الآبار التي هي بحاجة ماسة إلى صيانتها من تدفق المياه ويشكل أكثر من (40%) من مجمل الحقول المنتجة، كذلك لابد من حفر آبار جديدة لزيادة الاحتياطي المؤكد، حيث إن هناك حاجة لحفر أكثر من (500) بئراً وكذلك استعمال التكنولوجيا لحفر الآبار الأفقية لزيادة الإنتاج وضروري تنفيذ ضخ السوائل لزيادة استخلاص النفط [1].

لذا لابد من تطوير الحقول المنتجة حالياً وتطوير الحقول المكتشفة وغير المستثمرة التي يصل عددها إلى (63) حقلاً، حيث إن عدد الحقول المستثمرة لا يتجاوز عدد (17) حقلاً.

**ثالثاً: الحصول على تكنولوجيا متطورة لتطوير القطاع النفطي:**

تعد الثورة العلمية والتكنولوجية والتطور العلمي الحديث من أهم التطورات في البيئة الدولية فحتى في حالة توفير رأس المال المحلي للاستثمار وعدم الحاجة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر سيستمر الاعتماد على الدول الرأسمالية المتقدمة في الحصول على أدوات الإنتاج الضرورية لعمليات التصنيع والتطوير، حيث بدأت شركات النفط تسعى إلى استعمال تكنولوجيا جديدة تساعد في الحصول على إنتاج نفطي كبير من هذه الحقول وبالطبع فإن العراق لا يرغب بتراجع أهميته الدولية من خلال تطوير النفط خارج حدود إنتاجية ويرى ضرورة الاتفاق مع الشركات الأجنبية لتطوير حقوله واستغلالها. وهناك سبب آخر يؤثر في مستوى التطور التكنولوجي في حقول النفط العراقية، ألا وهو ندرة الموارد البشرية فالهجرة الواسعة للكفاءات العلمية العراقية أضعفت القاعدة المعلوماتية التي يمكن على أساسها بناء سياسة تكنولوجية متقدمة [2].

---

([1]) إبراهيم بحر العلوم، مصدر سابق، ص86.

([2]) يحيى حمود حسن، أحمد صدام، نفط الخليج العربي في ظل تطورات سوق النفط الدولية، مجلة الاقتصادي الخليجي، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، العدد 13، 2007، ص139 – 140.

**رابعاً: الإصلاح الإداري والقانوني للقطاع النفطي:**

يتم ذلك من خلال تشكيل مجلس أتحادي للنفط والغاز يتولى مسألة المصادقة على السياسات النفطية في البلد ومراجعة وتعديل خطط تطوير الحقول وإصدار التعليمات اللازمة للتفاوض مع الشركات وإبرام العقود لتحقيق الاستغلال الأمثل للثروة في ظل متطلبات التنمية وكذلك رسم سياسة استثمار الغاز وله الحق بالاستعانة بمجموعة من الخبراء من أجل إعداد خطط تطوير القطاع النفطي في المديات القصيرة والمتوسطة والبعيدة كذلك لابد من إعادة النظر في الهيكل التنظيمي لوزارة النفط وتركيز اختصاصاتها بأعداد السياسات العامة والشؤون التنظيمية والرقابية في القطاع وإدارة قطاعات التصفية والكاز والتوسع كمرحلة مؤقتة[1].

**خامساً: خطوط الأنابيب المقترحة وتسويق النفط العراقي:**

لا يمكن زيادة الطاقة التصديرية دون التطرق إلى منافذ التصدير إذ تتوقف قدرة تحويل الإنتاج إلى إيرادات على الطاقة التصديرية وعليه هناك أمر مهم يتطلب علاجه حيث من غير الممكن فيتضح (10 – 6) مليون برميل يومياً من دون بناء خطوط أنابيب جيدة وحديثة التصميم تمر عبر الدول المجاورة بموجب اتفاقيات متعارف عليها وهذا أمر ذو تكلفة عالية ويحتاج إلى وقت ليس بالقصير إذ إن المباحثات مع الدول المجاورة قد تستغرق عدة سنوات مع وجود حكومة عراقية قوية ومستقرة وهناك بعض الخطوط المقترحة لزيادة قدرة تصدير النفط الخام العراقي والتي لا زالت المشاريع في مرحلة الدراسة وهي:

1- الخط العراقي الأردني: يربط حديثة بميناء العقبة بطاقة (500) ألف برميل يومياً.

2- الخط العراقي الإيراني: يربط البصرة بعبادان بطاقة (200) ألف برميل يومياً.

وفي حالة إعادة تأهيل جميع خطوة أنابيب نقل النفط العراقي فإن إمكانية التصدير سترفع لتصبح أكثر من (8) مليون برميل في اليوم، كما في الجدول التالي:

(1) الأتلاف الوطني العراقي، برنامج عمل الأتلاف، العدد 316، 2010، ص74 – 75.

جدول (18) يبين طاقة خطوط أنابيب النفط العراقي الخاصة بالتصدير في حالة اكتمالها.

| ت | خط الأنابيب | الطاقة التصديرية (مليون برميل يومياً) | الملاحظات |
|---|---|---|---|
| .1 | عن طريق الخليج | 2.00 | ميناء البصرة وخور العمية يعملان حالياً |
| .2 | العراقي – التركي الرئيس | 1.80 | تصليح الخطوط ومضخات إعادة الضخ |
| .3 | العراقي التركي الثانوي | 0.48 | تصليح الخطوط ومضخات إعادة الضخ |
| .4 | العراقي – السوري – اللبناني | 1.40 | مد أنابيب جديدة |
| .5 | العراقي – السعودي | 1.65 | موافقة السعودية |
| .6 | العراقي – الأردني | 0.50 | يجري التفاوض من حوله |
| .7 | العراقي – الأردني | 0.20 | يجري التفاوض حوله |
| .8 | المجموع | 8.03 | |

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:
ناجي مزهر عبد الرحمن، هادي عبد الأزيرج، الصناعة النفطية في العراق، بغداد، 2009، ص87 – 88.

## سادساً: تأسيس أكاديمية متخصصة بالبترول العراقي:

إن التطور في القطاع النفطي يجب أن يتزامن مع خطة طموحه لخلق الكوادر العراقية وتطويرها للصناعة النفطية ولذلك يجب أن يكون هناك أكاديمية عليا للبترول متطورة تهتم بالاختصاصات الأكاديمية التي تساند الصناعة النفطية وتلبي احتياجات القطاع النفطي كالعلوم النفطية وعلوم الحاسبات والاقتصاد حاضراً ومستقبلاً وتركز على الدراسات الأولية والعليا في الاختصاصات ذات العلاقة وترفد الصناعة النفطية ببرامج تدريبية متخصصة ومتطورة لرفع مستوى الكوادر النفطية وتهتم بتطوير الدراسات والبحوث في السياسات والبرامج النفطية اعتماداً على الخبرات النفطية العراقية في الخارج والداخل ويتم ذلك بالتعاون مع الجامعات العالمية الرصينة وبيوت الخبرة العالمية والشركات لنفطية لذا من الممكن أن يكون هذا المثلث (الدراسة الأكاديمية، برامج التدريب، ومركز الدراسات والبحوث) ركيزة أساسية لرفع المستوى العلمي لكوادر الصناعة النفطية[1].

([1]) قيس صالح البدري، تقويم شباط الصيرفة الخاصة في العراق الاقتصادي العراقي ومتغيرات البيئة العربية والدولية، بحوث المؤتمر الثالث لقسم الدراسات الاقتصادية، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص177.

ولتقدير الإيرادات الحكومية تفترض إن صافي الإيرادات من برميل النفط المباع محلياً هو 25 دولار والمقصود بصافي الايراد سعر البيع بعد طرح كافة النفقات التشغيلية والثابتة أي الاستثمارية محملة على الوحدة الواحدة من المنبع وبذلك تغطي تكاليف الاستثمار في المصافي بهذه الطريقة وبين الجدول التالي إيرادات الصادرات والمبيعات المحلية [1].

جدول (19) صافي إيرادات المبيعات المحلية والصادرات من النفط الخام (مليون دولار).

| السنة | إيرادات لمبيعات المحلية | إيرادات الصادرات السعر 65 دولار | إيرادات الصادرات السعر 85 دولار |
|---|---|---|---|
| 2011 | 4563 | 59641 | 66704 |
| 2012 | 5019 | 67963 | 76011 |
| 2013 | 5931 | 79059 | 88421 |
| 2014 | 7300 | 88768 | 99280 |
| 2015 | 8669 | 98477 | 110139 |
| 2016 | 10038 | 135926 | 152033 |
| 2017 | 11863 | 144248 | 161330 |
| 2018 | 13231 | 153957 | 172289 |
| 2019 | 14600 | 163666 | 183048 |
| 2020 | 15513 | 174762 | 195458 |

المصدر: الباحث.

ونلاحظ نمو إيرادات الصادرات بمعدل مركب سنوي مقداره 12.7 بالمائة، أما إيرادات المبيعات المحلية فمعدل موها السنوي 14.6 بالمائة وكلاهما مرتفع وهما ممكنان. ويمكن تصور زيادة الاستخدام المحلي للنفط الخام ام 2020 إلى تريليون برميل يومياً ويبقى متوسط الاستهلاك للفرد آنذاك دون مستوى السعودية الحالي، وذلك استجابة للتوسع المنتظر في صناعة التصفية إلى إن من المتوقع أن تصل طاقتها الإنتاجية 1.8

(1) احمد علي ابريهي اقتصاد العراق في دراسات، استئناف النهوض لتعويض الفرص الضائعة، الطبعة العربية، دار الأيتام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2013.

مليون برميل يومياً والباقي للصناعات كثيفة الطاقة والكهرباء وأي طلب محلي على النفط الخام، وبذلك تصبح الإيرادات المحلية ما يعادل 27376 مليون دولار أو حوالي 27 مليون دولار عام2020[1].

**العوامل المؤثرة في قيمة وحجم العائدات النفطية:**

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في قيمة وحجم العائدات النفطية ويمكن أن نقتصر على أهم تلك العوامل وهي تقلبات أسعار النفط وحجم الاحتياطيات النفطية والطاقات الإنتاجية والتصديرية للنفط والتضخم والفساد الإداري والمالي والقرار السياسي:

1- تقلبات أسعار النفط:

إن أسعار النفط الدولية هي الأكثر تقلباً والتحول المفاجئ في الأسعار وهذا ما يؤدي إلى تقلبات مفاجئة أيضاً في العائدات النفطية ارتفاعاً وانخفاضاً وإن نتيجة تلك التقلبات هي حدوث الازدهار والانكماش في النشاط الاقتصادي وذلك من خلال الآثار التي تتركها تقلبات أسعار النفط على العائدات النفطية التي تعد المصدر الأساسي للموازنة العامة بالنسبة للدول النفطية كما تؤثر تقلبات الأسعار النفطية من خلال تأثيرها على العائدات النفطية سلباً على مجال التخطيط وفعالية الاستثمار وعلى توزيع الدخل والفقر [2].

فالآثار السلبية التي تحصل في النشاط الاقتصادي هي نتيجة لتقلبات الأسعار وآثارها على العائدات النفطية بالنسبة للبلدان التي تعتمد على النفط بشكل كبير، فعلى سبيل المثال إن انخفاض أسعار النفط أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية للدول المنتجة وخاصة في نهاية التسعينات لأن نسبة ربح النفط (العائدات النفطية) شكل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة لغالبية الدول النفطية ولذلك صارت تعاني من عجز في

(1) أحمد بريهي علي، الاستثمار الأجنبي والنمو وسياسات الاستقرار الاقتصادي، الناشر دار الكتب، العراق، الطبعة الأولى، 2014.

(2) تيري لابن كارك، فهم لعنة الموارد، منهج مفتوح للتعرف على أساسيات صناعة النفط، ص28.
متوفر على الموقع http://openoil.net/wp-content/uploads/2012/03/resoucce-curse-reading-material-ar.pdf

موازناتها العامة، إذ وصل حجم العجز في الموازنة العامة للسعودية أكثر من (12) مليار دولار في عام 1998 وهي من كبرى الدول المنتجة للنفط وأكبر مصدر للنفط في العالم[1] .

2- حجم الاحتياطيات النفطية:

يعرف الاحتياطي النفطي بأنه (كميات النفط المخزونة في باطن الأرض والتي تم اكتشافها ولم يتم استخراجها أو استغلالها مع إمكانية الاستخراج والاستغلال بالطرق التقنية السائدة ولكن مع اختلاف التكاليف والأموال التي تنفق على عملية الاستخراج وبحسب تباين الآبار من الناحية الجغرافية والأسلوب التقني المستخدم في الاستخراج [2].

يعد حجم الاحتياطي النفطي أحد العوامل المؤثرة في حجم العائدات النفطية إذ هناك علاقة طردية ما بين حجم الاحتياطي النفطي وحجم العائدات النفطية، فاكتشاف احتياطيات نفطية كبيرة جديدة يمكن استخراجها بتكاليف اقتصادية تنسجم مع مستوى أسعار النفط، كما إن التوسعات التي تؤدي إلى إضافة احتياطيات جديدة من خلال التوسع في الحفر وتطوير حقول مكتشفة سابقاً ولم يتم استغلالها بالكامل من شأنها أن تؤدي إلى ارتفاع حجم العائدات النفطية، وبعبارة أخرى باختصار كلما زاد الاحتياطي ذات الرغبة في الإنتاج هذا يؤدي إلى انخفاض التكاليف وخصوصاً الثابتة ومن ثم زيادة العائدات النفطية[3].

كما إن للتقدم التكنلوجي أهمية كبيرة في حجم العائدات النفطية وذلك من خلال تأثيره في حجم الاحتياطيات النفطية التي تقع في أماكن تسمى بـ (المناطق الصعبة) أي تلك الآبار التي يتساوى عند الإنتاج منها كلفة الإنتاج الحدية مع الايراد الحدي. لكن التقدم التكنولوجي دفع منحنى الكلفة الحدية إلى الأسفل مما جعل استغلال هذه الآبار ممكناً من الناحية الاقتصادية ومن ثم زيادة العائدات النفطية وهكذا، فعلى سبيل المثال قبل أقل من قرن من الزمان لم

(1) مؤسسة النقد العربي السعودي، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والاحصاء، التقارير الاقتصادية والتراث، الإحصائيات السنوية القسم الخامس إحصائيات المالية العامة.
(2) أحمد حسين علي الهيتي، مقدمة اقتصاد النفط، الطبعة الأولى، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1994، ص42.
(3) هيام خزعل ناشور، العوامل التي تؤثر في تطور العوائد النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي، مجلة الاقتصادي الخليجي، جامعة البصرة، العدد 23، 2012، ص245.

يكن بوسع البشرية الاستفادة من النفط الذي ضمته الآبار الواقعة في قاع البحار والمحيطات لأسباب فنية أو اقتصادية، الآن أصبح الإنتاج من هكذا آبار ممكناً بسبب التطور التكنولوجي [1].

وعليه فإن تزايد الاحتياطي النفطي يعد عاملاً مشجعاً من الناحيتين الاقتصادية والاستراتيجية.

3- الطاقات الإنتاجية والتصديرية للنفط:

هناك علاقة وثيقة بين حجم العائدات النفطية والطاقات الإنتاجية للنفط فكلما كانت تلك الطاقات ذات إمكانية كبيرة على الإنتاج، سوف يتم توجيه الفائض من ذلك الإنتاج نحو التصدير وهذا ما سوف يؤدي إلى زيادة حجم العائدات النفطية ومن أجل زيادة العائدات النفطية بشكل أكيد لابد من أتباع سياسة الدعم الحكومي للصناعات المخصصة للتصدير كما ويمكن أن تتبع سياسة تخفيض الأسعار من أجل زيادة الصادرات، إلا إن الطلب على صادرات الدول النامية بعد طلباً غير مرن أي إنه لا يستجيب للتغيرات السعرية بدرجة كبيرة لكنه في الوقت الحاضر أصبحت فيه بعض المرونة ومستقبلاً يصبح مرناً كأي سلعة أخرى وذلك سبب وجود واكتشاف بدائل طاقة بديلة ومع إن الطلب على صادرات تلك الدول غير مرن إلا إنه يمكن تخفيض السعر إلى الحد الذي يزيد من كمية الصادرات فقط ومع ذلك فإن سياسة تخفيض السعر سياسة ذات حدين فهي أما أن تؤدي إلى زيادة العائدات النفطية في حال كون التغير في الصادرات أكبر من التغير في السعر وأما العكس وتبغي عدم الاعتماد عليها في زيادة الصادرات[2].

4- التضخم:

هناك عامل آخر يؤثر في العائدات النفطية وهو التضخم الذي يؤدي إلى تآكل القيمة الحقيقية للعائدات النفطية وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف إنتاج النفط ومن ثم انخفاض أرباح الدول المنتجة للنفط وبالتالي حدوث آثار سلبية تنعكس على الدخول القومية وعلى الاستثمارات [3].

---

([1]) محمد علي العامري، الدور المرتقب لقطع النفط في إعادة بناء اقتصاد العراق، مجلة العربي للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، المجل 2، الإصدار 11، 2009، ص53.

([2]) عبد الغفور حسن كنعان المعماري، نظرية وتجارب التخطيط الاقتصادي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1993، ص186 – 187.

([3]) علي شنشول جمالي، اقتصاديات الطاقة المختلفة الناضبة والمتجددة، الطبعة الأولى، مطبعة الكتاب، بغداد، 2011، ص292.

فمثلاً إن التآكل الذي حل بعوائد الصادرات النفطية والاحتياطيات النقدية يرجع إلى ارتفاع أسعار النفط في الولأيات المتحدة الأمريكية من جانب ومن جانب آخر انخفاض قيمة الدولار الأمر الذي أدى إلى ظهور فجوة بين القيم الأسمية والقيمة الحقيقية للاحتياطيات النقدية اتسعت بمرور الزمن [1].

**خصائص الصناعة النفطية في العراق:**

تعرف الصناعة النفطية: بأنها مجموعة من النشاطات أو الفعاليات أو العمليات الإنتاجية السلعية المتعلقة باستحلال الثروة النفطية سواء بإيجادها في أعلاف الأرض واستخراجها خاماً، أو تحويلها إلى منتجات سلعيه صالحة وجاهزة للاستعمال والاستهلاك بصورة مباشرة أو غير مباشرة أو لعمليات صناعية تحويلية لاحقة تدر بذلك أرباحاً كبيرة للدولة [2].

وفيما يلي بيان أبرز خصائص الصناعة النفطية:[3].

1- ضخامة رؤوس الأموال المستثمرة في هذه الصناعة، وذلك لأنها تمتاز بتكلفة استخراجية عالية.

2- نسبة رأس المال الثابت (أدوات ومعدات ووسائل عمل أخرى) المستخدمة من الصناعات النفطية تكون عالية بالنسبة إلى رأس المال المتغير (أجور، عمل، رواتب) لمنخفضة نسبياً وذلك بسبب خصائص النفط الطبيعية والجيولوجية.

3- تحتاج هذه الصناعة إلى درجة عالية من التقدم الفني والتكنولوجي.

4- إن الصناعة النفطية تتضمن عنصر المخاطرة والمغامرة بشكل أكبر مما هو في سائر النشاطات الاقتصادية ولا سيما في مرحلة البحث والتنقيب.

وتمثل الصناعة النفطية أهم الركائز التي يستند عليها العراق سواء على الصعيد المحلي أو الدولي. إن الاقتصاد العراقي يعتمد على نفطة من أجل استعادة مكانته الاقتصادية وإعادة إعمار دولته وبنيته التحتية إذ إن تطور صناعة النفط العراقية يؤدي دوراً حاسماً في تحديد مستقبل البلاد. لما يشكله النفط من أهمية في الموازنة العامة وبالتالي يتوقف مستقبل العراق الاقتصادي على عائدات النفط إذ تعد إمدادات النفط من أهم المصادر الإنتاج التي تزود

---

([1]) حسين حسب الله علوان، تحليل وقياس العلاقة بين أسعار النفط وأسعار الصرف في دول مجاورة مع إشارة خاصة إلى العراق، رسالة ماجستير (بحث غير منشور)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2014، ص130.

([2]) محمد أحمد الدوري، مبادئ اقتصاد البترول، مطبعة الرشاد، بغداد، 1988، ص12.

([3]) محمد أحمد الدوري، مصدر سابق، ص17 – 20.

سوق النفط الدولية المستقبلية استناداً لضخامة الاحتياطي النفطي، إلا إن الصناعة النفطية العراقية تعرضت إلى أضرار كبيرة نتيجة تضافر مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية [1].

لقد واجه الاقتصاد العراقي بصورة عامة والقطاع النفطي بصورة خاصة مشكلات كبيرة منذ عام 1980 ولعها كانت بداية الانحراف في المسارات الاقتصادية ودخول الاقتصاد العراقي مرحلة الحرب إذ حدث تراجع كبير في جميع القطاعات تقريباً نتيجة ما تعرض له القطاع النفطي من انعكاسات كبيرة ونتيجة الضغوطات وسوء الإدارة وأتباع طرق وأساليب مختلفة في الاستكشاف والإنتاج والتصدير وعدم الاستفادة من المستجدات العلمية [2].

وأستخدم العراق بدلاً عن ذلك أساليب هندسية متخلفة مثل (الضخ المفرط. وحقن الماء إلى درجة التنقيط أحياناً)، وبذلك فإن ظروف الحرب والحصار قد عملت على عزل الاقتصاد العراقي عن العالم وحجبت عنه مصادر المعرفة وعزلته عن مواكبة التطور التكنولوجي في الصناعة النفطية.

وفي عام 2003 دخلت الصناعة النفطية مرحلة جديدة من المعاناة بعد سلسلة من عمليات التدمير والقصف وشحة الموارد المالية وصعوبة الحصول على المواد الاحتياطية إذ تعرضت المنشآت النفطية للدمار وكانت خطوط الأنابيب غير عاملة وإن عمليات التهريب ولا سيما تهريب المشتقات النفطية استمرت لمدة طويلة بعد أستلام الجانب العراقي مسؤولية الحكم إذ يصدر العراق ما يقارب (2.2) مليون برميل يومياً من النفط الخام بالمقارنة مع ما يقارب (2.5) مليون برميل يومياً قبل حرب 2003 وبعد أن كان للعراق الاكتفاء الذاتي من المشتقات النفطية، جده اليوم مستورداً للمشتقات النفطية بما يقارب (3) مليار دولار سنوياً [3].

---

([1])يحيى حمود حسن، دراسات في الاقتصاد العراقي، الطبعة الأولى، مطبعة الساقي، 2012، ص9.

([2]) عمرو هشام محمد، واقع الصناعة النفطية في العراق ومتطلباتها المستقبلية، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، بغداد، العدد 20، السنة 2008، ص12.

([3]) حسين علي هاشم، نحو تطوير الصناعة النفطية العراقية بمشاركة القطاع الخاص، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 8، العدد (30)، جامعة البصرة، 2012، ص35.

**أولاً: الاستنتاجات**

1- يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من أفضل المصادر التمويلية التي تتطلبها المشاريع التنموية في البلدان النامية لما يمتاز به هذا المصدر بالمقارنة مع القروض أو الاستثمارات الأخرى.

2- يتسم الاستثمار الأجنبي المباشر بكونه أحد أهم الظواهر التي تسود عالم اليوم وأن مراجعة بسيطة للبيانات والمعلومات التي درجت ضمن الدراسة تظهر هناك سباقاً تنافسياً بين الدول والشركات في استقطاب المزيد من هذه الاستثمارات.

3-إن الوضع الاقتصادي الذي يعاني منه العراق والاحتياجات المالية الكبيرة التي تتطلبها الاستثمارات النفطية الكبيرة يؤدي بدورها الى زيادة فرص العمل والقضاء على البطالة وبدورها تؤدي التمويل الكافي لإنجاز مشاريع تطوير حقول النفط وزيادة الإنتاج لتوفير الأموال اللازمة لمواجهة المشكلات.

4-إن تدخل أصحاب القرار السياسي في السياسة النفطية عرقل مسيرة السياسة النفطية في العراق وهذا أدى بدوره إلى عدم إقرار سياسة نفطية واضح إذ بقيت تلك السياسة رهينة لأصحاب القرار السياسي.

5- يعد النفط المصدر الرئيسي لتحقيق الإيرادات العامة إذ أصبح يغذي أكثر من 95 % من تلك الإيرادات.

6-يتميز الاقتصاد العراقي بأحادية الجانب بسبب اعتماده بصورة مباشرة على تصدير النفط الخام مع إهمال بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى كالقطاع الصناعي والقطاع الزراعي.

7-ان اعتماد الاقتصاد العرقي على الإيرادات النفطية بصورة كبيرة يمكن أن يجعل الاقتصاد أكثر عرضة للدورات الاقتصادية بسبب ارتباط تلك الإيرادات بأسعار النفط العالمية والتي غالبا ما تكون غير مستقرة.

8-يعد الفساد الإداري وانعدام الأمن من أهم المشكلات التي عانت منها السياسة النفطية بعد سقوط النظام السابق لما لها تأثير في تبديد الأموال المتحصل عليها من تصدير النفط الخام في وقت كانت المنشأة النفطية في أمس الحاجة اليها من أجل إعادة إعمارها.

9- إن أغلب الدراسات التي قامت بها الهيئات والمنظمات المختصة بالشؤون النفطية تؤكد على أن النفط سوف يبقى مصدر الطاقة الرئيسي على المدى القريب والمتوسط.

10-إن عدم الانسجام بين الدستور الاتحادي وقانون النفط والغاز يمكن أن يكون عائقا امام تحقيق السياسة النفطية المثلى، كما ان عدم الانسجام سوف يسبب المشكلات بين الحكومة المركزية وحكومة الإقليم والمحافظات المنتجة في عملية استغلال الثروة النفطية.

11-للعائدات النفطية آثار إيجابية في حالة توفر الإدارة السليمة ذات الإدارة الوطنية والقدرة على استيعاب تلك العائدات بما يخدم اهداف الاقتصاد والمجتمع وذلك من خلال سياسات استثماري يمكن استخدامها في إدارة العائدات النفطية وبما يخدم تحقيق التنويع الاقتصادي وأهمها الاستثمار في الداخل وبالتكامل مع تخطيط الموازنة العامة.

12-انخفاض العائد على الاستثمار نتيجة استثمار العائدات النفطية في قطاعات خدمية لا تدخل منتجاتها في التجارة الدولية.

13-اتضح أن العراق لا يعتمد على النفط فحسب بل يعاني من الاختلالات المترابطة فيما بينها وأهمها اختلال الهيكل الإنتاجي واختلال الموارد المالية وبذلك يؤدي إلى الفقر والبطالة وتدهور البنى الارتكازية.

14- أيقاف صرف الغاز الطبيعي المصاحب للنفط والعمل على استثماره بشكل كفوء والاستعانة بالشركات الأجنبية المختصة في هذا المجال على وفق عقود قصيرة الأمد مع مشاركة وإشراف شركة النفط الدولية.

15-ضرورة اتباع سياسة معينة من الحكومة العراقية لتطوير وإدامة الحقول النفطية الموجودة زيادة على العمل على استثمار الحقول النفطية المكتشفة.

16-اتباع نمط الشراكة والتعاون بين الشركة الوطنية العراقية والشركات العالمية يعد الخيار الأمثل أمام العراق.

17-هناك ثروة هائلة يمتلكها العراق يتم إهدارها وحرقها يوميا ومن الضروري استثمارها والاستفادة منها في تطوير الاقتصاد خاصة وأن السعر العالمي للغاز الطبيعي سيجعل الشركات الكبيرة تقوم بتقدير تكلفة التحويل بين النفط والغاز وأنواع أخرى من مصادر الطاقة الأخرى.

18-إن أغلب الاستثمارات النفطية الحديثة في قطاع النفط تعتمد بشكل أساسي على إبرام العقود سواء كانت عقود مشاركة أو عقود وتراخيص أو غيرها من العقود الأخرى بين أن العراق غير قادر على استخراج النفط بالكميات التجارية المطلوبة بالمعدات القديمة التي يمتلكها ، فهذه فرصة ممتازة لتحديث الصناعة النفطية العراقية على بدء الشركات الأجنبية التي تمتلك الإمكانات التكنولوجية الذي سيساهم في زيادة الإنتاج وذلك سيساهم في رفع مستوى معيشة المواطنين العراقيين وتحسين الأجواء الاستثمارية مما سيحفز المزيد من الشركات الأجنبية على الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الأخرى في العراق.

19. لا تعد العقود النفطية نصوصا مقدسة لا يمكن التعديل عليها والتبديل فيها وهذا يرجع إلى كفاءة الحكومة العراقية في التفاوض بترجيح مصلحة العراق أولا على أي مصالح فردية ووضع فرص النهوض والتطور والتنمية نصب أعينهم.

20- على الرغم من الاتفاقيات الدولية القديمة منها والحديثة بين العراق وأيران فأنها لم تصل الى مرحلة حل المشكلات المتعلقة باستثمار الحقول النفطية المشتركة بين البلدين بل بالعكس أخذت أيران بالاستثمار الأحادي ومن جانب واحد للحقول النفطية المشتركة متجاوزة حق العراق الطبيعي في مشاركة هذا الاستثمار وفق قواعد القانون الدولي الأمر الذي تسبب بأضرار اقتصادية كبيرة توجب المسؤولية الدولية والتعويض ولا سيما بالنسبة لمسألة السحب المائل من الحقول النفطية العراقية.

**ثانياً: التوصيات**

1-القبول بخيار الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر لتمويل مشاريع الصناعة النفطية في العراق لما يتمتع به من مزايا عرضتها الدراسة بالمقارنة بخياري الاستثمار الحكومي والقروض لما يرافقهما من عقبات وسلبيات تم عرضها عبر الدراسة.

2- تكون مدة العقود النفطية في العراق قصيرة الأمد او المدة الكافية لإنجاز الخطة للحكومة المركزية فتكون هذه الفقرة كافية لجعل المشاريع جذابة للمستثمر الأجنبي لما توفره من عوائد مالية للحكومة.

3-الاحتكاك بالمستوى التكنولوجي المتقدم للاستفادة منه في إدارة صناعة النفط في العراق بشكل أكثر كفاءة بعد انتهاء مدة عقود التطوير والاستغناء عن خدمات المستثمر الأجنبي.

4- توفير البيئة القانونية التي تسهل من عملية دخول المستثمر الأجنبي الى القطاع النفطي وانشاء مؤسسة خاصة لذلك تتولى القيام بإجراء الدراسات والتقسيمات الخاصة بمدى المنافع المتحققة من دخول المستثمر الأجنبي من عدمه.

5- القيام بدراسة دقيقة لكل الحقول النفطية من أجل الوقوف على المشكلات التي تعاني منها تلك الحقول والتي أدت الى انخفاض إنتاجها.

6- العمل على إبعاد السياسة النفطية الاستثمارية من الضغوط السياسية وعدم تسيس القرارات الفنية الخاصة بصناعة النفط.

7-العمل وبشكل مكثف على إعادة الأمن وتحقيق الاستقرار السياسي في البلد.

8-وضع خطة تنموية شاملة لغرض تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية.

9-العمل على مكافحة الفساد في القطاع النفطي ووضع عقوبات صارمة بحق مهربي النفط خارج البلد.

10-إعادة تأسيس شركة النفط الوطنية والعمل على استقلالها إداريا ومالي وفسح المجال أمامها من خلال وضع بعض الحقول الكبيرة تحت تصرفها بما تعمل على تطويرها بصورة تدريجية.

11-الاهتمام بإقامة وتطوير الصناعات النفطية التي تنتج المشتقات النفطية لإشباع الحاجة المحلية وعدم استيرادها من الخارج الذي يستنزف العملة الأجنبية بل ويصدرها الى الخارج لحصول على العملة الأجنبية واستبعاد البطالة الموجودة في العراق واستخدام تلك العملة الأجنبية في تنويع الاقتصاد العراقي.

12-تعد عملية توفير محفزات الاستثمار في الاقتصاد العراقي شرطا ضروريا لاستقطاب الاستثمار في القطاع النفطي وبدء المشاريع التطويرية عن طريق تأمين الجانب الأمني ووضع العدادات النفطية ووقف عمليات التهريب والسرقة.

13-ان الثروة الغازية لا تقل أهمية عن الثروة النفطية بل ان الغاز ليوم يوفر إمكانيات هائلة في تلبية حاجات ومتطلبات الاقتصاد المحلي والدولي والذي يمكن الاعتماد عليه في مختلف الصناعات إذا ما تم توجيهه بالصورة الصحيحة للاستغلال المحلي مع تصدير الفائض منه الى الخارج.

14-من أجل بلورة سياسة نفطية واضحة المعالم وتتضح رؤية استراتيجية للطاقة تحكم مسار تطور قطاع الطاقة واستغلال الثروة النفطية بشكل أمثل ثبتت الحكومة العراقية الاستراتيجية الوطنية المتكاملة في الطاقة لسنة 2013 وتضمنت الاستراتيجية التحديات التي تواجه قطاع الطاقة وتحديد الرؤية المستقبلية للطاقة مع تقييم مصادر الطاقة المتاحة في العراق ووضع خطط طويلة الأجل تمتد الى عام 2030 ستشمل كل منهم الاستثمار وتطوير البنى التحتية خلال المدة القصيرة والإصلاح المؤسسي الرامي الى تحقيق هذه الرؤية.

15-رسم خطة واضحة لدعم الاستثمار الأجنبي المباشر ستشمل جميع المحافظات في العراق وجميع القطاعات لاستغلال أكبر عدد ممكن من الفرص الاستثمارية المتاحة في ضوء توفير خريطة استثمارية واضحة لاهم المشروعات المطروحة للاستثمار الأجنبي المباشر والقطاعات التي ستشملها والاهداف المطلوب تحقيقها والخدمات الحكومية المتوافرة لها إذ يؤدي الجانب الترويجي دورا مهما في نجاح مثل هذه الخطط اقناع المستثمرين بأهمية الاستثمار في الاقتصاد العراقي.

## المصادر

### أولاً: الكتب

1- عبد الرضا، نبيل جعفر، عقود التراخيص النفطية قيود جديدة على الاقتصاد العراقي، شركة الغدير للطباعة والنشر المحدودة، العراق البصرة ،2016.

2- عبد الحميد الأحدب، النظام القانوني للبترول في السعودية، الطبعة الأولى، مؤسسة نوفل، 1982.

3- بشار محمد الأسعد، عقود الاستثمارات في العلاقات الخاصة الدولية، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2006.

4- فرج مصادر الالتزام دراسة في القانون اللبناني والقانون المصري، دار النهضة الربية للطباعة والنشر، 1971.

5- عبد الرضا، نبيل جعفر، اقتصاد النفط، دار إحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، 2011.

6- الحاج، طارق، علم الاقتصاد ونظريته، دار النشر والتوزيع، الاردن عمان، 998.

7- ضريوش، حسني علي واخرون، الاستثمار بين النظرية والقطبين، دار زهران للنشر والتوزيع الاردن – عمان، 1999.

8- أبو القحف، عبد السلام، مقدمه في ادارة الاعمال الدولة، سكنيه ومطبعه الاشعاع الفنية، الاسكندرية، الطبعة الرابعة، 1998.

9- أبو زيد، سراج حسين، التحكيم في عقود البترول، دار النهضة العربية القاهر، 2010.

10-الحكيم، عبد المجيد وآخرون، الوجيز في نظرية الالتزام ج1 مصادر الالتزام، العانك لصناعه الكتب القاهرة.

11- الذنون، حسن علي، النظرية العامة للالتزامات، الكتاب الأول مصادر الالتزام بغداد 1976.

12- منصور، ابو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن، لسان العرب، صادر بيروت، 2004.

13- الحمد، عوض الله شيبه، عقود الشركات الصناعية بين الدول والشركات الأجنبية الخاصة درأسة تطبيقية على العقود المصرية والأجنبية في إطار القانون الدولي الخاص والقانون التجاري الدولي دار النهضة العربية، 1992.

14- عبد الحميد، عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي (تحليل كلي) الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2003.

15-عبد المجيد، عبد المطلب، السياسات الاقتصادي على مستوى الاقتصاد الكلي (تحليل كلي) مجموعة التيل العربية لطباعة والنشر والتوزيع القاهرة،2003.

16- الفخري، عوفي محمد، التنظيم القانوني للشركات متعددة الجنسية والعولمة، منشورات بيت الحكمة، الطبعة الأولى، بغداد، 2002.

17- صفر، عمر محمد، العولمة والاستثمار الأجنبي المباشر حالة ودول شمال أفريقيا، الدار الجامعية، بيروت، 2007.

18- عبد القادر عبد الله، لموازنة العامة وتطبيقاتها في دولة قطر، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر، الدوحة، 2001.

19-الكناني، كامل كاظم، ارجوحة التنمية في العراق بين أرث الماضي وتطلعات المستقبل، نظرة في التحليل الاستراتيجي، الطبعة الأولى، دار الدكتور للعلوم الاقتصادية، بغداد، 2013.

20-الضحاك، عيسى وآخرين، قضايا الاستثمار والتحكيم من خلال توجهات المجلس الأعلى في المغرب، بحث منشور من قبل جمعية التكافل الاجتماعي لقضاة وموظفي المجلس الأعلى في المغرب، الرباط، 2007.

21- عانى، إبراهيم محمد، القانون الدولي العام، القاهرة، 1990.

22-إبراهيم، علي، الحقوق والواجبات الدولية في عالم متغير، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 1995.

23- الجوهري، اسماعيل بن حماد الجوهري الصحاح، دار الحضارة العربية، الجزء الأول الطبعة الأولى بيروت ،1979.

24- الهيتي، أحمد حسين، اقتصاديات النفط، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، بغداد، 2000.

25- الحلفي، عبد الرضا، عبد الجبار عبود، وشيل جعفر، نفط العراق من عقود الامتيازات إلى التراخيص، دار ومكتبة البصائر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2003.

26- فؤاد قاسم الأمير، الجديد في القضية النفطية العراقية، قاهر للطباعة الفنية الحديثة، شباط، 2012.

27-الهيتي، احمد حسين، اقتصاديات النفط دار الكتب للطباعة والنشر الموصل ،2000.

28- فهمي، حسين، استراتيجية البترول، الطبعة الأولى، المركز العربي للطباعة والنشر، لندن، 1981.

29- الجميل، سرمد كوكب، الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدول، دار الكتب والنشر، جامعة الموصل.

30- السماك، محمد أزهر، اقتصاديات النفط والسياسة النفطية، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1982.

31- عبد الرضا، نبيل جعفر، التقسيم الاقتصادي لعقود المشاركة وعقود التراخيص النفطية في العراق، مكتبة الواعي، البصرة، شارع الجزائر، 2019.

32-بحر العلوم، إبراهيم، النفط والسياسة في العراق الجديد، دار ومكتبة الهلال، الطبعة الأولى، بيروت، 2008.

33- بريهي، احمد علي، اقتصاد العراق في دراسات، استئناف النهوض لتعويض الفرص الضائعة، الطبعة العربية، دار الأيتام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2013.

34- السنهوري، عبد الرزاق، الوسيط في شرح القانون المدني مصادر الالتزام، العقد، المجلد الأول، دار النهضة العربية القاهرة،1981.

35- بريهي، أحمد علي، الاستثمار الأجنبي والنمو وسياسات الاستقرار الاقتصادي، الناشر دار الكتب، العراق، الطبعة الأولى، 2014.

36-الهيتي، أحمد حسين علي، مقدمة اقتصاد النفط، الطبعة الأولى، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1994.

37- المعماري، عبد الغفور حسن كنعان، نظرية وتجارب التخطيط الاقتصادي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1993.

38- جمالي، علي شنشول، اقتصاديات الطاقة المختلفة الناضبة والمتجددة، الطبعة الأولى، مطبعة الكتاب، بغداد، 2011.

39-الدوري، محمد أحمد، مبادئ اقتصاد البترول، مطبعة الرشاد، بغداد، 1988.

40-حسن، يحيى حمود، دراسات في الاقتصاد العراقي، الطبعة الأولى، مطبعة الساقي، 2012.

41- عبد الحفيظ، صفوت، دور الاستثمار الأجنبي في تطوير احكام القانون الدولي الخاص، دار المطبوعات الجامعية الإسكندرية 2005.

42- زيد محمد احمد، الاستثمار قراءة في المفهوم والانماط والمحددات، دار أمجد للنشر والتوزيع عمان، 2015.

43- سلمان، عاطف، الثروة النفطية ودورها العربي، الدور السياسي والاقتصادي للنفط العربي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009.
44- علوان، محمد يوسف، النظام القانوني لاستغلال النفط في الأقطار العربية، دراسة مقارنة في العقود الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، مطبعة جامعة الكويت، الكويت، 1982.
45- أبو زيد، سراج حسين، التحكيم في عقود البترول، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004.

## ثانياً: الرسائل والاطاريح

1- عبد، جمال محمود عطية، تأثير الاستثمار النفطي الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة تطبيقه على الاقتصاد المصرفي، جامعه حلوان، كليه التجارة ادارة الاعمال رسالة دكتوراه عند منشوره القاهرة ٢٠٠٢.
2- الاستثمار الأجنبي في القطاع النفطي في العراق بعد 2003، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، قسم العلاقات الاقتصادية الدولية.
3- المقصوصي، غدير نجم عبد الله، إشكالية التلوث الهيدروكربوني،و التنمية المستدامة في العراق للمدة 1995-2012، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية (بحث غير منشور)، جامعة واسط، 2014.
4- الشمري، حسين عبد الكريم جعاز، توظيف عوائد النفط في بلدان ريعية مختارة مع إشارة الى العراق للمدة 1990-2013، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية (بحث غير منشور)، 2016.
5-موسى، احمد رحيم، الاستثمار النفطي في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوبك مع إشارة للعراق الواقع والافاق، رسالة ماجستير في علوم الاقتصادية (بحث غير منشور)،2009.
6- بويش، خالد قاسم، استثمار الغاز الطبيعي في العراق الواقع والافاق المستقبلية، رسالة ماجستير للعلوم الاقتصادية (بحث غير منشور)، جامعة القادسية ،2017.
7-كريم، بلال عبد الحق، الاستثمار الأجنبي المباشر ومستقبل الصناعة في العراق، رسالة ماجستير (بحث غير منشور)، جامعة تكريت، 2009.
8- خضر، عبد الرزاق، دور الاستثمارات الأجنبية في تمويل مشاريع الصناعة النفطية، رسالة ماجستير (بحث غير منشور)، جامعة الموصل، 2005.
9- الحمودي، غدير بنت سعد، العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص في إطار التنمية الاقتصادية السعودية، رسالة ماجستير (بحث غير منشور) جامعة الملك سعود، كلية العلوم الإدارية، 2004.
10-علوان، حسين حسب الله، تحليل وقياس العلاقة بين أسعار النفط وأسعار الصرف في دول مجاورة مع إشارة خاصة إلى العراق، رسالة ماجستير (بحث غير منشور)، جامعة بغداد، 2014.
11-الصرأيرة، منصور عبد السلام، النظام القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر دراسة في قانون الاستثمار الكويتي، رسالة ماجستير (بحث غير منشور) في القانون الخاص، جامعة الشرق الأوسط، 2012.
12- سليمان، فتحي محمد، إدارة خطر سعر الصرف للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية مختارة للمدة 1980-2000، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية (بحث غير منشور)، جامعة الموصل،2004.
13-طارق، ولاء لؤي، مستقبل النفط في العراق بين الاستثمار النفطي والاستثمار الأجنبي، رسالة ماجستير (بحث غير منشور)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة النهرين، 2012.

14- عبد الحليم، رويدة ثامر، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2003-2019)، بحث الدبلوم العالي في اقتصاديات الاستثمار ودراسات الجدوى، (بحث غير منشور)، جامعة كربلاء، 2021.

15- عبد الواحد، رواء غازي، واقع الاقتصاد العراقي الحالي دراسة تحليلية، رسالة ماجستير محاسبة مالية (بحث غير منشور)، جامعة المستقبل.

16- شاني، سلام كاظم، تحليل العلاقة بين الموازنة العامة والناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة1988-2009، رسالة ماجستير (بحث غير منشور)، جامعة كربلاء،2،2011.

17-محمد يونس يحيى الصائغ، المركز القانوني للاستثمارات الأجنبية الخاصة في الدول النامية في ظل القانون الدولي المالي، رسالة دكتوراه كلية القانون (بحث غير منشور)، جامعة الموصل، 2005.

18- حازم حسن جمعه، المشروعات الدولية وقواعد حمايتها في القانون الدولي، اطروحة دكتوراه (بحث غير منشور)، كلية الحقوق جامعة عين شمس، 1980.

19- سعيد، عبد الرحيم محمد، النظام القانوني لعقود البترول، أطروحة دكتوراه (بحث غير منشور)، جامعة القاهرة، كلية الحقوق بدون سنة تقديم.

20- يسوني، محمد، دور السياسة الاقتصادية تجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع دراسة القطاع الصناعة في مصر سياسة الانفتاح الاقتصادي، اطروحة دكتوراه (بحث غير منشور)، جامعة شمس كلية التجارة، ١٩٨٧.

21- روضان، ميثم عبد الحميد، تطور العوائد النفطية وإمكانيات الطاقة الاستيعابية للاستثمار في الاقتصاد العراقي للمدة (1970 – 2010)، رسالة ماجستير (بحث غير منشور)، جامعة البصرة، 2014.

22- نور عبد الستار إبراهيم محمد الشمري، رسالة ماجستير (بحث غير منشور)، جامعة واسط، 2012.

23- جواد كاظم عجيل، أطروحة دكتوراه في لقانون العام (بحث غير منشور)، الجامعة الإسلامية في لبنان، كلية الحقوق، قسم القانون العام، 2019 – 2020.

## ثالثاً: المجلات العلمية

1- كريم، قاسم أحمد، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة إنتاجية النفط العراقي للمدة 2004-2014، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد الثامن العدد الأول، جامعة قناة السويس، 2017.

2-حسن، جبار، ذكرى محمد، نصير، الحماية المدنية للمستهلك من الشروط المألوفة في العقود التجارية بحث منشور في مجلة المحقق المحلي للعلوم القانونية والسياسية كلية القانون، جامعة بابل المجلد الأولى، العدد1، 2009.

3- باخشب، عمر بن ابو بكر، التحكيم التجاري الدولي في عقود امتيازات النفط مع الشركات العامة في مجلس التعاون الخليجي، مجلة جامعة الملك بن عبد العزيز الادارة الاقتصاد، لعدد 2 المجلد 15، 2001.

4-صالح، ربيع خلف، أيهاب عبادي محمد، القطاع النفطي في العراق الواقع والافاق دراسة تحليلية اقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية الإدارية ن جامعة بغداد، المجلد 19، العدد74، 2013.

5- معهد العربي للدراسات المالية والمصرفية، سوق المال الناشئة والتدفقات المالية للأقطار النامية الدخول إلى أسواق الأسهم الناشئة متطلبات المستثمرين الدوليين، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد الأول، العدد (2)، السنة الأولى، الأردن، عمان، 1993.

6- مجاهدي، خديجة، الاستثمار الأجنبي مزاياه ومعوقاته دراسة في ضوء احكام قانون ترقية الاستثمار، المجلة الجنائية القومية، المجلد 63، العدد 3، 2020.
7- عبد الكريم، بو خالفة، القانون الواجب تطبيقه على عقود الاستثمار الدولية، مجلة افاق للبحوث والدراسات-مركز الجامعي ابليزي -دورية سداسية اكاديمية دولية محكمة، العدد 3، 2019.
8- الشاهين، أكرم علي، عقود التراخيص النفطية واثارها وابعادها الاقتصادية على مستقبل الصناعة النفطية في العراق، مجلة الدراسات المستدامة السنة الثالثة المجلد الثالث العدد 4، 2021.
9- الزيدي، حسن لطيف كاظم، مستقبل النفط العراقي، مجلة أبحاث عراقية، العدد 2.
10- محمد، زرمان محمد غردي، السياسة المالية ودورها في مجابهة الصدمات النفطية وتحسين المناخ الاستثماري، مجلد 25 العدد1، 2021.
11- البسام، سهام حسين وآخرون، الضرورات الاستراتيجية لإصلاح القطاع النفطي في العراق، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (7)، عدد خاص، 2011.
12- رتيبة، ابن عاشور، مقارنة النظريات للاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة الى نظرية الموائمة المؤسسية، مجلة الجزائر للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد13، 2022.
13- خنجر، محمد محسن، أساليب الاستثمار النفطي في العراق، بحث منشور في مجلة دنانير، المجلد (1)، العدد (8)، بغداد، 2016.
14- السماك، محمد أزهر، أنماط العقود النفطية المختلفة وقرارات التأميم الثورية في العراق، بحث منشور في مجلة جامعة الموصل، العدد الرابع، السنة السادسة، بغداد، كانون الثاني، 1976.
15- المزروعي، مثنى مشعان، الأهمية الاستراتيجية لنفط العراق في منظور قوى الاستهلاك الدولي، بحث مقدم إلى مركز المستنصرية للدراسات العربية، بغداد، 2009.
16- بنداري، محمد السيد، الوضع القانوني لخصوصية عقود البترول دراسة تحليلية، مجلة الدراسات القانونية والاقتضادية،2023.
17-حسن، يحيى حمود، دراسات في الاقتصاد العراقي، قسم الدراسات الاقتصادية، جامعة البصرة، الطبعة الأولى، 2012.
18- شاكر، مسلم، حمدية، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الصاعة النفطية العراقية للمدة 2003 – 2010، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 18، العدد 69.
19-الاعرجي، هادي، ميثم ربيع، علي كريم راضي، الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تنمية وتطوير قطاع النفط العراقي، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 9، السنة الخامسة والثلاثون، 2012.
20- العبيدي، كوان طه، تحليل أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في لقطاع النفطي في النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2000 – 2015، مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة الأربعون، العدد مئة واحد عشر، 2017.
21- حمزة، طيبي، الثروة النفطية في البلدان العربية ومدى فعاليتها في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 11، 2014.
22- عباس، اركان ريسان، الصناعة النفطية في العراق للمدة 2000- 2014 دراسة واقع واستشراق، مجلة كلية تربية الأساسية، المجلد 22 العدد 94، 2016.
23- بكطاش فتحية، مقلاتي سفيان، مقارنة النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر، مجلد21، 2014.
24- عبد العالي، أمجد صالح، عقود بديلة لاتفاقيات المشاركة في الإنتاج (PSA) في تطوير القطاع النفطي في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية المجلد5 العدد 21، 2008.

25- عبد الحسين، هناء، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الصناعة النفطية في العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، المجلد العد 4، 2012.
26-شلاش، آمال، عائدات النفط وتمويل التنمية، الثقافة الجديدة، العدد 311، دمشق، 2004.
27- حسن، يحيى حمود، خصخصة القطاع النفطي في العراق الممكنات والتحديات الاقتصادي الخليجي، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، العدد 14، 2007.
28-خبراء نفطيون يناقشون الأسس المطلوبة لسياسة نفطية عراقية سليمة، مجلة الحكمة، العد 40، بيت الحكمة، بغداد، 2008.
29-حسن، صدام، يحيى حمود، أحمد، نفط الخليج العربي في ظل تطورات سوق النفط الدولية، مجلة الاقتصادي الخليجي، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، العدد 13، 2007.
30- الأتلاف الوطني العراقي، برنامج عمل الأتلاف، العدد 316، 2010.
31-ناشور، هيام خزعل، العوامل التي تؤثر في تطور العوائد النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي، مجلة الاقتصادي الخليجي، جامعة البصرة، العدد 23، 2012.
32-العامري، محمد علي، الدور المرتقب لقطع النفط في إعادة بناء اقتصاد العراق، مجلة العربي للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، المجل 2، الإصدار 11، 2009.
33-محمد، عمرو هشام، واقع الصناعة النفطية في العراق ومتطلباتها المستقبلية، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، بغداد، العدد 20، السنة 2008.
34- محمد، رياض، سيف عبد الجبار، مصطفى محمد، الاستثمارات الأجنبية في العراق ودورها في التنمية الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الخاص لمؤتمر الكلية،2013.
35- هاشم، حسين علي، نحو تطوير الصناعة النفطية العراقية بمشاركة القطاع الخاص، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 8، العدد (30)، جامعة البصرة، 2012.
36- عبد القادر، مرادي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، جامعة خميس مليانة، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 4 العدد 7، 2012.
37- الطعان، حاتم فارس، الاستثمار أهدافه ودوافعه، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الرابع، 2007.
38- المشيري، احمد صادق، الاستقرار والتطور في الاساليب القانونية المستحدثة من قبل الدولة الاخذة بالتصنيع، مجلة النفط العربي المجلد الثاني، العدد الأول، 1976.
39- الخفاجي، ياسين، سليم نعيم، حيدر طه، النظام القانوني لرقابة الإدارة على عقود التراخيص البترولية، دراسة مقارنة، كلية القانون، جامعة البصرة، مجلة دراسات البصرة، السنة الرابعة عشر، العدد (31) لسنة 2019.
40-أحمد، فيصل، الواثق عطا المنان محمد، عمار شاكر محمود، المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية مجلد 4 العدد 15 ،2020.
41- غانم، شريف محمد، مدى مسؤولية الشركة الأجنبية عن ديون شركاتها الوليدة، دراسة في بعض جوانب الافلاس الدولي لمجموعة شركات متعددة الجنسيات مجلة الحقوق الكويتية مجلة الحقوق الكويتية، العدد الأول الطبعة السابعة والعشرين آذار 2003.

**رابعاً: التقارير والنشرات**

1- محمد إسماعيل، جمال قاسم، قياس محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، صندوق النقد العربي2017.
2-منظمة الخليج للاستثمارات الصناعية والاستثمار الأجنبي في دول المجلس واقعه وسبل تطويره، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة وسائل تشجيع الاستثمار الأجنبي الخاص في دول مجلس التعاون الخليجي، قطر، الدوحة، للمدة 21 – 22 ديسمبر، 1996.
3- مأيكل تانز وآخرون، من الاقتصاد القومي إلى الاقتصاد الكويتي، دور الشركات متعددة الجنسيات، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1981.

4- عوض الله، صفوت عبد السلام، منظمة التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة للآثار المحتملة لاتفاق الترميز (Trims) على تطور حركة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية ومؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية.
5- العقابي، حميد عبد الحسين، دراسة عن الواقع الاقتصادي والاستثماري في العراق في ظل المرحلة الحالية، مركز العراق للدراسات، مجلة رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي.
6- الجبلي، عصام، صناعة النفط والسياسة النفطية في العراق، في برنامج مستقبل العراق بعد انتهاء الاحتلال أعمال ندوة دراسات الوحدة العربية حول مستقبل العراق، بيروت 2005.
7- الربيعي، فلاح خلف علي، هوية النظام الاقتصادي في العراق بين الدولة الريعية والدولة التنموية، الجامعة المستنصرية.
8- علوي، احمد، الاقتصاد الربعي ومعضلة الديمقراطية، تعريب عادل حية.
9- حبيب، كاظم، الاقتصاد السياسي للفئات الحاكمة في العراق.

10- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.
11- تقارير البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية 2007، لسنوات 2003 – 2006، والنشرة السنوية 2010 للسنوات 2007 – 2010.
12- عيسى محمد الغزالي، الاستثمار الأجنبي المباشر تعاريف وقضايا سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد الخامس السنة الثالثة ص 3.
13- جريدة الوقائع العراقية العدد (4180) في 14/3/2011، والعدد (4233) في 12/3/2012.
14- الوقائع العراقية، قانون الموازنة الاتحادية لعام 2011، العدد 4180.
15- الوقائع العراقية، قانون الموازنة الاتحادية، 12/3/2012، العدد (4233).
16-اسماعيل، ميثم لعيبي، توجهات الاستثمار في الاقتصاد العراقي بعد نيسان 2003 (قراءة في الدستور والموازنة العامة).
17- وزارة النفط، دائرة العقود والتراخيص القسم القانوني، جولة التراخيص الأولى.
18- تقويم النفط العراقي، الدليل المرجعي من Open Oil.
19- نبيل جعفر عبد الرضا، جولة التراخيص لخامسة – هدر جديد للثروة النفطية في العراق، مركز بغداد للتنمية القانونية والاقتصادية، 28/7/2020.
20- عبد الحافظ عبد الجبار، نفط العراق سلسلة دراسات مترجمة تصدر من مركز دراسات وبحوث الوطن العربي، الجامعة المستنصرية، 2005.
21- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في النمو او الجامعية الإسكندرية، 2003.

22-ديمير، فيروح، من نفط العراق البدايات المعقدة في نفط العراق، مجموعة بحوث ومقالات ترجمة عبد لحافظ الجبار، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي، الجامعة المستنصرية، 2005.
23- حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2006.
24- الرشاد، محمد، أخبار النفط والصناعة، وزارة النفط والثروة المعدنية، الأمارات العربية المتحدة، العدد 405، حزيران 2004.
25- بيدروفان ميورس، تحليل العقد المعياري لجولة التراخيص النفطية الخامسة، 2010، خبير دولي في الأنظمة المالية وعقود واقتصاديات النفط والغاز.
26- موسى، عصري صالح، عقود النفط العراقية، ولادة ثانية لنفط العراق وعصر جديد لصناعة النفط في العالم، البصرة، 2011.
27- الصالحي، عباس جليل فهد، مستقبل العلاقة بين العراق والأوبك في ظل جولات التراخيص النفطية، جامعة البصرة، كلية الإرادة والاقتصاد، 2014.
28- سلمان، رمزي، السياسة النفطية في احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً، بحوث ومناقشات، الندوة الفكرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.
29-الهيتي، مجيد، مساهمة في النقاش هو نفطنا، الثقافة الجديدة، العدد 309، دمشق، 2003.
30-عبد الرحمن، الازيرج ناجي مزهر، هادي عبد، الصناعة النفطية في العراق، بغداد، 2009.
31- مؤسسة النقد العربي السعودي، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والاحصاء، التقارير الاقتصادية والتراث، الإحصائيات السنوية القسم الخامس إحصائيات المالية العامة.
32- نبيل جعفر عبد الرضا، إطار عمل السياسات الاستثمارية في العراق ورقة سياسية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2014.
33- حافظ برجاس، الصراع العربي على النفط العربي، بيخان للنشر والتوزيع، لبنان، 2000.
34-دالترفان دي فأيغير، نفط الخليج بعد الحرب على العراق استراتيجيات وسياسات مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2006.
35- الحداد، حفيظة السيد، العقود المبرمة بين الدول والأشخاص.
36- الاسعد، بشار محمد، عقود الاستثمار في العلاقات الدولية الخاصة، منشورات الحلبي الحقوقية، 2006.
37-الطعان، نجم فارس، اهداف ودوافع الاستثمار النفطي، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد 2006.
38- عبد الرحمن، سجاد خالد، تغير الظروف وأثره في عقود الاستثمارات النفطية مكتبة القانون المقارن ،2020 ط1.

## خامساً: مواقع الانترنيت

1- الدخيل، عبد العزيز، تقرير مركز الاستثماري للاستثمارات والتمويل بعنوان الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة ،2004، متوفر على الرابط www.alriyadne.com
2- محمد يونس علوان، النظام القانوني لاستغلال النفط في الأقطار العربية ودراسة مقارنة في العقود الاقتصادية الدولية كلية القانون، جامعة الكويت، 1982.
3- قانون النفط لدولة الجزائر ذي العدد (5-7) لعام 2005 منشور على شبكة المعلومات الدولية متوفر على الموقع www for.men.Algeria.org.

4- سعد علام موسوعة التشريعات النفطية في البلاد العربية قانون النفط والمعادن سلطنة عمان لعام 1976، قطر.
5- قانون النفط لدولة إندونيسيا الرقم 22 لعام 2001 منشور على شبكة المعلومات الدولية متوفر على الموقع www.kkpp.ooi
6- وزارة النفط العراقية، دائرة العقود والتراخيص، التقرير السنوي للوزارة www.oil.gor.iq.
7- الشيخلي، مهند، جولات التراخيص النفط العراقي ماذا سيترتب عنها، تقرير منشور على الشبكة المعلوماتية الأنترنت، موقع أصوات العراق.
8- جمهورية العراق، وزارة النفط، دائرة العقود والتراخيص، القسم القانوني، جولة التراخيص النفطية الثانية تنتهي باستثمار سبعة حقول من أصل عشرة: www.iraq4alnews.dk/new
9- جولات التراخيص لتطوير الحقول النفطية أهم المنجزات التي حققتها الوزارة في العام 2010. www.alfayhaa/news/middle.
10- حيدر إبراهيم ومصطفى صباح، العراق يعلن عن جولة تراخيص رابعة www.almawsil.com/vb/show .
11- رجاء خضير عبود الربيعي، الصناعة النفطية في العراق وافاقها المستقبلية، جامعة بابل، متوفر على الرابط https:www.uobadyion.edu.iq
12- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، الناتج المحلي الإجمالي للسنوات (2000 – 2013)، تموز 2014.
13- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مصدر أعلاه، نيسان 2015.
14- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، 2010 – 2011، كانون الأول 2009.
15-العزاوي، كريم عبيس حسان، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي الأهمية والفرص المتاحة، جامعة بابل، ص151، متوفر على الرابط https: www. Uobadyion.edu.iq
16- الساعدي، صباح، مستشار وزارة النفط للشؤون القانونية، 2018.
17- اللعيبي، جبار، جولات التراخيص مراجعة الأخطاء المقترحات في تعديل العقود، 2 مارس 2016.
18-العطار، إحسان إبراهيم، ملاحظات حول جولات التراخيص البترولية وعقود الخدمة، شبكة العراقيين:.www Iraqieconomists.net في 2 – 2016/12/9.
19-تيري لابن كارك، فهم لعنة الموارد، منهج مفتوح للتعرف على أساسيات صناعة النفط.
متوفر على الموقع http://openoil.net/wp-content/uploads/2012/03/resoucce-curse-reading-material-ar.pdf

## سادساً: المؤتمرات

1-البدري، قيس صالح، تقويم شباط الصيرفة الخاصة في العراق الاقتصادي العراقي ومتغيرات البيئة العربية والدولية، بحوث المؤتمر الثالث لقسم الدراسات الاقتصادية، بيت الحكمة، بغداد، 2002.

## سابعاً: المصادر الأجنبية

1- Source: Organization of the petroleum Exporting Countries The OPEC Annual Statistical Bulletin (2015)، P96.

2- Tariq Shafiq, Iraq oil plans and policy (MEES) middle east economic survey, No. 31, 2005, p2.

## Abstract

The research concluded that the oil policy in Iraq has undergone major changes, as the beginning of the exploitation of wealth in Iraq dates back to the twenties of the last century through the concession contracts of oil companies, as the limited production and benefits were the main factor that made the oil sector stagnant until Law No. 80 of 1961, which excluded most of the unexploited lands under the concession of oil companies and constituted about 95% of the area of Iraq, but the issuance of the law to nationalize the Iraq Petroleum Company in the early seventies after its positive transition to exploit the oil wealth by the National Oil Company or the situation did not go well that Iraq's entry into futile wars and the sanctions and economic damages that followed, then the occupation of the country in 2003 limited all the material and human capabilities of the oil sector, which led to a major decline. After changing the defunct regime and implementing the democratic system in Iraq, the focus and interest returned to setting an oil policy that achieves the greatest benefits and advantages for the country from this wealth. Therefore, investment was made through licensing rounds, and despite the negatives that accompanied it, it is the appropriate investment pattern currently in Iraq, and in order to orientate an oil policy, it requires expansion. Exploiting the current oil fields, not to mention that they are successful in Iraq in leading future explorations and adopting a dynamic oil policy.

In terms of relying on foreign companies and developing the Iraqi National Oil Company, it is also necessary to pay attention to the gas wealth and not waste it, because it represents a great loss for the country. Accordingly, the gas industry must be developed in addition to developing the petrochemical refining industry and reducing the import of petroleum derivatives. Among the priorities of the oil policy are expanding export outlets with neighboring countries and following a successful marketing policy to deal with various countries of the world in a way that achieves the greatest economic benefits from the oil wealth in Iraq.

The factors affecting attracting foreign and local investments to any economy have multiplied, and this depends on the integration of a group of interconnected factors, as some of these factors are economic or marketing, while others are related to the investment environment, the availability of qualified workers, and the ability to use advanced technology, in addition to the legal and legislative climate and factors related to providing a security climate for investments. This is not achieved except through a competitive environment that provides incentives and facilities in a way that exceeds those provided in other countries.

Iraqi oil, by virtue of its huge reserves, future production and expected volume of exports to the world, will play an important role in Iraq's foreseeable future and on the global oil scene. The establishment of these huge investment projects is what will qualify it to lead the oil exporting countries over the next two decades. This can only be achieved with the effective participation of international oil companies, pumping the required capital, expertise and technology into balanced agreements that do not increase the burden on Iraq. Rather, companies must aim to achieve a balanced policy between profits and the construction process to complete horizontal and vertical projects at the same time for the oil industry. The study also showed that the Iraqi economy suffers from a set of structural imbalances such as the imbalance of the production structure, the occupation of the financial resources structure and the structure of foreign trade, etc., in addition to poverty, unemployment, inflation, the spread of corruption, the collapse of infrastructure and others. It depends primarily on oil.

Ministry of Higher Education
and Scientific Research
University of Karbala
College of Administration and
Economic
Department of Economics

# Evaluation of investment policies in the oil and gas sector – Iraq, a case study

Submitted By

**Adnan Muhammad Alwan Abdul Hussein**

**To the Council of the College of Management and Economics – University of Karbala, which is part of the requirements for obtaining a master's degree in economic sciences**

Supervised by

Assistant Professor Dr

Sarmad Abdul-Jabbar Haddab Khairallah

1446 A.H 2024 A.D